





کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۱۰۹۲۱

۱۰۲۶۶-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: حصن الاصول		
مؤلف: عبد الرحیم بن علی الخف آبادی الاصلی		شماره ثبت کتاب
موضوع	شماره قفسه	۱۶۷۰۵
۱۰۵۱۱		

بازرسی شد  
۹-۳۷

۴۹

بازدید شد  
۱۳۸۵

خطی - فهرست شده  
۱۲۶۱۱



کتابخانه عمومی وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه  
 شماره ثبت کتاب ۱۰۹۲۱

ن-۱۰۲۶۶

شورای ملی  
 خفایا باری الاصل  
 ۱۳۹۱

کتاب  
 مؤلف  
 موضوع  
 شماره ثبت کتاب ۱۶۷۰۵

بازرسی شد  
 ۳۷

بازدید شد  
 ۱۳۸۵

خطی - فهرست شده  
 ۱۳۶۱۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
شماره ثبت کتاب ۱۰۹۲۱

۱۰۲۶۶-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: حصن الاصول	شماره ثبت کتاب: ۱۶۷۰۵
مؤلف: عبد الرحیم بن علی الجفاری الاصفهانی	
موضوع: خدائات	
شماره قفسه: ۱۳۵۱۱	

۴۹

بازرسی شد  
۲۷ - ۵

بازدید شد  
۱۳۸۵

خطی - فهرست شده  
۱۲۶۱۱





2





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقْنَى

المحمدية التي استسبى اى الاحكام لمحمد بن عبد الله عليه السلام وعنه فبينت الاصول للشيخ صاحب حاشية  
شريعة سيد المرسلين وشيد المنصفين من المسائل بالاشارة مشكوة انظار فصول العائين وهذه  
غاية المأمول بان هاهنا تلخيص الكتاب المسمى وحيد معالم الدين بين يدي تاملين المباني من  
الفضل الماهرين وسدوا صاحب سهام التافهين في شرح الفروع والظاهر والصلوة والسلام  
على النبي وعن اشراف الدوح والكل في حق الحق عليه السلام محمد الذي ربه الملائكة والافان الفصول  
في الامكان والتكوين من الرسل الى العالم والخاص بالشيء السني الهبة والكتاب المبني  
المأمور بتبليغ الامور والقضايا الحسنة المسبوبة من المنفعة في شريعة رب الانبياء باجمع  
المؤمنين وعلى الرعايا الحق ومصابيح سالك اليقين والوصف في معرفت الخلق  
غاية الحق السعدا وديم الدين المنصوبين من الله بنص الرسول لا يرشده المسترشدين  
وتشيد الذين سبوا عن البراءة على ما وروى اشراف الخلفاء اجمعين والمجد لخلق  
كلام الشريعة المباركة المئين الذي قام به اهل العدل ونشر الحق وعليه بما والدين والذ  
بر احكامان عزه عن خلفاء الجود والشفاء اقدس سيد النبي صلوات الله عليه وعلى آله  
صباحي الجود والحق واليقين وهذه فصول الضر في بحار الامال الا لافان والمختص  
الى شريعة اهل البيت الرافضة عبد الرحمن بن علي الجيف اباي الاصفهاني معنى من جرائمها  
الكريم الباسي انما عباد صرقت مرمي في محبة الاحكام الدينية وتشيد المباني والنفوس  
الاصولية وصنفت كتاب حاشية الاصول وهو في اركانها حاشية لاسرار علم الاصول عزه

قد راسنا بكنهه الخلد البار بكونه سبور فيقبل ما أسره العلم والمناظر ونه لا أنزوع مرفقنا  
 قل طالب العلم والفضل **في** أظهم من في ثلث يحصل عن بشير على احتياج من العلم ونه كني  
 قليل المصحة في رفع نبله وكثت معصلا نه وسو شطرا فيقبل ومرفق يد وهو مبراجل عن  
 خرازمه ولتم ما قل وفي ذي الجبال **في** قدم الدنيا ما لياها للباب معور صاحب **في**  
 حاصله زيب **في** ثم أوصيك بالطلب العلم بالقوى والنه والورع من هادم الله كال  
 المحققان العلم للملأ وجهه **في** ويرش نره وهه وإمارة الجبل لدرو هو الله وبرع الحق  
 اشتراك وكفي في شرف العلم فاعلمه قول الله بترك ونه الحق يعلم إن ما نزل السلب من  
 ركة الحق هو الله ما لم يذكر أو لم ياب بل على بشير الذين يعلمون والذين لا يعلمون  
 وقد قال ابن القيم وأشرف الصوفيين **في** العلم من وكال في نفس صاحبه بكم حيث  
 جلس وأيته قل عليه السلام **في** فم يعلم ولا يجني بربكلا الناس من في واصل العلم أحيا **في**  
 على طلب العلوم فأنه بعد المذاكر فرفع وعلمه **في** عليك نصرة النظر إلى الجبل الجبال  
 وقطع الشغ من جميع الكليات **في** وتذكر من دم الأله الفها **في** ليس الله بكاف يا عظيم الخدار  
**في** وفي الصيغة السجادة يا مفضل من ما سطر في الاطار **في** فكم قد ريك بالهي من اناس  
 طلب العز بغير كذا فله **في** واما الزود من سواك فافرو **في** وفي سورة اخر من كافي  
 يحتاج عتاجا في رتب معلوم الى عدم **في** ولا جمل حرك الدنيا الفهم حتى تشك عن  
 تعصيل الدرجات العالية **في** قال الله تم والنعيم الدنيا الايب وهو للدنا لآخر غير  
 الذين يشقون فلا تنقلون **في** وتذكر في كل كلف الاسرار والمقاي **في** اهدام بالمحق حقوا رب  
 عند الصادق **في** اذ ارب العالم صلا الدنيا فافرو على بكم فان كل عب لشئ لا يحوي ما آب  
**في** عليك بشي النظر والمقابلة دائما ولا تكن من السجون ومطاعها فاعا بل اصر  
 جك او فاك في الخال **في** ولا تفتض يا ساع من اسائد الاطبا **في** لا بد لك يا طالب الحق  
 والنه من المباحث وسع عبد شيق **في** لا البطال المكمل قليل الحق **في** فان الجادة  
 معمر فقال لها امخ الوفي والموج من الناظر الماصه **في** اذ ارب من ظم من هذا الخناس











والتي تدور عن القصورية وعدمها من نفس الجامع وفي اللغة يقال لا صالة الاثنا  
والفقيه وذهب المشهور من العلماء والفقهاء الى ان صالة قد مره بعضهم باسئل الشيء وبعضهم  
بما يشق عليه الشيء وقول اللغويين لا يرد ذلك القول بالاشتمال لان القول على فرض  
تسلم الاثنا يحصل التماثل بين قول من مره باسئل الشيء وبين الامارات التي ذكرناها  
وامارات مقدمه بل انها اسماع موافقة لقول اكثر العلماء واما على فرض الاختلاف بين  
المرق واللغة فيحصل التعارض بين قول اللغوي لان المدعى للوضع لما يشق عليه الشيء  
ظاهر في الوضع المقصود وكذا العكس بالنسبة بين الادعاءين عدم مطلق لان الاصل  
بالفارسين شيء واكوبند والظاهر منه انه منقضي فاما عليه لا يمكن عند هذا التعارض يكون  
قول المدعى للمعوم مقدما لاظهاره فلا يرد ادعاء الحقيقة في اليوم بخلاف مدعى الاصل  
فان ادعاء في حيزه لا يضر وحقيقة في الموضوع من حيث الحقيقة في ظاهر الجواز اذ  
الحقيقة في الجواز ولو لم يرد المدعى او من باب تفسير الكل بالعدم كما في تفسير الارض بالانزاع  
الظاهر والاول مقدم مع ان ادعاءه يرجع الى عدم الوجود لانه حقيقة الظاهر والسا  
يتم احالة اشراك الحق وسيله من الممارض وفي الاصطلاح تطلق على معان كلها وتوجه  
الى اربعة اقسام الظاهر والمراجع كافي الاصل في الاستحالة الحقيقة والاصل في التبادر  
الوضعي والاستصحاب كافي الاصل في فرض الموضوع بعيد الشك في العرف والاعتماد كما  
في الاصل في فعل المسلم الصلة والدليل كافي الاصل في وجوب الصلوة هو قوله تعالى  
الصلوة وهذه المعاني قد تكون معتبرة وقد لا تكون معتبرة كالظاهر الحاصل من الخبر المرحل  
او من الغلبة في الموضوع على الصفة لا يجب في كونه حيزا في غير المعين بطلان ذلك  
لتبادر الغير بجهة السلب والعلة لان الغالب في المنقولات هو النقل من الامم الى  
الاخص الملقى لا الاعم من وجوبه في جعله في الاصطلاح اعم بكونه الاخير ولا  
الاصوليين واما المعبرة فالخارج الذي لا يكون من باب الحقيقة والجانب فيها والامارات  
بعضها متبادر دون الاخر وكان السلب حقيقيا من بعضتها والثاني يتم فكلما قلنا

ولا يكون من باب اشراك الحق لعدم الجامع الاثر في ما يشق عليه الحكم الشرعي  
وهو لا يصلح للدخول علوم العربية ويخرجها مما يشق عليه الحكم كون استعمال الحقيقة  
فيها حيزا لعدم تبادر قدر المشترك في الاصطلاح لان المتبادر هو احد الحق  
بجمله وعدم جهة السلب من نفس القصورية ولا يرد لو كان موضوعا له اصبحت استعماله  
فيما يقع استعمال الاصل في الحقيقة والثاني يتم لعدم جهة ان يشق عليه الحكم في  
الاستحالة الحقيقة ويحذف ان يشق الاصل او الظاهر او وكذا في من هذا المورد ولا صالة  
عدم الاستحالة في الجامع من حيث هو جامع ولا يكون موضوعا له بل من الجانب بل الحقيقة  
لا يشال هذا الاصل معارضين باصالة عدم تعدد الوضع لانه لا دخل الاصل مقدم عرفا مع انه  
موضوعي كما لا يخفى ولا يمتنع ان يكون هذا النقل في الحقيقة او الحقيقة او الحق هو الاول لا  
في حيزه ان الشك فيهما من انهما وهو ان نقل النقل مع وحدة النقل الى ايهما ان يحصل  
القطع كونه استحال سابغا كما يمكن تحقق النقل به او يحصل القطع بعدم او يكون هذا الشك  
على الثاني يتم بكونه شبهة انحصار السلب وعلى الاول فاما ان يحصل القطع بكونه انما السلب  
هذه الاستحالات مع الضميمة او يحصل القطع بعدم او يكون مشكوكا على الاول يتم بكونه شبهة  
لان لو كان من باب التجميع لكان هذه الاستحالات حقيقيات والغالب فيها الضميمة ومن  
عدمها يحصل الحق بالعدم وعلى الثاني يتم بكونه شبهة لان لو كان من باب التجميع لكان هذه  
الاستحالات حيزا فيكون الغالب فيها مع الضميمة ومن عدمها يحصل القطع بالعدم وعلى  
الثاني يحصل التعارض بين امارة تارة الحادث المستلزم لحدوث الاستحالات الجانبية  
مع الضميمة القابلة لتحقيق النقل بها وبين احالة عدم الاستحالات الكثيرة على فرض وجود  
احالة عدم الغرائز الكثيرة على فرض الاول مقدم وان كان هذا الفرض الاصل للامم منكرها  
ومن معارضا واحدا وذلك كونه موضوعا والمقابل يحكي ان الشك في كون غلب هذه  
الاستحالات مع الضميمة لم لا يسلب من الشك في متفق الوضع الجذب سابقا على هذه الاستحالات  
او لا يبرر الامر بالعكس في كل الشك في حدوث الاستحالات الكثيرة الجارية لوجودها



الى الشك في كونها على ما هي في الحقيقة وبما هي في الحقيقة في حقيقة الامر  
المعنى في عدمه والتعليق ان الغالب في الحقيقة هو الغني عن الوجود هو الغني عن الوجود مع ان المقادير  
انها هي ما يكون كونه الاستعمال بيننا وكذا كونه الغني عن الوجود اما الثاني فلكونه  
مشتق كالتقريب بل هو كونه غائب استحالته مع العلم انه سئل كان بعد الوضع التصديقي او قبله  
التصديقي ويحتمل ان يكون في الاصل ان يكون اما ان كان الحادث سائلا عن المعارض لا في الوضع الثاني  
لاستلزامه التام في ان الغني عن الوجود لا يتقدم بل هو ان الغني عن الوجود مع الوجود فيكون  
يقول هذا الغني عن الوجود في الغالب حلا مع انه لا يتقدم عن الغني عن الوجود لكن الكلام في معنى  
الاستلزام ان يكون حلا في ذاته قد مر هذا هو الكلام في الحقائق واما الحقائق اليقينية  
التي هي في الحقيقة بمعنى العلم ولا خلاف ان الاول المعنى الملكي وهو الاستعداد ولا خلاف ان  
المطابق للعلم في الحقيقة المعنى الثاني العلم الحاصل وهو الادراك المطلق اعني الانتقال  
من حال الجهل السابق الى الانتفاع بالصور ويعني عندنا انما هو سبيل ربا في سبيل سوا كان مع  
سبيل الانتقال او مع سبيل سوا كان مع التصديق او بدونه بل مع العلم بخلافه وكونه كما لا  
رب في كونها في الملكية لحد السلب وبادر حلا في كونه في كون حقيقته في الانتقال  
والادراك المطلق سوا كان مع العلم ام لا في الحقيقة ام لا في الادراك مع العلم  
سبيل عن التمييز بعد تحقق الادراك وعدم حتمه سبيل العلم عما حصل له العلم باحتساب الخبر  
العلم بكونه روح لو كان الجساد هو مع العلم لكان العلم بالحي هو بايها احد يكون مع العلم  
اما بالمعنى الملكي فلم يكون التمييز بينهما مع العلم واما بالمعنى الحاصل فكانت العلم عبارة  
عن التصديق وهو انما يحصل بعد تحقيق الادراك والصور وحي هو لازم للعلم والتميز  
بدونه في الاصطلاح مع العلم بالعلم بانه هو العلم بالاحكام الشرعية الشرعية من اولها  
ولما كان معرفة النظر يقو في معنى حقا جزاءه فيقول العلم عبارة عن التصديق في الحقيقة  
المطابق للواقع فعلا اما التصديق فللجوارح وحده سبيل من القبول واما القضي فللثبات  
وحده سبيل من الغنى وتكذيب العلم في الاستحالة فيه جرحا من الغنى في اما المطابق للواقع

فلمحة

فلمحة سبيل من كان قاطعا بشي مع عدم المطابقة ويكشف من ذلك انه لو امكن على حقا ان يكون  
اذا كانت جاهلة بغيرها الا انهم جعلوه مقابلا للجهل وهو من عدمه بسيط ومركب وهل الفرق  
من الثاني نعم القضي هو موضوع للاعتقاد العيان سوا مطابق الواقع ام لا لعدم حتمه سبيل من  
الاعتقاد الجازم اعني المطابق واما القضي فللجوارح وحده سبيل من الملك وتكذيب العلم في  
لو استعمل فيه جرحا من الغنى في الواقع الجرح من الغنى اعني الاعتقاد الجرح في المطابق والقضي  
لا يكون لقضي التوكيد والاكاذيب الاعتقاد والقضي متبادر باو التوكيد كافي سبيل  
اجزاء المركب وليس كذلك ولا يكون على سبيل الانتقال والاكاذيب الانتقال الى القضي  
بعد حصول الانتقال للاعتقاد كافي سبيل العوانم وليس كذلك ولا يكون لهما استلزام  
والا انما الذي حصل من الخارج لا من حقائق القضي وليس كذلك فانه من الغنى عن الوجود  
للاعتقاد الجازم المطابق سبيل القضي والاحكام جميع الحكم وهو كما لو قد يطلق على القضي في  
يطلق على السبيل الجزئي وقد يطلق على المسائل اعني المركب من الغنى عن الوجود والموضع والمحول  
وهي تميز الغنى عن الوجود في حقائق المسائل ونها في قد يطلق على الحركات وقد يطلق  
على خطاب الله المعلق بافعال المكلفين من حيث الاقتضاء او الغنى عن الوجود او الوضع  
وبدل بعض خطاب الله بخطاب الشرع الحاد بالخطاب كما مر في الغنى عن الوجود في اللفظ الغنى عن الوجود  
في الاحكام كما قد يكون هو الحق للثبات وعدم حتمه سبيل من الغنى عن الوجود عن المدلول في  
الاول يخرج الاشارات والمعقود والنسب في الثاني الجهل والثالث كلام السامع والثاني  
بالاعتقاد هو القلب المعلق بالفعل او بالثبات سوا كان تابع للمعنى من القضي ام لا والاول  
هو الوجوب والثاني الاستحباب والثالث الحرمة والاربع الكراهية والقبح هو الاياضه  
بالوضع هو حكم الشارع ويصير على وصفه يكون سبيل او شرط او مانعا او غيرهما ويخرج  
بهذه القضي وهو لم يقو الله خلقكم ولا يعملون والله بما تفكرون عليم واما الثاني في هذا  
الاطلاق فيقولوا عن مناهضة فان المعلق بافعال المكلفين هو مدلول اللفظ والخطاب لا  
اللفظ بل استعمال الحكم فيه جرحا لثباته في اللفظ من حتمه سبيل الحكم من اللفظ مع انه يرد



عليه ما سيجي في القول بان المراد من قوله كلام الشارع وخطابه المصنف بالكلية فقلنا  
 ان اعتقادنا هذا طريقا الى جيلاد حيث افترضنا ان قد ساد كذا في كلامه مع اطلاق السابغ واحدا وقد  
 يتكلم على الحكم الشرعي الا من كلامه في الاصول والاشياء التي ما يترتب بالكلية فقلنا ان  
 من حيث الافتضاء ان قد يطلق على الحكم الشرعي المصنف بالكلية وقد يطلق على الحكم الشرعي  
 العزيم من باب اطلاق الحكم على العزيم كسابغهم من ان يكون ماحوزا عن العقل او الشرع  
 او ايش فقلنا وكيف كان استحقاق الحكم في الكل موجود ويكون في اقلها على سبيل الحقيقة  
 ولو اختلفت الاصطلاح كالشك في الاول والامير قد يكون وقد يطلق على معان اخر لا يكون لها  
 مدخل في العلم كالقصد والعقل والاول لا يكون مرادها عدم كون المصدق في المصدق فيها  
 كان سعة المصدق في المصدقين هو القضية او الشارع او المصنف ايا الاول فلا في المصدق  
 القضية بقدره هو مصلح وهو لا يكون فيها ولا ناشيا من الادلة التفصيلية الا ان يقتضي  
 متعلقا بالحكم وهو خلاف الظاهر وكذا على الثاني مع ان الشارع لا يسمى فيها او  
 مجتهدا وكذا على الثالث على كلا الفرضين مع ان مقتضى القضية يحصل في الشارع مثلا  
 كلامه هذا على كون الباء للربط والاصلا كما هو التقاد والاصل من كون كونه لا يغير فلو ان  
 مقتضى الاول ما يترتب عليه من مقتضى الثاني وليس كذلك اما معنى ملكية فالمراد بها  
 كون الامر بالعلم وانما يعنى حاله فيكون سبب سبب اخر فلا بد وكذا الثاني لو تضمنت  
 العلم بالوقوع من حيث جازم الشارع كالمعلم بالعلم والاصل من الاجزاء والاشياء  
 والواقع وانما هو من سبب العبادة والاعمال من ان الله من السبب اعلم به هو من العلم  
 للوقوع بعد ثبوت الوقوع من لا بد ان العلم بهذه الحوادث التي تكون بينها منقضية  
 على بان الشارع من الدلائل الشرعية فيها والعلم به مقتضاها ان ليس من باب من مقتضى  
 وكذا استلزم لمزج الاشياء بان العلم يتعلق الخطاب الى ذلك المصنف لعدم اطلاق فيها  
 حتى يحصل الصدق والكذب ولكن القول بل هو في العلم بالوقوع من ان العلم بالوقوع  
 المقتضى والاشياء والمقتضى من العلم بان افعالها ودون الامن واجب وموجب للعلم

وركا

ونذكر احكاما في مسند مطلقا ان في صورة العلم كذا في العلم بهذه الحوادث مما علم من غيره  
 موضوع العلم فيكون من جهة المبادى ولا يكون من جهة العلم ولا ذكر في نفس العلم لا  
 استلحق الا لا تخفى على الحوادث مما لا يكون بالامان التي تكون من شأن القضية وكذا  
 انها مقتضى العلم به فليس لعدم صحة السبب وكذا الاشياء بان كان الخطاب المصنف من حيث  
 كونه مدلوليا بقا لارادة الشارع فيسبغ بغير العلم بالمدلول وبالارادة الشارع اياه في  
 سبب المعارف فله وجوه علم يتعلق الخطاب وكذا لثمة في الاشياء وليس مقتضاها خبر وكذا  
 انما لشك من وجه الحوادث ودون الاشياء بان افعالها من شأنه خطاب الله على  
 هذه المكلف في العلم والمكلف به قد كان او لم يكن على اختلاف القولين فتكون في الفرض  
 من حيث اعتبار الخطاب ومنه في حال الرابع وكذا التماس كذا مضافا الى ما مر به وعليه  
 ان ليس العلم بها كواجب والموجوب والاعتقاد وانما هو من حيث هو فيها وانما جعلها  
 من حيث العلم وعن المعنى مما يقتضي ان لا يكون بينهما وبين السبب والمسائل باشرها  
 انما السبب من خطاب الله الخ وهو معنى كلام المصنف لان من السبب المقتضى لغيره في عدم  
 العلم بالثاني فلهذا لا يحتاج الى هذا الافتضاء او التخييل او الوضع لان الخطاب كان بمعنى  
 الكلام المطلق وهو عام من ان يكون معناه وضعيا او توقيفيا باسرها من هاتين الجهتين من  
 مناقشات الاولى انما الدليل والمدلول من جهة الادلة الكتاب وهو كلام الله وطمع من  
 ذلك كونه كلام الله وخطابه حاصلا من كلام الله او كون العلم بكلام الله والقول بالاشياء  
 من ذلك القول بكلام النفس اعني انصاف الذات بالعلم بالفتنة من الموقوع والجدل  
 وهذا العلم بوجوده من الله والاسماء الموضوع والجدل في ذلك فلهذا من وجوه الاول  
 ان الكلام النفس في حق الواجب الوجود مع الاستلزام كون علمه بامان الذات وكون الاشياء  
 متضمنة لادب ان انصاف النفس بالثاني لا يكون من قبيل المصنف وعلم الانصاف وعلى  
 الاول يعلم الامكان وعلى الثاني انما ان يكون العلم به نفس الذات او الخارج وعلى  
 يلزم احكاما في صفة الحكمية التي ليس وعلى الاول يلزم اتحاد الفاعل والمفعول

على ما سيجي في الجان اما كذا في الاستعمال فيه او بالعلم بالعلم في حق المصنف بالكلية  
 لان الشك في العلم بالاشياء هو من جهة العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما  
 امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 على من جهة العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 لما عرفنا كذا في العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 الا الاحكام الخاصة وهو لا يكون شيئا اخر مقتضى العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 الشرعي ولا يعنى العلم به لهما لان العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 يكون شيئا اخر مقتضى العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 فيها لان العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 مغايرة للعلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 ومثبت للقول قد مر ان العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 الاشياء وعلى ما علم من جهة الامانة فيكون كاشفا على من كون المراد هو الموضوعات العلمية  
 ومثبتا على من كون المراد هو الاحكام الظاهرية الثانية على من كون العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 على من كون العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 في الاصطلاح موضوعا للعلم من المصنف بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 التي في العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 هذا الشرعي الذي لان الظاهر من العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 انما من جهة العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 والارادة لاشياء كثيرة ولو كانت في العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 كاشفا والمعارضة لنفس المكلف كالمصنف بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 المعارض للعلم في كون الظاهر من العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء

وكون الذات من كذا هو كون فاعلا الشيء معطاة له وكذا حال الثاني ان العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 قبل وجود الاشياء وهو من جهة العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 لفظ العلم في الطلب الذي في حال عدم العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 المقتضى للعلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 عدم عدم سبب العلم من الجهل ولذا في هذا الكلام محل وجه العلم وسواء كان في حال العلم  
 بالارادة ام لا وذلك لاصل عدم صحة العلم من كلام المصنف بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 العلم وسواء كان من خارج من جهة العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 السبب من العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 وذلك لان العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 وهو مقتضى العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 عبارة عن الاحكام الاجمالية التي علم من الدين ضرورة بان العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 حكم خاص ولا بد ان هذا الحكم الخاص انما يحصل من الدليل التفصيلي انما هو من العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 الاول انما هو من العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 في الافتضاء ويحصل في العباد عبارة عن العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 لكن يدعي ان العلم بهذه الاحكام الاجمالية انما يحصل من العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 ادوات العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 اجماع البند العلم بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 الاجمالية ناشيا من الدليل التفصيلي وصف الاجمالية لغير التمكن بالارادة الاحكام  
 جازية من لفظ الاحكام بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 واجوب وانما هو بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 الظاهر والاصول في المصنف بالعلم في حق المصنف بالكلية لا سيما امرنا في حق من تسليم كون هذا جان ان الاصطلاح ان الله يكون في ما جيلد الاشياء  
 اقترانها بالافاق لا يكون الخطاب في اصطلاح حقيقة فيها او كذا في علمها وان كان



وما ذكرنا ليس لذلك وجه يخرج منه الأحكام العقلية والتي تكون العقل مستقلاً فيها لا انظر  
عن الخطاب هو الصادق باللفظ ويخرج منه الأحكام العقلية والتي تكون العقل مستقلاً فيها  
لا ان الظاهر من الخطاب هو الصادق باللفظ ويخرج منه الأحكام العقلية والتي تكون العقل  
على من باب الحق من عدم كون العلم على ما ينبغي له ولا واسطه ويخرج منه العلم بالانواع  
الخاصة بالناس وغيره تكون افضل للكائنات وعوض العلم الاستغنى والحق على ما  
المعتمد ليس المقصود به بيان حق اليقين بل هو كمال العقل على الامم من القريب والبعيد  
ليشمل بعض ما ذكرنا من اقسام العلم والاشياء والاشياء على العلم الشرعي  
والطال بالعلم فيكون قد استوفى جميعاً احكامه وهو من اقسام الظاهر اما انما  
فيكون كون هذا العلم غير الغرضية هو ان خلائف الظاهر لا يؤولون حكمها على الغيب  
الا لا يتوقف والاداء بالشرعية من شأنه ان يتوقف من الشارع من حيث هو شرعاً لا من حيث  
الشارع فعلاً متعلقاً او من كون شأنه يخرج عنها العلم بالفضل والحقايات والادوار  
الكتاب وليدخل ما يشبه به العقل وان لم يتوقف من على لسان الرسول (الظاهر والغيب  
مبارة عن الاحكام) العارضة لعقل الكلف بقدر ما كان له من وجه القريب او البعيد  
لان لا يكون مثلاً استنباط الحكم وحده يخرج منها الحكم الشرعي الا على الوجه متعلقاً بالاعتقاد  
العرفي ومن جهة وجوده العلمي لا يكون له ربط بفعل الكلف ولو بالبعد والخروج عنها  
المسائل الاصلية لقوله الكتاب يجوز واجب اقل لانه وان كان له ربط بفعل الكلف الا  
لربطه بكونه مثلاً استنباط الحكم بفعل الكلف وليدخل فيما بينهما من هو اسهل من ان لا يلائم ما  
فعل الظاهرى كالصلوة واجبة وللعقل الباطن كالتوبة واجبة او الطهارة واجبة كالتوبة  
في احوال الخوض في الغدابة كسجدة ولو لم يكن الشرع لكان الدوام في الصلوة والتمسك بالخط  
الحق في الظاهر في احوال من حال لا يكون الدوام في الحساب فاما من جهة لفظية وعادة  
مدنية تكون هذه الاحكام متعلقة بالفعل الظاهرى ولو لم يكن ويكون كلفاً غير متعلق بالاعتقاد  
فما ينبغي لعدم صحة التبعين كان قادراً على استنباط الاحكام العارضة للعقود صحت من

المخاصات والظواهرات وغيرهما من هذه الجهة بخلاف البعض حيث جعل الفقه اخص من العمومات  
المقصود من الفقه هو تشخيص موارد الخاطئة والعصيان لفعل المكلفين وأحكام المعاشية  
المرصودة على كل واحد المكلف بخبر من هذه الجهة لا يكون من شأنه من حيث انزاع الفقه عن غيره على  
غير ما يلاحظ ان انضمام المقصود فلا يدل على انحصار الموضوع وأما ان ادلتها التفسيرية فتدل  
بالعلم بانماز التامية كونها راجعة الى الاحكام لا الى مرتبة الفرض وان كانت لا تميز بين مرتبة  
مع الاحكام كونها اثر فيجب الادراك لكن المقاطع هو الاول ولا يدل الادلة وهو المثلث  
للعلم بانماز كان كاشفاً بالبنية الى الاحكام من الامم العلم المخلص من الدليل على كونها من طريق النظر  
والانساب كالنظر بدلت وذلك احتياج اليها كما ان ضروريات التي في انسابها معاشات العلم وان  
دليل لروى الاحتياج في حصول العلم منها الى ترتيب المداومات وعلى الاول قد يكون النظر  
اجاباً او قد يكون ظاهراً في الشرع وانما ان كان تكون العهد فتكون التفسيرية قد اوفى  
توضيحه لكن يلزم من رجوع الشيء بالامم على من كون علم المحدث بانماز الدليل النصفي  
واما ان يكون الفقه فيكون احرازاً لما بين علم المحدث به على عدم كونها شاملاً الدليل  
واما على من كونها حاصل من الدليل النصفي فلا بد من علمه على النصفي الخاصات  
على وجه الانشباط لا من مدارك السجلات كاجماع المقول والشبهة وانما للمفادات  
القادس عليها ودون غير ما لا تنتمي فيها اذ عرفت ما نقلنا من ذلك فتقول يخرج من  
العلم المقصودات والقصودات الفقهية والقصودات الغير الخطابية للواقع والخطاب للواقع  
مكتلة لاغلا ويخرج من الاحكام العلم بالذوات ويخرج من الشرعية الاحكام العقلية و  
الشرعية والفقهاء والعرفية وانما هي من الفقهية الاصولية والعلمانية ويخرج من  
علم العلم كونه دالاً على العبرة وحمل عينه واخر يخرج من الدليل علم التعميم والمملكة  
والعلم الضروريات لان علمهم وان كان ناشياً من الدليل لان انحصار من الدليل  
والاستدلال هو مبدئي في النظر والانساب والاضافة من حيث علم العم الفعلي بدوات  
الشرعية يلزم من مخرج أغلب الفقه لعدم كون المدارك كلها مدر كلاً للاحكام فلا بد من العلم

على التفتيح أو لعدم حسب الوجهه انتهى لأكثر المحجوزة التي يطالع عليها بعد الفحص أو  
حمل العلم على الملك اعني الفحص والاستقامة للاستدلال على النقص في وجود الكل على  
كل ما يقع على الخلق ولو حصل على البعض فذلك يعين بان يخرج من التفتيح لكون علم الخلق  
هو حله على البعض قال بعض بان يخرج من التفتيح لكون علم الخلق ناشئاً من الدليل الإجمالي  
أن صادوا المتيقن في الواقع الخاصه دليل يقتضي العلم بانعدام الدليل الإجمالي كما أن مقتضى  
الجهل المتعلق بالواقع الخاصه دليل يقتضي العلم بانعدام الدليل الإجمالي ولا يكون هذا دليل  
الجهل بدو ذلك كما يكون صادوا المتيقن دليل للعلم بدو ذلك وما عاكف بان الدليل للعلم  
لأن عمله ولا يكون دليل العلم فيكون خارجاً عن الاحتياج إلى الآخر من غير أنه لو أراد أن  
يمكن دليل العلم بالحكم الواقعي فهو مسلم لكثرة الدلائل إلى العمل القليل وفي الجهل القليل  
أن مقتضى التفتيح بالحكم الواقعي من حيث هو علم يمكن دليلاً مطلقاً ومن حيث آخره العلم بالإجمالي  
الإجمالي دليل العلم لكون علمه على مقتضى جهل أو إرادته يمكن دليلاً العلم بالحكم الواقعي  
فوقه فإذ كان لا يمكن العلم بما فيه كماله لراي الأول لا في حق الجهل بعد انقضاء العلم  
الإجمالي يكون دليلاً لا يكتفي من الخارج فيقول هذا حكم الله الواقعي عندنا فتقوى المتيقن  
بالعلم إلى العلم بأنه واجب عليه فانه يهيئ لمن هو لا يقول أو لا يتقوى كقول  
الجهل من جهة العلم من حيث التفتيح والعرف وتأييده ان انقضاء الدليل الإجمالي لا يوجب العلم بأنه  
الحكم الواقعي لكون استعمال العلم في التقى جازاً من خارج من غير أنه يوجب تفتيح الأمر على  
الاعتناء بفتح المشافهين سلاً عما لا يتجمل معاً من أن تأتيم لوجهنا الأحكام بمهارة  
الواجب أو غيره وهو لا يصح بالعلم إلى العلم بالحكم الواقعي وبك في دفع الأحكام ليعمل  
لما هو الحكم الظاهري وهو يكون علم المقلد أو حلالاً للإشهاد بالحكم الواقعي استناداً  
بما يوجب ويكفي من آخره إمام على الإضافة على العهد أو بيان الظاهر من التفتيح هي  
الخاصة هي غير التفتيح الخاصة للعلم أو بالأحرار بأن الفقه هو العلم بالحكم الظاهري  
كان قادراً على استنباط الحكم الواقعي الحق ويرى على التفتيح استنباط الأول أن العلم







من وجهاً لكم وجيزة وهذا الاعتبار قد يستنبط منه الحكم الأصولي كحجية قول العادل من مقتضى  
إثباته وقد ثبت به الدليل في الموضوعات كحجية شهادة العدل بها في الموضوعات الصرفة  
من قولهم ما شهدوا وأدوى عدل من رجالهم وقد استنبط منه الحكم الفرعي كوجوب  
الصلاة من قولهم أقموا الصلوة وهو باطن الأثرين سلسلة أصولية وقولهم أقموا الصلوة  
جزمي من جزمي في الدليل لأن جزمياتها الكتابية ووجوبياتها قولهم أقموا الصلوة  
لا يقال هذا جزمي من الكتاب وجزمي الدليل ليس دليلاً لأن قولهم أقموا الصلوة ليس تحصيل الأثر  
بل المقصود تحقيقه من حيث الدليل فلا بد من اعتبار هذا الاعتبار جزمي أو منفي من لزوم  
الدليل ليس دليلاً لعدم إعماله على حجية الكتاب لأنه لا بد من اعتبار جزمي من أفعال  
الصلوة ومنه والمار الحجة هو حجية اجزائه ومقتضى قولهم أقموا الصلوة الكتابية وكلها  
كأن هذه هي الأحوال العادلة من الوضع والتعليل والاستقراء في دعاءه من هذه  
الاجزاء وهي وجوبية كسلسلة الحكم الفرعي الشرعي من الاحتساب والوجوب ومنها  
ثم لا يتصل به من حجة للكتاب يصح حكم الفرعي المستنبط من الأحوال العادلة العادلة اجزاء  
مستقرة على وثمة المحقق وواجب العدل بساكنة قاعدة الإثبات حتى لا يتصل به للكتاب  
يصح دليلاً في كذا من حيث قولهم أقموا الصلوة من حيث قولهم أقموا الصلوة من حيث قولهم  
موضوع العلم وهذه الأحوال العادلة سلسلة الأصولية فليست هذه الأحوال جزمية  
لنقض الكتاب من حيث اجزائه وأما جزمية فادعاء من نفس الكتاب المستنبط من وجهاً لكم  
بوجوب الصلاة على كذا من حيث قولهم أقموا الصلوة من حيث قولهم أقموا الصلوة من حيث قولهم  
الحجة موضوع الإثبات بعد من وجوب الصلاة على كذا من حيث قولهم أقموا الصلوة من حيث قولهم  
إلى يكون قسم دليلاً ولا يصح من جزمية سلسلة أصولية والله هو الأول للشافعي وكل الحكماء  
في العقل لا يرون من كذا من حيث قولهم أقموا الصلوة من حيث قولهم أقموا الصلوة من حيث قولهم  
في الموارد الخاصة بالحق والواقع بالعلم الغايب كحجية التكليف من غير بيان أو بقرائن  
على ما كان أولاً ولم يحصل القطع بالامتناع أو التمسك في دوران الأمر بين الوجود والعدم

وعدم الكذب والظلم وأما لها ثلث الغرضية الشرعية أو الأصلية الدينية وعلا حفظها  
من ومن جهة ثلث في دفتر الحقائق واجب العلم وفي الآخر حكوم عليه وفي من جهة  
وكيفية **المقدرة** على بذل ما يحق بالانفاق ومنه مطالب ميتون كل واحد **مقدرة** الله  
فيكونه عقليته كذا لا الصوت على **الحصون** والحركات على غيرها إن فلنا فهم الموضوع  
لها وقد تكون طبيعة كذا لا زحاح على وجه الصدور وقد تكون نظمية واختصاصها  
نسب إلى بعض كعباوين سلمان وجها من العرش لا ذك لا لا لا الأصلية الظاهرية **الحقيقة**  
كالخلاق الدينية ولا الأوضاع الخلدية كالأعلام الشخصية تكون على معانيها **الحقيقة** على  
المحققون على جلالة والحق طوائف المناسبات والكمالات الدينية وذلك وجوده الأول وأما  
لو كانت المناسبات فاما إن تكون المناسبة كائنه للذات أو يتوقف على العلم بها وكلاهما  
باطلان أما الأول فلا ضرورة لكل لاصد في كل كل لغز والى ذلك **الحقيقة** وجوده  
الثاني بغير ضرورة وأما الثاني فلا ضرورة إن كان كل ما مضى العادة فليعلم ونقل المناسبات  
بما يبدو على الأوضاع وشيها مع عدم الاحتياج إلى الموضوع يكون نقله لغز كافي وبإحدى  
نقلها في واحد ولو من واحد لا يزال من إن تكون المناسبة مقتضية لزوم نقلها في  
لغز شخصي ولا يكون مقتضية لذلك عليه بل لا ينبغي يحصل بعد الوضع العلم بالاعتقال  
إن كان كل ما مضى الدال حقيقة الوضع عليها العلم بكل المناسبة مع أن لا معنى لهذا العلم  
بعد القول بالمناسبة لأن النقل المخصوص والخلف المخصوص لو كان بينهما مناسبة يقتضي كل  
منهما الآخر إن يكون مقتضاة الآخر في ذلك الإفضاء ولا يربط الموضوع والإفادة معنى المناسبة تكون  
التي تحت حجبها للذات لا في ذلك وإن وضع الألفاظ بالمناسبات لأشرف واحد ولو من واحد  
كلاهما فاما الثانية للصفات مع الإشارة والوضع **الحقيقة** التي أكثر من كبر وتد **الحقيقة** التي  
ثم أفاضها بالعدل والاحسان وينبغي من النشأ والممكن وبينها ما حقق في الأول **الحقيقة**  
الثاني أن كل ما مضى المستلزم لبعضه البعض في المتضادين والاختصاصين بل يطلق **الحقيقة**  
منزود ولا بينهما من حيث هو كائن في الوجودين العلم والضمين وذلك لأن فردة بعضها

وكان انفسه على الاطلاق خلاف ما يقتضيه المناسبات فيكون ان كان اقتضاء المناسبات التام فلا يكون  
 عدوها المتابع وبذلك تأنى بطلان ما ادعى من ان صاحب الحق بائس بغيره وهو الذي ادعى  
 مع اقتضائه اذ الوضع عام وهو اقلنا على ما هو وهاهنا على اقلنا واحد وثان وقعا بالتلف  
 واستدل اليه باخذها بحسب الاداء في لغز واحد لا يلهي والحق في غير ان الاختلاف وان في  
 التفتيش فكان من الامور خطأ فكل كان في كل من المناسبات لعدوه انما يمكن من قوة  
 بل تقريبا في كل اختلاف فاثبت مع ان الفرق وثبات انهم فاعلم ان يكون من ربه عند معنى على عدم  
 وصوله الى آخره ولو بواحد واستدل القائل بالمناسبات بان في حدوث الانقضاء بالمتغير  
 الى الحق في الانقضاء الوضع انهم لا يربطهم من شخصه بعض الانقضاء ببعض الحق في جميعها الى مرجع  
 في غير انما انهم في كل باب المرجع او حصر ما اخذ من النصير وكلاهما صواب اما الاول فكل ما كان  
 لا يكون من باب انما ربه بعض الاختيار والارادة كاختار العطش احد الفرسين  
 كالموت بين جميع الجهات فلا راد اما الثاني فانه لو كان كل ما يختلف وهو موجود لا يكون  
 بالوجدان والضرورة يكون الاختلاف بعض الحقائق بنفس الارادة في الاختيار من دون راد  
 في المرجع كونه المصنوع وحصوله من لغز من يحصل بواحد من غير شيئين فيكون اختاره من  
 حصول المقصود لا من حيث كونه راجعا الى المرجع لعدم علمه ثم عليه وقال بعض القائلين  
 بالمناسبات القوي في الصبيحة والحكمة والحمية وعن هاتك الاختيار كالقول من ان  
 هو خطره للفظ وحده بالبال او سبق المعنى حكا خطره وعن المكاني ان قول الله  
 ودر جلدی منه انري وكان ينبغي على ما هي عليه ان على الامتنان والضرر مع ان  
 يرفق في اقتضاها حتى فيها اختلاف كالحب والهمس والرحمة والوسط بينهما بعض ذلك  
 يميزه عن الحق لحد بها اما ان لا يميز بينهما واذا اخذ في شيئين في معنى الحق لا يميزه  
 واقضاء حق الحكم ومثله ذلك او في التوكيد وبما قاله في ان كان الدعوى في  
 سبب الاثر في القول في بعض الانقضاء فاعتدل البحث والافتقار الى ان قوله في غير نظر  
 وضع عدم التفصيل من احد ولا اشارة اليه هذه الدلائل لا تنضم الى الحاكمة والمعتزلة ولا

وسيجئ من بعضه في مقدمه الواجب والخاصه وايضا تقسم الحروف والاربع والحكم والكل  
والجمل الذي والعرض والمشتبه لانهم عقلوا في معرفة الحكم وكان لبعضهم الجمع  
بين عدم استغناء الجان وعدم الجان لانوا في معرفة الحاله او المعانيه داخله كانت او  
خارجيه فقلنا ومن هذا الدال على عدم ابداء هذه الحروف لانها خارج المانع من التفسير وان  
احتمل بينه في كونه ظاهره او باه بالصور الغشيه يرفع احراز الخبر في الاول راجع والثاني ماقبل  
والفرد المشترك بين الاولين حكمه وان شاي ماقبل سواء كان بعد او قبله والاضاعه في فقد  
او فقد في المعينه وفقد الجان مع فقدهما او فقد الفتح المشترك مع فقدهما او واجب  
فليس الحرف او بوجه اخرى الجهم مع فقد المطلق ما يرفع الالهام ويغير تعيين الموضوع  
لركا في الحروف وسائر المبهات ان يكون مع فقد المطلق على وجه المتضمن او بوجه  
الوضعي مع صلاحي الجمل في الغشيه وعدم كمالها المنصور وانما اراد بعد  
الحرف والظاهر والشعبي في المطلقات المشكوكه بالنسبه الى بعض الافراد الظاهره المتعارفه  
للابداء لانها وفقد الغشيه فيها ان كان من المشكوكه يعني بالجمل الذي وان كان من  
بان الحكم اليه كمالها اضميحت بعض الغشايه يعني ما يليه الثاني والجمل العرضي  
والفرد المشترك بين الجمل والمأول يعني مشترك او ما ذكره بالنسبه الى اقسام الحكمين  
وهي اسم وفعل وصرف لان اللفظ الحرف وانما يكون مشترك في قسم المعنى فمثل ينقص  
فيه انما اقسام الحكمين ان يكون مشترك او لا وهو الحرف لان معناه على مذهب الخا  
انما هو من باب وضع العلم والوجه هو الحكم الخاص من موضوع الابتداء انما مناصره وصلاحي  
رايحي فشي وجوه موقوف على وجهي كمال المطلقين المنصه وميزها ولا يتقبل الا  
يتقبلها فلا يقيم ابتداء الخاص لا بعد حصول المطلق وقصد قد كونه موجب لبقول الخا  
والجهم وانما استبعد ذلك لان فرض الحرف لكن بعد ذكر المطلق واللام في قوله  
ليها وانما المعصيه وهو الابتداء المنصه لكن يتقبل ابتداء المنصه والكفره ولا يتبين  
الا بدركه وشعره انما السامع المنصه كاسم الاشارة والحصول والخصايه والثاني فاما ان يكون



بين المعينين من حيث هو يفتنى المتناسبات ويلزم من ذلك اجتماع الصفتين المتساويتين  
 في شئ واحد من حيثية واحدة وذلك لان المتناسبات اما ان تكونا صفة في اللفظ او  
 المعنى او كلاهما وعلى الاول فاما ان تكون في نفس التركيب المتساوية الحروف المتساوية  
 والترتيب الخاص والهيئة المتساوية او تكون في اجزائها يكون كل جزء منها متصفاً بتناسباته مع الآخر  
 وعلى الاول يلزم ان يضاف الشيء الواحد بالصفتين المتساويتين وكل من يخلط بين اجزائهما  
 للصفتين المتساويتين وعلى الثاني فاما ان تكون المتناسبات الواحدة في جزء من الاقسام متصفاً  
 بها لا يشرطه وكذا جزء الاخر او يكون لشيء التركيب اما متعلقا او مع هذه الحروف المتساوية  
 والكيفية المتساوية وعلى الاول يلزم ان يضاف من دون التركيب او مع التركيب مع حروف  
 اخر او من ثبوتها ويلزم ان يضاف التركيب والتركيب في التركيب الخاص والذاتي في هذا النسبة  
 وعلى الثاني يلزم ان يضاف من ثبوتها ويلزم ان يضاف التركيب والتركيب في التركيب الخاص والذاتي في هذا النسبة  
 هو يدعى الفناء وعلى الثالث يكون التقييد بين الحروف احدى حروف هذه الصفة في هذه الصفة  
 تنقل الكلام في الحرف الاخر الى ما ملأه ويلزم ان يضاف هذه الصفة في المتناسبات الاخر ويلزم  
 من ان يضاف التقييد بالصفتين المتساويتين لا يخلو ان يترجم ان يكون تقييداً فافهم ان من حيث  
 تقديره عليه متصفاً بتناسباته الى ان من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى فلا يكون من حيثية  
 واحدة ولا نقول بان يلزم ان يكونه الشاف التقييد بقدره على ان يضاف الى كل اللفظ وهو  
 كما هو الصفة لان اللفظ واحد وعلى الثاني ان المعنى فلا يكون من المعاني متصفاً بصفة  
 مقضية للفظ المتخصص متليقاً بالمتناسبات في اللفظ المتخصص بالشيء اليه والاول  
 معنى لا يقتضيه اللفظ المتخصص مع فاما ان تكون المعاني متصفاً بصفة واحدة وهو ظاهر  
 الفناء للفظ واحد والشافى والتعلق بينهما اما ان تكون كل منها متصفاً بصفة متساوية  
 للاخرى وحين يلزم اجتماع المتناسبات المتماثلة في اصل تركيب اللفظ الخاص وتنقل الكلام  
 فيه الى ما ملأه وما ذكرنا في هذا القسم ان لا يخلو ان يكون اللفظ مع الفتيحة  
 متصفاً بالمتناسبات مع الفتيحة الاخرى متصفاً بصفة متساوية ولا يلزم مع اجتماعهما في

واحد

واحد لا نقول بل يلزم على ذلك ان لا يكون اللفظ بانه هو الا واما معنى الفتيحة المتساوية  
 بالحيثية بل يكون جزء اللفظ او جزء اللفظ وهو باطل بالضرورة لان اللفظ هو معنى  
 اللفظ ولا يضاف مع معنى واحد المعينين بوجه ديمه ما يروى في الجوانب ولا يتجلى في  
 الفتيحة بالمتساوية لا يخلو ان يكون اللفظ بالمتساوية بالمتساوية لا يخلو ان يكون اللفظ بالمتساوية  
 كذلك لا يلزم ان يكون اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 الترتيب ونان في الفناء لان الصفة لو كانت في اللفظ فبالتاليها واللفظ بالمتساوية بالمتساوية  
 الصفات ويلزم ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 المتناسبات المتساوية التي هي اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 السامع والاجماع واستدل بانه لو كانت اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 عيب يدل على الحق الجاهل في دون الحقيقة لان ما بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 ذلك على عدم الادارة لعدم الدلالة فافهم ان من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى فلا يكون من حيثية  
 اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 فيه ويلزم ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 المعاني المتساوية في تمام اليان في الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 امدان في الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 الخارج او من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى فلا يكون من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى  
 لا يكون من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى فلا يكون من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى  
 او من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى فلا يكون من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى  
 الوضع فتنبى اقتضائه اما بوجود المتناسبات المتساوية الاخرى في عينه في ان المتناسبات الاولى

وتبين في بعضه في ملزمة الواجب والمفاهيم والحق تنقسم الى المعنى واللفظ والاول  
 والمصغرة على احد الاربع من الماضي والمستقبل والحال او لا اول هو الفعل وحيز  
 من زمانه ليس هو كاسم وعادة والاول هو الاسم ويلزم ان يضاف الى المعنى بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 ابتداء المطلق ابتداء المطلق في الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 في الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 حيث المسئول فيه وهو المتخصصات وحين يكون الكلام بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 فالتقسيم بالنسبة والظاهر من هذا ان كل مشترك لا يكون مشتركاً في اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 صفات في هذه الصفات المتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 المطابقة والفتن فلا يخلو ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 فتبين ان صيغة الماضي يدل على ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 ويكون ان يكون لفظاً فيهم وكذا ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 او لا يضاف مشترك لهم الا في الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 كالما والارض والاسماء والاشياء المتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 من ان يكون له كائن ان يكون ذلك وفي الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 بالوضع متساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 واحداً او جماعة او يخلو ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 البشائية في هاشم واحداً او جماعة من المتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 بينهم بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 فوقيحة من الله والشافى اصطلاحاً من المتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 عدم ما يخلو ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 فافهم ان اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية

منه

منه ولا متساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 وصح المعنى فافهم ان من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى فلا يكون من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى  
 خارج عن غير انما الدليل ولما كان معيماً للمعنى فافهم ان من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى فلا يكون من حيثية واحدة متصفاً بتناسباته اخرى  
 اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 وحرف من مع وبصره وكذا في الحروف المتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 عدم التماثل مع عدم ثبوتها ونقل ما لها اليه فكذلك في الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 علم ادم الاحكام كلها لا يرب ان الاسم بعد في الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 والمعاد المتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 الاسم في الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 ادم على الملائكة قال صفيحاً من الفتيحة بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 فان صفة من كل الصفات بحيث لا يخلو ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 كالانفصاف والاضاف ان كان حصوله له وفيه اذ في زمان قليل والاضاف من زماناً  
 في زمان ليس يحتاج ان يكون التعليم والاضاف من الله ليس من حروف الحاديات لكن يصح  
 به لتفصيل ادم لان جعله لا يخلو ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 ثم علم الانسان ما لم يعلم من حروف الحاديات وفيه اذ في زمان قليل والاضاف من زماناً  
 المتكلم والواحد فان الحاديات لا يخلو ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 السبب الا الاختلاف في جميع الانسان ولما كان حروف الحاديات من الصفات المتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 من كل حروف الحاديات في جميع الانسان ولما كان حروف الحاديات من الصفات المتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 انما هي ايام ما ان الله سبحانه وتعالى لا يخلو ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 قوله ثم وعاز في الكتاب من شئ وبينا ان كل شئ في الكتاب من الدوام والاضاف من زماناً  
 لا اصطلاح لانها بالاضاف من زماناً لا يخلو ان يضاف الى اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية  
 الاول ويترفع فتنقل الكلام فيه وهكذا في الثاني الرابع فافهم ان اللفظ بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية بالمتساوية



المتعلق بغيره انما هو مع عدم الاشهاد له ولا وفي القول نظر سابق الاول فلان الموضع لم  
يكن موقفاً له ان يكون عاماً لجميع الصفات لا بد ان التقيد عليه وعلى جميع الصفات بتقدير  
خارج عن القدرة لا يشهد له على علم الصفات وقصورها في اوضحه وان قيل  
انه باعانة الله وانفصله والخاص لا يكون قابلاً لصفات غير الله في اوضحه كل مع ان عليه  
عن البشر لا يتلزم انما قد يكون من الله فهو ان يكون من الجن واما في الثاني ففي اولها  
الذكر لانها في غاية ذلك فلو ان الله تعلم علم الاقفاة الموضحة لا يدل على كون الموضوع هو  
الله فهو ان يكون من صف صافي على البشر وقول احدنا خارج عن القول فلا اجماع وكذا  
على غيره يستلزم خلقه بالادب وخطابه بالملك لا بالخلق باسمه وهذا هو جامع علم يعلم  
ادم لهم ذلك على سبب اوضح وهكذا قد تم في ان ذلك من امره بالملك بالحدود وان  
قلنا الملك لا السيد والحق لا يظلم مع كون الامر بالملك هو القول الصادر مطابقاً للواقع  
انما السيد في الانسان ان يكون والاعمال لوجوب والاكتمال يصح ضم الجنس على ذكره  
والذكر لا يكون الا بالواقع وهو ساقى على ادم فلا على سبب اوضح عليه وكذا قد تم علم  
ادم ان الله لا يترك على سبب اوضح من ادم وحده على ان الله لا يكون من الخلق لا اله الا  
الانوار والامر لا يكون له وجود وانما ان الصفات على ان الفعل للربوب والجلال والجلل  
وهكذا اواراه الصفات وانما لا يعلم اوله وانما سها الله عنهم فان الكلام في المعاني  
بين الدنيا والحيث وذلك لاختلاف الفاعل ومنه يندرج ما في ثانياه في قولنا انما هو في  
ان بعدت الطبيعة من متعلق فانه موقوف على اختلاف الهمم وهو مخالفت الله تعالى في  
في غاية الحق وانما كون الاول في منزه بان اختلاف الجمع مع حقنا في الثاني  
الصوت والنفخ بحيث لا يشبه احد باحد وفيه كلام عن الاخر وفيه كلام على كل القول  
والحكمه والصفحة بالدين في غير ذلك اختار ذكره في انما هو اعداد الكائن من الله  
اشفاق المفسرين منقول منه وثابتاً بان كان حمله على الكلام وهو باعتبار النفخ والصفحة  
بالقوة السليطة وهو الاطلاق معقول من قوله واسم على لسان صدوق والاخر

[illegible]

عانت النفس واللباس وحيات الاول اصل الناحه القدوسه واصلا اهلهم لان المسيح من الله  
كابد من تعليم ادم من هو الاصل لهم. وكذا ان يكون من قدس ماعلى التعليم وجسد ادم من خلاف  
ما لو كان من الادم فلما قيل الى التعليم ويكن من طهرنا ما خلق في لحمه وما صار لنا من رسول  
الابليس فمعه وحق الاول انه لو كان من البشر فيحيي الى الالهام المسيحيات والافاضات وكيفية  
الوضع بعد كونه من القوه البشر بنسبته وبنه الالهام والاصل عما اذا كان يمكن ان يكون باقيا  
وفي ايتم ان الاصل مدهر وما انما نضر فحيي ان يكون من القوي من الله منافع امر وجسد ادم  
ورساله فيها انما هو من حيث بقى له لم يبق في الحق فاخره على مقدم الوضع على الادم فلا  
يقع من اصله الناحه المبرح من حيث انها تنقو من الادم ولولم يبق كون ان وضع الله وفي  
الشفاه ان المراد اما ان يكون من رسول حتى الادم فيعلم ان يكون من الادم فمعه لغة ويلزم  
من كون الوضع من ميز ادم من كون القدم من قبل رساله الانبياء ان يكون من يتحقق له مع من بعد  
صوبه ومن قبل رساله وصحت فهم فمعا من وضع الادم او وضع الله ما الالهام الادم ثم ان الله  
فهم اليوم هذه اللغة لكن لا ياتي كون الوضع من الادم وان كان المراد من كونه الفاخر فيعلم  
ولا يبيده لغا الاخرى ذلك فاعلم ان الالهام قبل التنازع في ان التعليم والتعليم لهما ادم  
عليه كونه وضع جديد من الله ثم اهل الادم اذ هيها وان كانت الاضطرابات في على الوضع الاولى  
سابقا على البشر اما من الله او من بنسبه اليوم او من الله فيحصل ادم الالهام الا وضع الله  
وتعليمه بهما من الله او حتى كون القوه علم بها في حاد وراثه المخلوقه وذلك ان الالهام التي  
وكونا فاعلم بل من في كون الاضطراب من عادات المخلوقه في ادم والى حال الحافق وليس  
الاولا من على لها ليلان بل لا سبق الوضع وانما ان لا يطيع فعلها وتعليمها بل لا يطيع بطا  
فخص الوضع واصلا في اختيار وضع الالهام في نفس مدم من وضع وضع اخر في زمان ادم بل لا  
فهميه من تعليمه من الادم وما انما على من وضعه صالحه التنازع الى ان الوضع السابق هل  
من من الله او من بنسبه من الجن والملائكه كما في التعليم فيخلق الواحد ورثتي دال عليه وهو  
يكون قابلا لكونه اختيارا من الوضع السابق قابل لكونه احداث وضع جديد من الله كما في

[illegible]



















قبح القول فاعلمنا انه لو لم يكن فيه ما لا دليل الذي يحتمل الدليل ويقول من محضه بقوله  
المحقق هو الاتحاد الواردة بان القدر ثابت هو ما يثبت ان قدره ويقول من بين الامرين بان  
القدر ثابت هو الترتيب على الاحاد بالاول فالآخر ثم فيها الدليل على جعلها كاشفة عن الترتيب  
يثبت اصل الترتيب عنه ووجه يلزم من انقضاء مرتبة ما يكتسب الدليل بين العينة والرضا اعني  
العينة الرتبة في الاشياء ووصول الاحاد في الترتيب حقيقة ضرورية اعني في ثبوت الرتبة  
والعلم ولا يكون الترتيب في الكبرى بعد تسليم ثبوت الرتبة او في اقسامه وذلك قاطع ان القول  
في المسئلة قلنا نقول بان الاتحاد على الاحاد كما يستلزم في رتبة الاشياء والمبادي بالاحاد فيحصل  
ان يكون هو احاد استعمال او احاد القدر او من يزعم ان الاتحاد من لفظ الاحاد  
المتخذ للتعريف فينظر او اردوا احاد النور من غير ان القدر من رتبة او اردوا في  
غير الاشياء العين القادر واستعمال المشتق في الفصل الماضي او اردوا الحاصل المتعلق في الفصل  
كما هو في ان كان القدر مستقفا لا يعبر عن القدر الى الشخص من ان كان هو ما هو صوابه  
استعمال الاسد في جعل الاشياء الى رتبة اخرى اعم القدر في الاشياء من احاد او احاد الاشياء  
الخاصة بين القدرين احاد او احاد في رتبة من خمسة عشر او ان يثبت الاول والآخر في الاشياء  
الاستعمالات المتعينة ويصليهم بعد باب الجان بالمرء والاشياء كما سلكه نحن في هذا  
من لفظ الاحاد ولكن من قبلنا ارفع الترتيب بالمرء وهو بعد بين من الاستعمالات ارفع اخرى  
وفي ذلك انما هي تاسعة ادرجت في طبع العلويين من الترتيب عشر او ان يثبت على ما لا يصح فيها  
المشاهدة ولكن في من من ان اردوا وان كانت على يدك التفتيش في الجداول ما يفتقن المناظرة  
العرفية كاشفة عن عدم الرضا قول بالامر بين الامرين اما وصول الاحاد او تحقيق الاشياء  
سواء الحيد للفق او عدم المناظرة اصل في رتبة الاصل في الاول اعني الاحاد في ثم في الثاني  
لان الثاني يقول بان لفظ الاصل كالمثل يقال ان في كل واحد من مسايل الاحاد في كماله من رتبة  
الدليل على انقلاب الاصل الى رتبة كبرى او في الجمل والاشياء في الاول والثالث تعطين في  
مورد من الاول فما لو كانت ارادة الحق للشيء تعطين في مورد من عدم دليل على ارادة الحق

مع كون استعمال الاعداد في الحدود الجاهلي وحالا يشهد المناسبة بين معنى العطف في غيره  
من غير وصول الى الاستحالة فيرى عطف الاستغناء وعدم التناظر فعلى الاحادي يجب حمل العطف  
على الجاهل الاول لثبوت الثاني وعطف الاستحالة فيه عنده وعلى الثاني يكون محالا لكونه اربا  
فيهما من العطف صحيحا مع عدم العطف على الشيعي الثاني فيما لو ورد لفظه بغير مع تقدير  
ايراد الحقيقة وسائر جازا وانما على الاس حمل على جازا لا يرد فيه رخص شيعي مع عدم  
التناظر احيث عطف على الاحادي يجب قبوله بصحة ويكون العطف مؤلما له فيه وعلى  
فاما ان يكون العطف عطف الاستغناء او بالعطف او يكون شكوكا معني الاول فاما ان يكون مصرا لاجها  
او نقاضا على اى افتراضا فان يكون جزا او احد عنده جمة في اثبات الموضوعات المستعتر  
او لا على الاحزاب طرح ما حين لعدم حصول العطف بعدد وعلى الاول فيكون الحق فقا  
يجب قبوله ويكون دليلا لا يخصصه ومع كونها اجها واقل كان العطف الماحل من العطف يجب  
ويكون دليلا لا يخصصه لعدم حصول العطف بعدد وعلى الثاني اعني ما لو كان متفقاً  
فاما ان يكون هذا العطف مضرا ام لا على الاول لا يجب قبوله بصحة وعلى الثاني يجب  
وما كان دليلا لا يخصصه ولو كان الناقض من اصل العطف فيكون دليلا لو كان الحق فقا  
والا فيحصل الغرض بين دليلا واجها فيقول اصل العطف فيقول لم يكن من اصل العطف  
فلا يكون دليلا وعلى الثالث اعني صحة الشك فلو كان هذا العطف مضرا يخصص  
والا فلو كان لبعض الواحد جمة فيكون الحق فقا هيأ يجب اعتد المصنفين ويكون دليلا لو كان  
الناقض من اصل العطف ولو كان اجها راجع كون العطف الناشئ من العطف فيجب قبول  
التي ويكون دليلا لو كان الناقض من اصل العطف وان لم يثبت كون الناقض من اصل العطف فلا يكون  
دليلا ولم يكن جمة جزا او احد على اى اتم يكون العطف الماحل من العطف فيجب قبوله  
لعدم حصول العطف بالصدور والبرهان بين الثالث والثاني هو ما ذكرنا في ايام يرد فيه رخصه  
ولا يستعمله وايضا لبره الثالث ولا يكون العرف فيه معلوما من حيث المناظرة ولعدم  
فان على الثالث لا يصح الاستعمال لغيره في الثاني فانه يوجب عنده الاطلاق لحكم المانع بين حق

يقع العلم لا سلفاً انهما قد اختلفا فيه بالليل الذي بين عصر الليل وبقوله من يعبره يكون  
الصحیح هو الاحاد الواردة بان القدر الثالث هو من يثبت اريد من يعبره من بين الامرين بان  
القدر الثالث هو التزديد على الاحاد بالاول والثاني نعمها الدليل ويجعلها كاشنة من الرضا  
يثبت اصل العلم عند وجوب بقاء الرضا بقدر ما اكتشف الدليل بين الصحة واما اذا اعني  
الصحة الرضوية او السخرية ووصول الاحاد الى العلم حقيقة صغر وى اعني ثبوت الرضا  
والعلم ولا يكونه التزديد والذكر بعد تسليم ثبوت الرضا او امره قد دلت على انه الاقوال  
في المسئلة ثلثة نقول بالاضمار على الاحاد كما نقول في الاسود في زيد النجاشي والحداد بالاحاد وعلى  
ان يكون هو احاد الاستعمال او احاد النقل او اورد من يزعم ان القدر من لفظة المصدر  
الحال في القدر الضعيف اعني اورد او احاد اورد من يزعم ان القدر من زيد اورد والى  
عمر واشتد العین اورد او اسوال المشتق في الفعل الماضي اورد او الحاضر في الفعل المضارع  
كالخلاف في كان اورد من جهة هذا يعبر بـ القدر على الشخص اح وان كان من هنا هو صواب  
استعمال الاسود في الجملة الى فرع اح اعني المصدر النجاشي او الامرين ح او احاد الفعل  
الخاصة بين القدرين احاد العلم في اورد من جهة عشر او ان يادى والاول باطل لا يفتقر  
الى الاحاد المتصححة وعدم علم من يد باب الجان بالولة والامرين بقا سادكون متعلقان في الظاهر  
من لفظة الاحاد ولكنه سئلنا ان يقع التزاد بالبره وهو يعبر بيقين الاستحالات او غير اخرى  
وقد دلت كما رأيت من سائبة الدرر ج في وقوع العلم في من التهمة عشر او ان يادى على الاحاد عشر  
الشاهد في كل اى من من اورد وان كانت على مبدأ النقش في الحداد ما لم يقيق المناهضة  
الرضوية الكاشنة من عدم الرضا قول بالاسمين الامرين اما وصول الاحاد او تحقيق الإ  
شهادة الجليل للفق اعلم المناهضة العن يثبت اصل مع الاول اعني الاحاد في ثم انما  
كان الشافعي يقول بان انقلاب الاصل كلفه بقاءه فعلى كونهما في مقابل الاحاد يلازم من  
الدليل على انقلاب الاصل التوفيق بين كلفه او في الجدة والغرض بان الاول والثالث تعارض في  
نور دين الاول فما لو كان ارادة الحق النقل معناه نابع عدم ذلك معنى اداة الجاء

[illegible]



يُشْتَرَكُ فِيهِ مِنَ الْعَدَمِ وَفَافَقَ ذَلِكَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ شَيْءٍ هَذَا وَفَافَقَ بَيْنَ الْفَرْقِ  
وَالثَّانِي هُوَ مَا كُنَّا فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي هُوَ الْقَدَرُ وَالْجَوَابُ الْمَذْهُبُ هُوَ الْأَمْرُ أَنَا الْعَدَمُ  
مِنْ الْوَاحِدِ قَدْ جَاءَ فِي الْبَرَقِ عَلَى الْإِسْتِحْضَارِ فِي الْإِبْهَامِ بِهَذَا الْمَقْصُودِ أَنَّهُ يَكُونُ هَذَا  
مِنْ شَيْءٍ وَكَانَ يَحْتَاجُ إِلَى الْعَرَفِ عَلَى الْإِسْتِحْضَارِ مِنْ دُونِ الْمُنَافِقَةِ كَيْفَ مِنْ رَعْنَاهُ الْوَاحِدِ  
أَصْلًا لَا يَدْعُو إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ شَيْءٍ وَكَانَ يَكُونُ الْعَلَاظَةُ عَلَى الْإِبْهَامِ الْوَاحِدِ لَا يَدْعُو  
دَرْجَتِهِ لَا يَدْعُو إِلَى عَدَمِ صَدْرِ الْوَاحِدِ مِنْ الْوَاحِدِ كَانَتْ الْقِيَمَةُ لَهَا فِي شَيْءٍ مِمَّنْ وَهِيَ  
أَيْضًا مَا دَامَ وَفِيهِمْ بِلَيْفِ شَيْءٍ مِمَّنْ مَعْرِفَةُ الْعَلَاظَةِ لَا يَدْعُو إِلَى الْعَدَمِ وَهِيَ بَرَاءَتُ  
ضِدَّادِ الْعِلْمِ عَلَى حَصْرِ الْعِلْمِ وَالْإِبْهَامِ عَلَى الْإِبْهَامِ لَيْسَ إِلَّا الْأَصْلُ الشَّرْطِيُّ وَهِيَ كَمَا  
هِيَ الْأَجْرُ فَلَيْسَ وَكَانَ هَذَا الْعَقْلُ مُعَلِّقًا عَلَى عَدَمِ بَرَاءَتِ الْوَاحِدِ أَوْ رَعْنَاهُ الْوَاحِدِ وَهِيَ  
مُعْتَصِفَةٌ وَفَرْقًا وَكَانَ الْوَاحِدُ لَا يَسْتَحْضِرُ إِلَّا فِي الْإِبْهَامِ كَمَا كَانَتْ وَفِي الْوَاحِدِ يَتَلَقَّى بِأَنْفِ  
الْكُلِّ يَحْصِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَفِيهِ هُوَ الْعَلَاظَةُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْأَصْلِ هَذَا الْفَرْقُ  
دُونَ مَعْرِفَةِ الْوَاحِدِ وَهِيَ هَذَا الْفَرْقُ يَحْضُرُ فِي الْوَاحِدِ مَا هِيَ الْمُسْتَبْطَةُ وَلَا يَدْعُو إِلَى  
تَشْطِيقِ الْوَاحِدِ وَمَا أَسْلَمْنَا رَسْمًا إِلَّا بِالسَّامِ فِي مَعْرِفَةِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ لَا يَدْعُو إِلَى  
مَعْرِفَةِ الْوَاحِدِ بِمَا كَانَتْ لَا يَدْعُو إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ لَا يَدْعُو إِلَى  
يَحْضُرُ وَهَذَا الْفَرْقُ يَحْضُرُ مِنْ دُونِ كَيْفِ الْأَصْلِ الْفَرْقُ وَلَا يَدْعُو إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَاحِدِ  
عَلَى الْوَاحِدِ عَلَى الْوَاحِدِ وَهِيَ الْأَوَّلُ الْوَاحِدِ وَفِيهِ الْوَاحِدِ مَعْرِفَةُ الْوَاحِدِ لَا يَدْعُو  
تَقَالِي الْوَاحِدِ عَلَى الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ وَفِيهِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ وَفِيهِ الْوَاحِدِ  
فِي الْوَاحِدِ وَفِيهِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ وَفِيهِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ وَفِيهِ الْوَاحِدِ  
وَالْمُنَافِقَةُ مَعْرِفَةُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
لَا يَدْعُو إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
الْكُلِّ الْعِلْمِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
لَكَانَ الْوَاحِدُ فِيهِ عَرَفٌ وَفِيهِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ

الكتاب

الكتاب مَعْلُومٌ عَلَى الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
عَلَى حَصْرِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ فَكَيْفَ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
مَعْرِفَةُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
أَقْدَانُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
أَسْتَحْضِرُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
أَسْتَحْضِرُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
بِدُونَ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
وَعَلَى الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
وَالْمُسْتَبْطَةُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
أَوْ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
كَالْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
أَيْضًا مَعْرِفَةُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
سُحْرًا فِي الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
وَعَلَى الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
مَعْرِفَةُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
بَعْدَ الْعَلَاظَةِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
لَا يَدْعُو إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
لَمْ يَسُدْ فِي الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ

مَعْلُومٌ عَلَى الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
أَقْدَانُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
وَعَلَى الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
مَعْرِفَةُ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
بَعْدَ الْعَلَاظَةِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
لَا يَدْعُو إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ  
لَمْ يَسُدْ فِي الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ

مَعْلُومٌ



الخاصة والعرضية بين اللفظ والعرضية من كونه رايث اسديري وهو فوق على كونه  
اللفظية على ان مقتضاها الشيء والعرضية مقتضى الشيء حتى يحصل التوافق ولو كان عدم  
العرضية شئاً واحداً فاللزام عدم تحقق التوافق من عدم تحقق اللفظية في اللفظية الحقيقية  
باعتبار انشائها جزءاً أو شئاً من الاشياء ان الباد من لفظ الاسديري مع قطع النظر عن الانشائية  
التي عدم العرضية انما هو المحيوان للعرضية والممكن منك للبراهنة ان ذلك المستقر او حال  
الواصفين من الاشياء لا ينافي في انبائانه فان المخصوص عندهم ليس له ان يوافق اللفظ الرابع اعم  
على كون العرضية من الصفات وهذا لا ينافي في اللفظية هذا في الحقيقة الخاصة واما  
المشتركة من الحقيقة في الدال فيها هو اللفظية مع العرضية فان اللفظ المشترك مع العرضية دال على  
ارادة الحقيقة وان الجان ولما كانت الحقيقة متعقدة فالعرضية يستلزمها فالدال على نفع الحقيقة  
يكون هو اللفظ والدال على شخص الحقيقة هو العرضية وهذا لا ينافي في حقيقة اللفظية هي الحقيقة  
مع العرضية وقد يكون هو اللفظ وهو الدال على العرضية الخاصة اليه في شخص الحقيقة  
اتفاقية عرضية واحدة واما في الجان ان مقتضاها الحقيقة في كثر احد من الصفات الحقيقة  
تدل على ارادة الجان وثالثها تدل على ارادة الجان بالخصوص والدال في الاول هو العرضية  
مطلق وفي الثاني هو المطلق من باب عدم كون الصفاتية وتدل عليه العرضية اعم وفي  
الثالث قد يكون هي العرضية كما في اسديري وقد يكون هو اللفظ وذلك كاللفظ الدال  
على المتعقبات والمفهوم غير منصب العرضية مع عدم ارادة المفهوم من المتعقبات في باب  
والدال عليه هو اللفظ وكذا المعومات المخصوصة فان بعد ورواها المخصوص وصف ارادة  
الحقيقة اعمى المقوم يكون اللفظ كما كانا بالانبات من الجان ان جميع ما في الحقيقة  
ويكون الدال على الاشياء هو اللفظ العام وفي حقيقة اللفظ العام هو وصفه لا خاصية بل  
على ارادة الاحاطة والدال على ارادة الاحاطة لا ينافي في كون كل واحد من الاشياء  
الخاصة من مستقلة ارادة الاشياء في ذلك ولا ينافي في كون كل واحد من الاشياء  
العام يكون له صفات خاصة واحدة تدل على ان ذلك هو المخصوص من الحقيقة اعمى ان

الاحاطة

الاحاطة وتخرج بعض افراد اللفظ وبعض افراد اللفظية من انشائها من اللفظية لان  
المخصوص يدل على علمه ارادة هذا لا يدل على ارادة جميع ما في بعضها والدال عليه  
هو اللفظ لا لا ينفى وجوب وجود المخصوص في الخارج اي فرد من افراد اللفظية  
لان يكون اسات ارادة هذا كما ان الدليل قدس ويحيى في حقيقة العموم وكذا اللفظ  
والناهي فان الاول مثلا والدال على الوجوب النفس المطلق فادارة العرضية على من في  
بقي الاخيرين والدال على جميعها هو اللفظية فالعرضية تدل على ارادة المخصوص كما  
قد نفى الاشياء مطلقا لا ينفى انفسه وقد يكون هو اللفظ مع العرضية وذلك كما في  
لفظ المخصوص من الجان ان متعقدة مع كون واحد منها اعمى ان ذلك هو العرضية على وصف  
ارادة الحقيقة يكون اللفظ المخصوص باختيار من صفات خاصة في هذا الجان يعرف اليه  
والدال عليه هو اللفظ المخصوص من حيث كونه ظاهرة في فرد من الجان ان  
اللفظ لكان باختيار اللفظ واللفظ مطلقا او مطلقا ومن ارادة احد فلو كان  
العرضية على عدم الارادة بعض الدال في الاول وعدم ارادة اللزوم في الثاني يكون  
ما في الاول واللفظ في الثاني باختيار اللفظ واما لود على ارادة المركب  
من حيث هو مركب فلو وجد العرضية على طرف المركب من حيث هو مركب يكون  
الدال على ارادة الجان المخصوص من بعض الجان ان ذلك هو العرضية هذا في الجان  
واما العرضية في المشتركة المعنوية معني فحينئذ هو المخصوص وهو الاحبار من  
نفس الكل كقول الجان رجل من اعمى ان ذلك هو المخصوص وهو الاحبار من صفات  
الطبيعة المحذرة من النساء المخصوص من الفرد وان اشتداد المخصوص من الصفات  
للانتماء للكل اعمى ان ذلك هو المخصوص من صفات المخصوص وهو الاحبار  
من الصفات وهذا قد يكون المراد من اللفظ نفس الكل الموجودية وتكون المخصوصية  
غير مرادة من العرضية والاشتمال يحصل من الخارج كقول رايث انشاء طوبى ولا يكون  
الموجود مراد من اللفظ اما الاول والثاني يكون الدال عليه هو اللفظ كما هو محل للا

الاول ولا على عدم جهة الثاني ويكون اللفظ هو المخصوص من صفات المخصوصية  
الزوجة بلا مرجح يكون الصفاتية احد ما في الثالث ان اللفظ المخصوص  
من الحق والثاني بالوضع من قول اللغوي في المخرج فاسل لغيره الصالح فلا يكون  
العمل فلو علمنا بغيره المخصوص في المخصوص لولمنا الاول والثاني بل هو الزوجة  
على البلية الى الظاهر وانما في الاول والثاني في المخرج فاسل لغيره الصالح فلا يكون  
واما الثاني فلان اللفظ المخصص من قول اللغوي في المخرج فاسل لغيره الصالح فلا يكون  
يقال له هذا الدليل لا يقتضي جهة اللفظ في المسئلة الاصولية لا يقتضي الحكم الشرعي  
بالاخر وانما لا يقتضي لانه لا يقتضي الملازمة الشرعية لا يحتاج باب العلم الشيء ان  
العلمي في اغلب المسائل الاصولية لان مداركها اما ان يكون هو العقل كالمادة العقلية  
وامر الامر واجزاء الامر والشيء ان يكون هو العلم فكيفية العلم المخصوص وحمل المطلق  
على المطلق وكون العلم بغيره المخصوص من العلم وكون الامر للوجوب في  
اشتمالها على المبدأ في المشتق واما كذا في العلم فيكون محتمل العلم في انشائها  
وضع اللفظ في اللفظية في اللفظية المخصوص لعدم مكان شخصه في اللفظية  
اللفظية وهو لا يقتضي الا العلم في اللفظية هذا العرض لا يقتضي العلم لان حق وجب العلم  
من حيث الاصل في الصفاتية في غير ميقن بخلاف العلم في الاصل ولا يدل من  
الاحاطة من اقامة الدليل على شي في العلم او في العلم او في العلم اما الاول  
فتظاهر لا يحتاج باب العلم الا على في الاصول دون الصفات واما الثاني فتكون  
جهة قول اللغوي اجابة طاهره في اللفظية في الاصل فان جهة اللفظ فيها صفة في  
موضوعية جهة الحقيقة الامر الثاني ان جهة قول اللغوي هل يكون من باب انشاء  
او تكون من باب الشهادة او تكون من باب اللفظية او من باب اللفظ والحق انها  
من باب البناء الدال على العلم اما تفهمه الى اللفظية فلا يوافق ولا ينافي على جهة  
منوع كاسي في جهة الحقيقة وثالثها بان انشاء في الموضوعات المستندة

التي واما الثالث يكون الدال عليه هو العرضية لعدم كونه اللفظية من صفات المخصوصية  
كلها هل المرادة بالصفة المخصوصية واما بالصفة الى الكل فهو اللفظ كذا في  
لما من صفات الحقيقة والجان وكذا في المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
بالاخر التي يكون صفات المخصوصية في العلم في صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
الواقع ولا يرب في جهة صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
والثاني لللفظ اما حاشا او في صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
ان قول اللغوي في صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
الاجماع العلمي من صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
في الثالث الاصل في بعض الصفات في العلم في صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
الثاني في صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
الاصل في صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
ولكن وجوب الناس اليها مشهور ما لا يمكن انشاء المخصوصية من صفات المخصوصية  
لو علم البناء في العلم والمفهوم من لو كان كذا في صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
بالعدم هناك وكيف من صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
اشياء الاحكام من صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
المفهوم من صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
او الشيء فاسل لغيره المخصوص من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
في الجمل من صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
الصحيح بالعدم ويكون جهة المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
مجردين كان احداهما مطلقا والآخر مطلقا في صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
مطلقا في صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية  
دون الثاني شكل كذا في صفات المخصوصية من صفات المخصوصية كذا في صفات المخصوصية

الاول







الجان الذي يترأه لعدم انحصار الجان بغيره وكان الجان مياناً الحقيقة فيحصل منه انما  
 لا يزل على هذه الحقيقة في ذلك الزمان يظل على كون الجان على وجه الحقيقة  
 وهو كاشف عن الواقع والدليل الخبير حيث لا يصل والإجماع والبيان ان الشيء الذي  
 لا يخلو من الآفاق لا يخلو من الجان مع وجهه الذي يترأه حتى عرف الحقيقة وما لنا  
 بأنه مسلم كقولنا لا اشتراك لان الغائب وبما الحق من الحق في الحقيقة يكون ما بين  
 على عدة واحدة ويحكم من ما ذكرنا وذلك في الاشتراك شيعة أو صرفة عدم الدليل  
 في جانب أحد الطرفين فيقولون ان القدر ما يمتنع من الجان ما في المشغل فيه ولا بين  
 الأمر في كل من بيان أن الأصل في الأشغال ليس به ذلك هو الحقيقة حتى  
 يثبت الجان أو الأصل في الجان حتى يثبت خلافه أو الأصل في الشيء به أهم شيء الأول  
 إلى البعد المرفوع وهو الثاني إلى الجان حتى يثبت الثاني إلى المشغول والحق في الشيء  
 الأصل لأن الشيء واحد الأمر ما لا يخلو من الأصل والأصل الموقوف على حكم ولعل  
 أحد الأمرين كما ينبغي من بطلان الحقيقة في الواحد لا المصير في بيان المشغل في الجان  
 حيث الأشغال ما لا يخلو على الحقيقة ويأتي في المشغل المقتضى من حيث الاشتراك  
 والبعد ولعل على الحقيقة في الجان أما الأول فلو جزمه الأول ان الغائب في المشغل  
 فيه المقتضى هو حقيقة الجان لا يجوز أن يكون له مشغول في آخر من هذا لا نقول  
 له مشغول في آخر على سبيل وضع النقط في الذكر ولأن الغائب انهم يدرون بعض المشغل  
 فيه الموقوف له وكان النقط ولم يكونوا المشغل في الجان ومن المشغل في الموقوف له  
 لا صلاصة الأشغال في شيء آخر لكان قد ذكرنا موضعها هنا في المطلوب والأول من  
 الجان بلا سبب بلا وضع أو بلا سبب بلا سؤال في الموضوع له أو الأول حاله الثاني ناد  
 غاية القدرة الثالث في العرف على ذلك لأن بانهم في المشغل فيه الواحد يكون على الجان  
 عليه من ضمن الحقيقة وهو كاشف عن كون بنائه على الحقيقة بين أن الحق في الجان عليه من  
 الحق وهو كاشف عن المراتب ليعود الإجماع وأما الثاني فلا صلاصة عدم شدة الوجه وذلك

الاشتراك والدرية ان الاستحالة دليل الحقيقة لا يثبت من احوال الاول الثانية بان الاستحالة  
في الاشياء لا يثبت الاستحالة في الحقيقة فلا استحال للمفرد شيء يحصل للفرد كونه حقيقة  
الجواب عنه بان في متعدد المسائل فيلزم ان يكون البعض حقيقة وبعضها خارجا وكان  
الغالب استحال في الحقيقة وان كان يرد ان الغالب في المسائل في الحقيقة ولو كان يرد  
فهو متعدي بان الغالب في الاستحالة لا يرد كونهما في الشك ان الحكم بالجانبة مستلزم  
لخلافا لاصل من وجبه ويبلغ اليه ان الحكم بالجانبة مستلزم للحقيقة والوضع الشيء  
والفرضية الصادرة من الحقيقة وكلها حقيقة حين الاستحالة الى الشك في المسائل وانما  
ايضا وكلها موقوف بالعدم والاصل القدم بخلاف الحكم بالاشتراك فانه مستلزم لخلاف  
اصل واحد من الوضع وهو ان لا يأخذ بالجواب عنه من وجوه الاول ان الكلام انما  
هو في الحقيقة الوضع لا في جهة الاستحالة وفي جانب الجانبة لم يكن خلاف اصل اصلا لان  
الوضع الذي تأتينا اليه الحقائق والعلاقة امر مقرر يكون حدودها هي حدوث متوجها  
ولا يحتاج للحدوث اخر فخرج يكون الشك شك في الامور خارج بعد انشعب بالحدوث كافي  
الحدوث لان الشك مع الحان على كونه العيني وان يكون بينهما مناسبة من حيث  
الوضع الفرضية المحتملة فيها ام لاحي لا يندرج والشك في الحدوث لا يبرهن في الاول  
يصل ان الوضع الشك ان على من تسليم كون الكلام في الامور خلاف الاصل الحقيقي في جانب  
الجانبة لا يصل لانه يحتاج الى الفرضية الصادرة من الحقيقة ويكتفي بعضها الفرضية الواحدة نالها  
والى الشك في الحكم الى الفرضية والممكن المحقق هو العلاقة الى الشك السامع اليها  
يصل ان الاشتراك مستلزم بان لا يوضع واحد وضرب الفرضية في كل من الاشكال في الوجه  
والشك في الحكم اليها ان يكون الصحيح في الامور انهم هذا الوضع والشك السامع ملك  
وهو في جانب الاشتراك لثبوت في جانب الجانبة منه الثالث ان الشك في حدوث الفرد  
سبب من الشك في حدوث اوضاع عدم والشك في تعدد الوضع وعدم يمكن  
والثاني موقوف في الاول حكلي ويكون الاصل الجار في في جانب الموضوعي اعني

اصلا لعدم تعدد الوصف معلوما على الاصل في جانب الحق سبحانه اعني انه شر القليل كما  
في المقام الثالث بانه المعروف على كون الاصل في الاشكال الحقيقة بانه انما هو بوجه الحال بالاصل  
متداهيا به واسم العلم انطوائى معنى ورأى الحاصل على ما يكون القيد من متوالمه واسم  
في صنف اخرى مرة ثانياً في حصول الاشتراك الحال في كون موضوعه متوالمه في ام هو اسم  
مرة ثالثة او اجتمع عدم نصب الحق في الشيء يتوقف على الحال في الاول او الثاني  
والثالث على ان لا يكون له وجود على الاصل في الاشكال لانه لو كان بانه المعروف على مقتضى الحال  
لكان يتألف على الحال في الاول لان الوصف في الاول معلوم لرد في الشاف شكوكه ولينظر  
الحكم بالاجزاء في تأليفهم في القيد الخير هو الذي هو الحال على الحقيقة فمن عدم تأليف على  
الحال في الاول لا يتصور لعدم تأليفه والجواب عن وجهه الاول ان الاشتغال في  
اول والثاني لو كان مع الحقيقة فالوقف سلم وكونه دليل على الاشتراك فيهما سلم كما لا يمكن  
اشياء حقا في الاستحالة بل تأليف من يشاوى الاستحالة من حيث نصب الحقيقة والاعمال  
فيها الاشتراك لانها لو كان احد الجوانب كان الاشتغال في الآخر بدون الحقيقة لان افتراض  
ذلك لثمة الجوانب المشهود على الحكم في الاشغال من حيث هو ولو كان الاستحالة في  
الاول لردت الحقيقة في الواقع مع الحقيقة فالوقف في الثالث يمنع من تأليفه على الحال  
في الاول الشاف سلمنا الحق لكنه لا يكون دليل على الاشتراك لكونه كون الوقف من باب  
في الاصل في الاشغال عند ام لا عليه المشهور ولا زعمهم انهم الوقف الخارج بتار العرف  
في حسن التوفيق في المثال المذكور والجواب عن ادعاء منع ان من معنى صورة اختلاف  
استحالة من حيث لا يكون دليل او في صورة يشاوى الاستحالة سلم كغير خارج عن محل  
من كاس وثانياً لا يتعجل ان يكون من باب كون الاصل في الاستحالة اهم فم لو كان مرة  
ليدرك الاصل في استعمال الحقيقة بمعنى ان يوجب الحقيقة والجواز للوقف واسم الحكم وشك  
ادارة الحقيقة فليجان فالاصل ارادة الحقيقة من باب الوصف وتظهر عدم الحقيقة في بعض  
الاعمال لو كان المانع حصول الوصف بقدر الامور بالصفة كالمانع المشهور والامر

[illegible]



فمن الكلام فيما قطع بكونه حقا المستلزمه وان كان مراده هو الثاني فذوقه أولى  
بأن الغالب هو استئصال اللفظ الحقيقي كلفي الجان حتى في أواخره والفرق هو  
والخطوات والمركبات أما الأول فظاهر أن الغالب في الخصائص الصريحة هو  
إرادة الجبر والحدوث من فعله ولا قطع وأما الأول فالغالب في أواخره إرادة  
العدم والغالب فيه إرادة أحوال الأولى من الأخلاق والخصائص في الأول الغالب  
أكثره واحدا وشبهه وأكثره والخاص في الثاني ليس غالبا إلا أحدا أو اثنين أو ثلاثة  
وأما المركبات فإلا الغالب فيه إرادة الحقيقة بحدوثه وذهب عن مصادره والحق  
وخاصه قام به وليس أمثلها ما إذا باطلنا الحقيقة لكن القول الناشئ من الغلبة بإرادة الحقيقة  
لا يكون حجة كذا نحن في الموضوعات البصرية فربما يثبت دليل على اعتبارها وإلا حصل من الغلبة  
يزوع ذلك لا يكون قابلا للمعارضة الفرض الناشئ من ظهور اللفظ بإرادة الحقيقة فها  
يكون حجة إجماعية ودون ذلك من أحوال الأمر والعلم والعدم والحق في الأول  
في إرادة الجبر في الأول والحدوث في الثاني والعدم في الثالث واللفظ في الرابع  
سلم نتيجة استصحاب الحقائق الجزئية لكن لم يبلغ حد الجان المشهور المستلزم لعدم ظهور  
اللفظ في إرادة الحقيقة أو الجان كيد أو كونه ظاهرة في الثاني وثالثا باطله ومرتبة  
المشهور في هذه الأناضال الخاصة بكونه بالنسبة إلى الغالب الأناضال لعجزه إرادة الحقيقة  
منها مع ظهور اللفظ في إرادة الحقيقة ورعاها إجماع قائم على أصل على الحقيقة وثالثا  
الصدق على دلالاته ونسبة الإله الشريفة وما رسلنا من رسول إلا بالإنسان فهو حق **الكلام**  
وهو أن حدوثه على أصل الحقيقة والجان في متعدد المعنى هل يمكن أن يكون الحمد وكونه  
الصدق حقيقة والمخبر بها أن لا يمكن دليل على صحة أحد الأمرين أو العكس أو الوقوف ولا  
يكون الحق في التبيين ولذا وأما الشك في حالها إجماعا والبداهة والشك أن كان موافقا  
للأصل لأن الغالب في بيان السؤال فيه القطع من الحقيقة والجان من تعليم الحقيقة وهو  
من نوع مراده كذا نحن في الاستشهاد من حيث هو لا يكون دليل على الحقيقة ولا على الجان في

صوب الخفاء دليل على الوقوع ومع القدر دليل على العطف والبيان مطلقا سواء كانت العلة  
 مستكرا أو كان وجودها مقطوعا مع القطع ينصب الفريضة على الحدا لعينين ووجه الأول  
 في الاستقالات أن الشك فيه وسواء كان مع القطع يوجبها صحى أو الشك فيه وهكذا  
 هذا لأن الحكم بالإشراك لا يتصور أو في غير عدم الجاه أو عدم الاستحالة فيه أو  
 فيها أو أنه لا استحال إلى الجاه مع غيره أو المحصور على ما سبق في متصرف معك  
 والاستحال في بعض الصور الفريضة يكون دليل على ما سبق في متصرف معك  
 كالوصل القطع بعدم العلة الصحة بين الحدين وكان الغالب في الاستقالات  
 الحدين مع الفريضة أو مع عدم إحداهما من المحصور مع حاق القطع وهكذا  
**خبر** **وهذا** **والشاع** **والظاهر** **وهذا** **إجماع** **اللعين** **من أصلها** **الكشاف** **من رضاء**  
**الربط** **وهذا** **العقل** في معنى الحاديات لو كان قطعا كافى في الحكم بالعدم  
 ذلك إذا ثبت جواز الاستثناء أى من ضرورة عند القدر العرفى غير ما عن الفريضة  
 أن الاستثناء موضوع لأخراج ما لو كان للحكم العقل قطعا سابقة للمخترين بدليل  
 ما يصح الاستثناء منه وأخلافه وما يفرق بينه وبين القطع وبيان المناسبات يقطع بالثبوت  
 نعم لم يحصل القطع بالغير ويكون أملا صحة الاستثناء دليل على الحقيقة لا غير الصحة  
 ولزم لجواز كونها ثابتة من الفريضة بخلاف الغالب فإن الغالب فيه هو الحقيقة نعم حكم  
 العقل لو كان من باب إدراك الصفات الذاتية أو المناسبات والاستثناءات الظنية الغير  
 يمكن جهة أما الأول فلا تخلف الصفات في الاتفاق وأما الثاني فلا صل والأجرام مثلاً  
 ينسب في إثبات الوضع للفظ المعنى فاستند الخارجة إليه بدليل الحكمه بانه لو لم يوضع  
 بلفظ المعنى كلفه فاسد لعدم لزوم التبع نعم يحصل لفظ الشك كلفه الحكمه لمادة كذا  
 الغير المروى عن الأئمة عليهم السلام أى الصبر فاهي والفظ بالصدور **ك** **شعر** **والأجرام**  
 والأجرام المتناول والاستفهام وسبغ الشك الله ثم في جهة الظنه هي ما أمّا أنها جهة  
 ويجمع الاتفاق أو بعضها فنظير هذا كذا في جهة قول النوى **ك** **أصل** **العدم**

[illegible]

لعدم اعتناق المبسوط بل بإصالة الموضع بالنسبة اليه وسبق المعنى قد يكون حاصله من جهة  
اللفظ وتكون من اللفظ الخوف في اثره المصلحة ككثر الاستعمال او القدر في اول  
ليس يادفعي وانما بالاطلاق وانما بالاطلاق الثاني يكون على الخوف بالنسبة  
الداخلية وهي حقيقة في الجماع ليس من صلبه من الاطلاق ولفظة التعميم والبناء  
او اوصى حبيب الخوف من اللفظ او يقدم مقامه كالخوف عند العادم من قطع  
عن علم الجاهل وصف الحقيقة وتصحح ما ذكرنا في المعنى من العقل الخوف بالفتنة  
اذا كان لها مصلحة فيه لعدم كون البق حاصل من اللفظ ويدخل في الخوف  
بالفتنة اذا لم يكن لها مصلحة فيه لكون البق حاصل من اللفظ ومن التعليل ان  
تصل بوضع ما ينافي من ان المراد بالمعنى هو المعنى الجاهل في قوله تعرّف النبي  
ولو كانت هي المعنى العقلي فليدرك الدور ولو كان الاسم فليدرك الامرات معا او ودخل  
معه اعادة ايراد الاول الدور لان ثبوت المعنى من صف اللفظ موقوف على  
العلم بكونه معنى حقيقيا وانما يثار له الجواب للثبوت او المناسبات الذاتية و  
فما الاول بديهي ولكن لما مررنا على معنى حقيقيا موقوف على البناء و  
دور والجواب عندنا سبق المعنى عندنا لتمامه بالاصطلاح من الخفايا والزيادة  
امارة بالمجاهل ومعه خفايا المعنى انما لا يصلح اهل الاصطلاح قد يتصور بان البناء  
حيث يظهر منهم ادعائهم البناء منهم وكونه دليل لهم كالجتهاد فانهم قد يتصورون  
بالبناء لما صلحهم كسند غيره وكلا موضوع التبعة لان تشخيص الموضوعها انما  
يصلح لاهل الاصطلاح بالبناء لما صلح منهم كسند غيره كما نقول اهل الاصطلاح  
فيهم حينئذ لا يثبت التبعة السنية وهم من هذه التبعة عائدون الثانية جدير ومن اشياء  
والشكوك كالتدريسات ومن هذه الجواهر ما يكون وبغيره من ادعائهم ما ذكرنا  
وملاحظة حقائق اللفظ جدير عاين بالجهة العربية وحيث تكون اليات الخفايا في معنى  
لا يمكن وانما بان ان الثابت لو كان اماره وخاصة للموضع بل من تخففة في الخفايا



والثاني بالعدم حقيقة والمشتراك اللفظي والمقدم مثله ولذا عدل الحاجي وجعل  
 بنادرا غير اماره لانه ان يكون اماره اللفظي لا يتفق معك بالمشتركة كانت  
 وفيه ان هذا الاستكشاف وادود عدل الحاجي لا وجه له بل يرد عليه لا يرد على وجه  
 المشهور اماره اعامه وروو الاشكال من وجهين الاول ان الوجه لا يكون ملاذنا  
 لتحقق البنادر بل هو مع رفع الملاذ يكون ملاذ والملاذ قد يكون وجوده في نفسه يكون  
 تحقق الوجه الاخر لان مع تحققه في بنادرا واحد المعنيين فهو صمد لم يتم  
 بل امرج الثاني ان البنادر حاصل في المشترك انما لان البنادر الذي جعلناه اماره  
 هو سبق المعنى في مقابل الجاهل مطلقا سواء كان على وجهه اتم بخصوصه او على وجهه  
 اتمه في مقابل الجاهل لعدم احتمال ذلك لفظ الجاهل والاول موجود في الحقيقة في الجاهل  
 والثاني موجود في المشترك لا يرب ان لفظ المشترك متى استعمل في بنادرا احد  
 مراد به الجاهل في الحقيقة في مقابل الجاهل في بنادرا ولا ينادر بها انما اصلها لا ينادر  
 وجود البنادر في المشترك ان اردنا مع ذلك احتمالها بالعدم في نفسه لم يكن  
 اماره الحقيقة ولا يلزم الدود لان بنادرا المعنى من اللفظ المحض في الجاهل ان يكون  
 او مشتركا ولا يعرف الثاني الا بعد معرفة الوجه والاشكال وهو دور وادود مع  
 الغير وهو صمد لا يرد عدم الحقيقة كما يحتمل اماره المعنى الحقيقي من المشترك في  
 الجاهل من حيث هو على معناه في الحقيقة لا يتفق لاختلاف الشق الثاني وما قلت  
 في احتياج كل معاني اللفظ الى الحقيقة في نفسه بان ظهور اللفظ في الجاهل انما يحصل بعد  
 نصب الحقيقة في الجاهل في نفسه فانه حاصل في نفسه ان اللفظ في نفسه لشيء فهو في نفسه  
 سيقم عدم سبقه واذ وضع لشيء اخر في نفسه بل ان سبقه مع عدم سبقه في نفسه  
 عدم سبقه في نفسه وانما يحصل التماس بينهما فيكون اللفظ دورا في بنادرها  
 في عدم ظهوره في بنادرها لم يتحقق وضع اللفظ له ولا انتهى الحقيقة في المشترك وصيته و  
 في الجاهل ان صار هذا وجه عدم دور الاشكال ومنه ظهر ما ذكرنا من عدم

لعدم

لعدم ولا الحاجي ما جعله المشهور اماره واقاما يرد عليه صان قوله عدم بنادرا غير اماره  
 للوضع قاما ان يكون الجاهل هو عدم بنادرا للوضع بنادرا هذا هو الاصح وعلى الاول يكون  
 البنادر اماره ووجهه عليه ما ندم وروو على المشهور واما الثاني فاما ان يكون في نفسه  
 عدم بنادرا الجاهل مع بنادرا المعنى في نفسه اتم ولا على الاول يكون البنادر موجودا  
 في المشترك ولا وجه للدود وعلى الثاني يلزم وجود الجاهل ان لا يكون الجاهل انما  
 في نفسه وفيه فكل المعاني المشتركة وكان عدم بنادرها انما لا يكون دليل للوضع في  
 الحقيقة فكل العكس فلزم تحقق الخاصة في بنادرها خاصة قد بينت الثالث ان البنادر  
 لو كان اماره خاصة للوضع يلزم عدم تحققه في بنادرها الخاصة والثاني بطلان ذلك لعدم  
 اتساق الثاني للتحقق في الدلالات الا انما لا يثبت كالمعاني والخصيصة وموارد الشايع  
 والجاهل المشهور والاشكال الشايع في الحقيقة المشككة وكذا غيرها والوجه ان ما  
 جعلناه خاصة صمد في المعنى بالاصالة ولا يرد من حاشي اللفظ في المعنى الا انما لا ينادر  
 والخصيصة لا يكون بالاصالة بل يكون الا في بنادرها سبقه في المعنى ومنه يكون بنادرها  
 في المركب وبشرها يكون حاصل من حاشي اللفظ **المقام الثاني** بيان انما هو بالمشتركة  
 الى الجاهل وجهه بعضها دون بعض والجاهل بنادرها المعنى من اللفظ عند اهل  
 الاصطلاح قاما ان يكون ما لم يعدم اللفظ في المعنى الجاهل بنادرها وبشره او يكون  
 ما لم يوجد بها او يكون ما كانا على الثاني قاما ان يكون ما لم يجعل المشهور  
 معني الجاهل او يكون ما لم ينادر في شاكاهه على الثانية وصورة الشك في  
 العلانية قاما ان يكون ما لم ينادر واللفظ الصادر من الكل عن الحقيقة الداخلية والحقاق  
 من الخارجية المتأخر او يكون ما لم ينادر بها او يكون شاكاهه على الثاني قاما ان  
 يكون ما لم ينادر الشايع الذي ينادر المعنى عنده الى الحقيقة او يكون ما لم ينادر  
 يكون شاكاهه على الاول قاما ان يكون ما لم ينادر الحقيقة البنادر الحاصل للشايع  
 او يكون ما لم ينادر بها او يكون شاكاهه على الثاني صورة اللفظ بعدم العلانية واللفظ

جعلها معني للشافع او اللفظ بعدم الحقيقة او اللفظ بعدم الشايع الجاهل واللفظ  
 بعدم مدخلها البنادر الحاصل فيكون البنادر دليل انما للوضع في بنادرها بمرس او ما شئت  
 الا مشترك في اللفظ لا ودل ذلك لوجه الاول ان سبقه بين المعاني من اللفظ لا ينادر  
 سوي والآخر الذي لا مرجع والمرج ان يكون هو مشابهة فيكون هو الوجه الثاني  
 في الحقيقة او يكون هو مورد الوجود في الجاهل ما يشترط في سبقه الجاهل من  
 وجعلها معني الحقيقة والاشكال الشايع اليها ومدخلها في حصول البنادر والاول قد  
 ثبت فساد الثالث المعنى من انما هي اشارة احد حاشي الامر في الثاني وهو اللفظ  
 الثاني الشق في الحقيقة في العرف في اوقات والاستعدادات الثالث البنادر في الحقيقة  
 بعد تحقق العرف وتبين قوامه وما يستلزم حصول الالباب في امر اهل العلم  
 والاعمال لا انما يستلزم ما لا يتحقق الا بعناية والقدر المتيقن شره ما ذكرنا من  
 الفتح بانما هو هذه الامور المشتركة في سبق المعنى الجاهل من الخاص الدليل المعنى  
 وهو ان يجد ظهوره في العرف اما ان يكون الجاهل هو الاول هو المطلوب وعلى  
 الثاني يلزم انما هو الجاهل البنادر الدليل المعنى في حصول البنادر في الاصل  
 قاليا انما يكون بالانفاد وهو من على تحقيق الحقيقة في الجاهل وهو موقوف على البنادر  
 قاليا ووجه عدم بنادرها في بنادرها المعنى من الدين او العرف والوجه انما كانت  
 الاشكال في بنادرها ما ذكرنا وادود من جانب الاحسان على جعل البنادر اماره في الاول  
 ان اماره اما ان يكون بنادرها المعنى من اهل الاصطلاح او عند بعضهم والثاني هو الاول  
 في تحقيق اختلاف اهل الاصطلاح في فهمه لاختلاف كافي الامر الثاني فلما جاز ان اختلافهم  
 فيكون الجاهل حجة اماره موقوف على علم يحصل هذا البنادر عند اهل الاصطلاح في العلم  
 وهو موقوف على احاطتهم وهو في العرف بل يكون في شخصه من بنادرها العرف على  
 ذلك ومن ثم يظهر من احد المعاني في بنادرها حاشي البنادر نا شاعن اللفظ

موقوف

موقوف بالاشكال في الحقيقة ومن ثم الجاهل بنادرها عدم الحقيقة والثاني في موارد الا  
 لا ينادر لوجه كون البنادر نا شاعن الحقيقة في جوهان الحقيقة البنادر في كلفه  
 اماره لا ينادر هذا مدخل من وجهين الاول بانما هو ان يخرج الخطا والاختلاف  
 مشاء لعدم كونه الشك دليل لما جاز التمسك به بل من الاول في حصول الخطا والاختلاف  
 في بنادرها الثاني الجاهل وهو ان يجد حصول اللفظ او الظن المعبر به ان يكون قاطعا عقلا  
 شرعا فخطا الاخر ولا يكون تكليف سواء في الاول في التكليف بالاطفاق على بنادرها  
 الفتح او خلاف العرف على بنادرها حصول الظن المعبر به واما الثاني من وجهين الاول  
 بالفتن واد العلم يحصل للكل موقفا على احاطة بالكل لزم عدم وجوده ومنه  
 اصل والثاني بانما هو الجاهل في العلم انما يتحقق في حصول العلم بوجوب الصلوة  
 في الجاهل في بنادرها البني من كل من دخل في الاسلام وسبع شرع في الثاني الجاهل وهو ان  
 العلم كما يحصل من الاشارة كذا يحصل بالحدس بعد البقي في بنادرها مع ان بعد قطع بنادرها  
 الثاني مع بعض العرف من حيث العرفية ذلك يحصل له الفتح بكونه عند الكل من حيث العرف  
 ذلك الفتح بعدم اختلاف العرف واهل الاصطلاح من حيث العرفية ومن حيث كونهم من  
 اهل الاصطلاح فتنر على بنادرها العلم انما يكون اماره فكيف يمكن استنباط  
 الحكم من اول اظهار انما الى الدلائل المبينة قاليا على ان لا تفتي المبينة في بنادرها  
 والجاهل انما يثبت قاليا على البنادر والعرف انما يقول شيئا وعلمه على حدة واما صورة  
 الفتح بالعلانية وجعلها معني فيمكن كونه جازا لان الغالب ان لو كانت اللفظ موضوعا  
 لشيء فاستلزام السبق يكون لاجل الوجه من عدمه يحصل الفتح بعدم الظن حجة ما  
 وسبق اشارة الله ثم وادود في صورة الفتح بالعلانية او الشك فيها مع الفتح بالعرفية  
 وبالثالث الشايع اليها وبداخلها في البنادر قاطع الذي في الجاهل كون المدخل في  
 وجه العرف كافي الجاهل او على وجهه التيقن كافي المشترك اللفظي او على وجهه التيقن  
 كافي المشترك المعنوي والعام لا ينادر في الخاص واللازم في التوقف وهكذا الصورة



[illegible]

في صورة كون التبادر مغالياً لساو كان مع كون غالب الاستعمال فيه أم لا يعم كونه مذهباً  
أم لا يستلزم الغلبة والاستعمال وذلك لإلصاق الوجود المعتبر من أوله مع الالفاظ  
المجتمعة لاستعمال الغالب فيها بادرها لها هو المعنى الحقيقي ولأن الشك في  
أن يكون في الغرضين الخفية كان الغرضين العاليتين كثر الاستعمال وغلبة الوجود كان الشك  
في الغرضين الحقيقية قليل في غاية الغلبة لكونها جارية يكون وجودها وبعدها ظاهرة  
والغرضين الخفية قليلة لأن استعمال اللفظ في المعنى الجارية قليل وعلى من ضرتكون  
غالبية الغرضين الخفية ولا شك في الغرض العاليتين أو كثر الاستعمال لأغلب سبب التبادر  
المعنى الخاص من حيث يكون سبباً غالباً لأن على سبب كثر الاستعمال قليل في غاية الغلبة  
ومعنى الغرض بعد ما هو مع من من اعتاد الغرضين الخفية يصل الغرض يكون مع الغرض مع  
كثرة الاستعمال هو صريح ورفيعاً مشهوراً وهذا كما يشاهد من اللفظ بادر ما مشتملاً  
ولذلك يوقف المشهور في حيث يكون حصول التبادر فيه مغالياً بينه أم لا الجان المشهور قليل  
حقائقه وبعض أمان المطلقاً من المشككة قليل فيكون الغلبة بادر بنفسه وهذا إذا كانت  
التشكيك من باب الغرض الجارية وأما في المصين العدم قليل في بادر ما وضعها هو  
بادر ما و بلى التبادر بادر ما وضع هو الغرض الجامع ومع ذلك يمكن تخصيصه  
بعدم صحة السبب عن غير التبادر لأن الغالب في المطلق المشككة مع بادر ما وضع هو  
عدم صحته لبيان الغرض الآخر ومعه تتكشف الظواهر ومع حصول التبادر مع عدم  
جريان عدم صحة السبب عن غير التبادر ومع كون الظاهر قليل في غاية الغلبة بل لا خلاف أن  
يوجد مع حصول الغرض بعد ما وغلبة الغرض هي أكثر كثر الاستعمال لأن الغالب تغلبت كثر الاستعمال  
هو المعنى المعطى هذا الأصل والغرض حاصل من الاستعمال في الموضوعات المستنبطه من هذا الأصل  
وبالدليل المعطى أنه لم يعلل باللفظ ولا يوصل كمال التعمد الغرضي وعدم التنبؤ وعدم  
عدم الاشتراك وعدم النقل بل لا يعلل عدم الغرض من من الدورات والعرض والهج  
الشديد ولا بد أن الغرض حاصل من الاستعمال لا يكون أضعف من سائر الصفات اعتباراً

ومعنا أيضا في هذا المقادير لعاد من بقاءه آخر في صورة القطع والحد ينزع الشك في الانقضاء  
ان الغالب فيه الالف والفاء والغالب فيه الميم والواو والي في حق كما لا يتفق هذا مسلم  
في الشرائع والفقهاء والشك فيه قليل كما مر وما اطلقه الخبير الحائفة بالغالب بتحقيقها للحكم  
العلم فكلها في الحقيقة فيها غالب والالف والغالب استنادا الى السامع من كلام الحكم وهو  
ظلاله باحوال الحكم كالف في كمال هذا صريح باستنداده اخر وهو من كان الحق  
مستنادا نادرا من حيث الاستعمال كون الغالب فيما كان استعمال الالف فقط فنادرا كان هو الغالب  
الافتقار الى شيء هذه الغلبة فيما كان استعمال الالف والفاء فقط في معرفة استعمال الالف فقط  
مع كون مستنداد غالبا كثيرا كالف وهو ما لا نرى الغالب استعمالها في غير العموم ومع ذلك  
الغالب مستنداد العموم مع حاق الف فقط والخطوات فان الغالب حصول التيقن ومنها  
لو من جهة والغالب مستنداد من حيث الخطوات وكذا ما اورد في الغالب بقادرا في وجوب  
الحاق الف في استعمالها في الاستصحاب في الشيء غالبا وكما اخرج في علم من المعنى  
اليعقوبي الذي يكون استعمال الالف فقط فيه غالبا ان يكون مستنداد نادرا ومثله من غير غالبا  
كلام من معنى بيان فيما كان الالف فقط نادرا لا استعمال فيه كون مستنداد غالبا وكذا في الاستصحاب  
فقال او لا يشك في بعض حاد كونها لا بعد ارضاء عدم النقل وتخليق شيء الغلبة لعدم  
الافتقار  
اكان خلاف المعنى المعقوبي مستنداد استعمل غالبا في معرفة الجواز المستند وكذا الامر في  
بعض من ان فيه لا يكون المعنى الجواز في مستنداد استعمل كيق بالغالب ومع غلبة صحة مستند  
فقط منه في الجواز وكذا في قول الشك لعدم جهة مستند الادارة من غير الجواز ومع ذلك  
مما لا شك في الثالث في الحكم على كون مستنداد او لا او لا مستند الامر في كونها واحد  
في بعض معلوم من الامور مستند كون مستنداد غالبا في الاول والثاني في كونها  
واحد ما يوافق في الخطوات المستندة بالفتك المسمى بالعدم او مستند الالف غالبا  
وقد لا او مستند غالبا في جميع المراتب من الادوات لعدم السبب والعدم وبغيره ثم اصل  
فقد هاهنا في صورة كون المستند نادرا فاما ان يكون لاصل كون الالف فقط فيكون



فان التبادلية لا تزداد المتعارضة ولا تليد او الفرض الجاهل مع ان الثاني حقيقة و  
الاول مع عدم صحة السلب من الجاهل ووجهه من الفرض المتعارف واما في الحقيقة  
للشخص والاشياء والاشياء لا تليد او تليد عا فاشكال التفتيش فيها ان لا تليد وعلى الثاني  
مفيد الغرض والملاحة في واقع كلام الصوري والامارات فهو الخلق واما في  
معاداة لا فيطرح التبادلية في الامارات وكان قول الصوري معاداة في  
بالافتقار او الفرض بطرح المعارض لان التبادلية في الامارات قول الصوري او التبادلية او  
مفرض لا معاداة التبادلية بالامارات ولو وافقه قول الصوري مع معاداة بالامارات في  
مداد الفرض في الحكم بالاختلاف والافتقار مع ترجيح احدهما وما ذكره يظهر حكمه بل من كثر  
الصور واما في صورة معاداة مع قول الصوري فيظهر ما مر في قول الصوري  
واما في صورة معاداة مع سائر الامارات كقصة التفتيش واما في ما سبق في دور مدار  
التفتيش فان حصل فهو المنع والاشكال فطمان ويرجع الى الاصل **تنبيه** هل يكون نقل  
التبادلية كالتبادلية من جهة الامارات الى قول التبادلية في الاصل الذي يكون معارضة  
حقيقتها وجاهل بالامارات العرفية فان لم يكن العدم وذلك لاصالة حقيقة التفتيش والاعمال  
بما وراء العلم ولا يكون دليل على مزج محل التفتيش واما في الامارات في الاصل الذي لا يمكن  
المعرفة بوضعها بالامارات العرفية فان كان لا في الاصل الذي يدل الدليل على ثبوت النقل  
فيها من الفرض والعرف فلو كان المدعى التبادلية من الصوري فان كان في ظاهره في  
ادعاء الحقيقة وانما علم الحقيقة في نقل من جهة او ما في الامارات فلا يكون حجة لان  
كلهم على من كان في خلاف ادعاء الوضع لا يمكن حجة فيظهر الاجماع والاصل نعم لو بان  
فليس في الاجماع فهو حجة ما يجبي في حجة الحقيقة **تم** صحة السلب وعندها في حجة  
الحقيقة من الجاهل من غير كونها مطلقا او في التبادلية كان من مدها يعرف  
كون حقيقة في الحقيقة تحقيق في طلب فيبقى رسم معاداة الاول في بيان الدور ووجه  
بالتفتيش والامارات مع جعل الاول اشارة الى الجاهل في الحقيقة وفي الثانية اشارة

لحقيقة

الحقيقة في الحقيقة لا يتم وذكر اوجه الفرض وبيان معاداة الفرض في قوله او مدعى جاهل  
المطلق الدور والمختص بالاشياء وعلى جاهلها اشارة في الحقيقة المصرح بان الاول في صحة  
السلب ان جعلها اشارة الى الجاهل المطلق معاداة كون الجاهل مع جاهل من جميع الجهات غير  
داخل في الحقيقة اصل ولا في بعضها عينا ولا في بعضها عينا ان العلم به موقوف على  
العلم بصحة سلب جميع الحقائق منه وهي موقوفة على معرفة كون الجاهل مع ليس عنها  
ولا من بعضها عينا ولا من العلم به يحصل العلم بصحة سلب جميع الجاهل ان كون الجاهل غير  
من بعضها عينا يكون التفتيش مشترك في الحقيقة بغيره وبين غيره او من اكد في غيره البعض حقا  
وهي موقوفة على العلم به في زمان مطلقا ومعبر بكون العلم بالجاهل المطلق موقوف على  
العلم بالجاهل المطلق وفي عدم صحة السلب ان جعل اشارة الى الحقيقة حقيقة معاداة ان  
للفظ حقيقة واحدة كان الجاهل غير موقوف على غيره او موقوف على الجاهل في حقيقة واحدة  
الجاهل غير موقوف على الحقيقة حقيقة واحدة او موقوف على الحقيقة في حقيقة واحدة  
ولم يكن له حقيقة واحدة كان بها بالاشياء الى العلم بها وان كان العلم بها موقوف على العلم  
بعدم صحة السلب الحقائق وهو موقوف على العلم بعدم موقوف على حقيقة سلبه  
عن محل التفتيش لا في الامارات بالاشياء الى البعض عينا ولا في الامارات موضوعا  
للكمال في الامارات بالاشياء ليس منه ولا في عدم حصول عدم صحة سلب جميع الحقائق لان  
الاشياء في الحقيقة موقوف على سلبه من التبادلية وهو موقوف على العلم به حقيقة مطلقا  
وهو يكون العلم بالحقيقة المطلق موقوف على العلم بالحقيقة المطلقة واما بيان اشارة  
في صحة السلب ان العلم يكون الجاهل بالاشياء الى العدم من حيث التبادلية موقوف  
على العلم بصحة سلبه من حيث هذا المعنى من الجاهل وهو موقوف على العلم بها ليس  
فيها عينا ولا في غيره ان العلم يكون محل التفتيش ليس عينا ولا في غيره ان كان نفس معرفة  
الجاهل في كونه حقا في المطلق فيكون الدور في غيره موقوفة على العلم به في كونه حقا  
انما موقوف على العلم بالجاهل فيكون الدور في غيره موقوفة على العلم به في كونه حقا  
انما موقوف على العلم بالجاهل فيكون الدور في غيره موقوفة على العلم به في كونه حقا

لذلك ان سلب الثاني من نفسه وعلى الثاني يلزم كون التبادلية هو الفرض المشتك لالاشياء  
في الامارات ويلزم عدم صحة سلب الثاني من الفرض وعلى الثالث يلزم كون التبادلية هو  
احدهما من الجاهل وبين غيره وكون الجاهل ليس معاداة السلب غير لفظ ان سلب  
الجاهل عن موارده ومقتضى ان صحة السلب منه غير مكلف عن عدم ومعه لم اصلا  
لان باب الحقيقة الخاصة ولا من باب الاشتراك المعنى ولا التفتيش ولا كونه الامارات  
صحة سلب الحقائق المطلق من جهة الجاهل بل الامارات هو صحة سلب الحقائق المطلق  
عند الامارات بالاضافة وان كان الجاهل جاهل بالاشياء لكن اشتقاق من التفتيش الجاهل عند  
لا يكون الا الحقيقة عينا او موقوفة على حقيقة سلبه من الجاهل في العلم به في كونه حقا  
في هذا مطلقا عند الجاهل او بالجاهل ظهر ما ذكره نقار الصوري بان العلم بالجاهل في كونه حقا  
يصل الى العلم من صحة السلب عند الامارات وهو موقوف على العلم بالجاهل في كونه حقا  
حاصل من صحة السلب عند الامارات لا في هذا وجهه في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا  
واما ان كان رجوع الى نفسه كما في شخص التفتيش من عدم اوقع لاشياء موقوف على  
فلا يتم لان نقل في الحقيقة في التبادلية من جهة الجاهل غير موقوف على الجاهل في كونه حقا  
الاشياء جاهل في الحقيقة في التفتيش من جهة الجاهل في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا  
العلم بالاشياء في غيره ويرجع صحة سلب الثاني الى الحقيقة المخصوصة عند الامارات في كونه حقا  
الجاهل في كونه حقا في الحقيقة في التفتيش من جهة الجاهل في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا  
على عدم اوقع مطلقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا  
بان يكون غير موقوف على الجاهل في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا  
ما يشق من لفظ الجاهل عند الامارات في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا  
موقوف عند الامارات في الحقيقة في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا  
مع كونهم من حيث كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا  
السلب من حيث الجاهل انما في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا في كونه حقا

لذلك ان



عندم يكون هناك جهل لا يعلم أم لا الجاهل وحقيقته ان يكون ذلك من الجهل عند ذلك  
لا يصح سلبه من حقيقة خاتمة او من الحقيقة او من المطلق او من وجوده المطلق من الاول  
لوجودها من بالذات الى البعض والعام لا دلالة على الخاص ولا على سلبه من اماره الحقيقة  
المطلقة لا مع الغلبة لا يمكن الجاهل تضييع كون الحقيقة اماره الحقيقة او الجاهل  
حتى يعرف عدم صحة السلب عند كون المجهول منه جهازا او حقيقة لانها تخفى ان تكون  
صانعة وعينها وعندها وثورة والعام لا دلالة على الخاص ويدل منها ان يكون ان الحقيقة  
بالذات الى ذلك حقيقة ولكن الله قبل الحقيقة لقائده والحق والحق هو حقيقة عام  
كما وصفناه ولا دلالة على كون المجهول من نفس الحقيقة او من دعاه الى الاول وبالذات الى  
جميع الحقائيق اللفظ او بعضها الى الثالث فيكون ان يكون من الثالث وكان المستبعد  
الغلبة على اليقظة وكان المجهول من بالذات الى واحد منها فلهذا ومن دعاه بالذات الى الثاني  
او بعضه جهازا ويصعد اماره الحقيقة المطلقة بحسب الوضع ان كان واحدا او احدا وان  
كان مستقدا ليقع دالبا للحديث المختلفة بينا ومن استلزم ذلك للدور الذي لا يمكن مع  
موقوف على معرفة حقيقة اللفظ عندا او عند دال على الثاني موقوف على معرفة الجميع  
وكون هذا المجهول دال على الجميع وهو موقوف على عدم صحة السلب وهو دور ويجعل  
مادونا نجعل القدم صحة السلب اماره الجاهل المطلق وعدمها اماره الحقيقة في الجمله  
او دور المدور على الوجه الذي من في الاول الدور المنص وفي الثالث الدور المنص  
وح قاردا بعضا لخصائص بان جعلها اماره المطلق قال وبقية بعضا ولو جعلها اماره  
لنصف الجاهل فبها مصرح ليس على يقيني واجيب عنه اني بقى ما جهازا او وصفناه كالم  
الفرج بوجه غير كاذب ولكن لا يأس لك كما هو الجاهل انما ذكر ان كان قايلا لها صفاته اذا  
سلطنا كون اللفظ مرسوم بالحق وجهازا لا لا وهو استلزم المستل مع حصول التل في ارادة  
الاول والثاني صفرت اماره الجاهل صحة السلب المعنى الحقيقي من مورد الاستعمال قال  
ان ذلك الدور لا يمكن وقعه في جانب عدم صحة السلب لان حقيقة العلة او ارادة الحقيقة

أما الأول فلما مر وأما الثاني فلأن الإنسان المستعمل في زيد مثلا جازن في الحيوان أنما حقيقة فعله لا يتبعه من الأول كالشئ في جريان سببه حقيقة السلب لا يعرف أداة الأول أو الثاني كترامهم ولا دلالة على الخاص ووجه قوله الثاني لعدم حقيقة السلب فهو على بعض هذا أداة الحقيقة لا يتبع مع أداة الجازن ووجه كونه العلم بأداة الحقيقة هو قوامه في نفسه وفيه لا يوجد ما يرجع من فعله في العلم لأن العلم جعله أداة الحقيقة وتخصيص الوصف لا يراه جازما وثانياً بأن التخصيص لا يلزم لأنه لا بد من وجوده على عدم حصة السلب فيما كان قوله استعمال الإنسان في زيد جازن مع أنه لا يتبع سببه عنه من قولنا لا يتبع سلب الإنسان عن زيد من حيث هو زيد وليس من كون الاستعمال في الحيوان الناطق الموجود من زيد فلا يكون جازما كما لا يتبع سببه عنه والثالث بأن الخاطا لا يكون هو عدم حصة سلب الحقيقة على هذا الغرض بل على الناطق هو عدم حصة سلب أداة الحقيقة فمن كون الكلام في تشخيصها لا في تخفيض نفسها كان الخاطا في حصة تشخيص أداة الجازن من حصة سلب أداة الحقيقة ومعها كما يتبع عدم حصة السلب مع أداة الجازن لأن اللفظ لا يفرق من غيره مع أنه لا يفرق في الدلالة على أداة الزيد بل يتبع حصة سلب أداة زيد من عدم حصة السؤال لفظ الكلي الجازم في الخصوصية من حيث التخصيص فيه ويخصر وعرج عدم حصة السلب بأداة الحقيقة ولا يكون دوراً وليس من كونه مع الزيد في حصة سلب أداة الحقيقة ودونها على أنه من ضمن التخصيص يمكن جعل أداة لأداة الحقيقة لكن يكون جعل حصة سلب أداة الجازمات أداة لأداة الحقيقة وتلحق به جعل هذه أداة لها إلا أن الجازمات قد تشددت وفي أداة الحقيقة على ما ذكرنا دليل على أن أداة الجازمات في الجملة كالشخص الجازم لا يكون هذا في جانب حصة سلبها من ضمنه بل الأول أنه لا يكون معرفتها بأسرها حتى يقال أن حصة سلبها أداة لأداة الحقيقة في الجملة الثاني أن مقصود تشخيص شخص الحقيقة لا سلبه لكن في الحقيقة لا نقول وجب الأول فاسد لأن حصة سلب أداة الجازمات حاصلة من اللفظ الجازم من العلم وأما لم يعلمها ولا بما حصل هذا الجازمات كبر وكيفية وكذا الثاني لأنه لا يجعل حصة سلب أداة

الحقيقة امانة لا راد لها فان الجدل افضل من حجب امانة الجان فان امانة هذه الحقيقة لا راد لها  
وليس الخلاف جعلها امانة لتبين الحقيقة وإنما سببان للعدول وجعلها امانة لا راد لها  
فما هو من ضرر ود الضرر لو فرض جعلها امانة للوضوح وقد عرفت الجواب عن مقلد  
للعدول ومنها ان لا يلزم من فرض المصالح الحقيقة من جعلها امانة بل يكون المشتبه بها ذاتا حلقيا  
بل يكون في عدم ثبوت كونه حقيقة عدم انتظام العرف في قاضيه ما لم يكن حقيقة يمكن كون  
المشتبه بها امانة كانت الاحتمال الاثنان المذكورين بالاصل ولا راد لها فان من الاثنان ان الحقيقة  
العلمانية الاصل ثبوت الجان بغير راد ولا انحراف عن الفرض لان القوم جعلوها امانة مسئلة  
مع ان لا يصح بالنسبة الى من قال بكون الاثنان من الجان مع جعله هذه امانة واقية وثابتا  
باتا متضمنين لم يعلم الحقيقة وكانت المصداق الحقيقة الجان معطى سلب الحقيقة وثابتات فلو لم  
يوجب عدم انتظام العرف في عدم العلم انتظاما فليكن الاثنان الجان بكون عدم الجان  
الجان كما لا راد لها من عدم انتظام يخص صورته التي لا يقع الاثنان الا انقول لو كان  
الحداد هو عدم انتظام مع انتظام من فهو دليل الجان بكون الحقيقة والحداد هو عدم  
يخصه صريح عدم انتظام بترسانه ما يرد ما يرد في الاثنان المذكورين حقيقة في الجدل  
ولا يصح التمسك بالاصل وما يمانية في فرض الدور للمصداق المعبر كان حجب سلب الحقيقة  
المحلول منه ضرورة على العدم كونه منها او ضررها هو معرفتها ان الجان بكون  
الحداد هو حجب سلب الحقيقة المحلولة عند العلم بالاصل ولا راد في وقت حقيقة السلب  
فقد انزع العرف الدور عن اصله ولا وجه للعدول ومنها ان الحداد هو جعلها امانة الجان  
في الجدل لعدم صحة السلب وفيه ان القوم جعلها امانة الجان المطلق وثابتا بانه في  
الدور للمصداق المعبر كادركنا وثابتا بانفرض العلم متين لم يعلم الحقيقة او لا يرد  
معرفتها الجان بها ان لا يوجب للعدول لعدم الضرر والدور كادركنا ومنها ان الحداد  
متها من عدمها شخص ما هي في ذمة الموضوع لم يعلم من حيث كونه ضررا او ضررا  
عنده او لا وفيه ان الانحراف عن الفرض لان القوم جعلوها للشخص او تمتع والعدم لا



عن الفرد الذي ركا كل الحية بالذات على كل مع ان كل حقيقة في جميع السلبات التي تنفي من صفات ك  
 له وان كان فرد الحقيقة كالمفهوم الفاسد فيقال انه ليس بمتعلق او العالم المصنف ببعضاً وصفاً  
 ان فينا او النفس فيقال ان ليس بمتعلق او العالم المصنف ببعضاً وصفاً من ذلك ان النفس  
 فيقال ان ليس بعالم والحيوان عندنا احب اليه امارتين كانا ناشيتين من صفات الفظ وف  
 المقام يكون من العزيمه وهي في الاولين السلب في الثالث عدم التعارض وفي الاجز  
 تلك المقام انما ياتي للمنفرد عدم منصفهما واختلافهما الى الجوانب في جعلها اماراً بان  
 ان حصر سلب الجوانب اماراً الحقيقة وعلى ما اماراً الحقيقة فلا تاتي الجوانب من حيث هي  
 من سلبها من اللفظ الجاهل عند العالم بالاهتمام بالخصوص ولا بالجمال حتى لا يخطو كرها  
 مما يصح السلب من على العيش مناهم او كما في العزيمه فتنشأ ذلك لا من صفات الجاهل  
 كون المستند حقيقة او غير حقيقة من كون سلب الجوانب من السلب الجوانب من المعين من عدم  
 سلب الحقيقة من على منصف من صفات من الفاسد يكون المستند بما تاتي به جريان حصة  
 سليمة لا يكون اماراً لحيوان كون من سلب الجوانب من الجوانب او من الحقيقة او ما  
 ليس بحقيقة ولا كذا في العالم لا دلالة على انما من صفات هذا في سلب الجوانب في الحقيقة  
 واتاني سلب جميع الجوانب من صفات فلا يحصل كون من سلب الجوانب من الجوانب ولا من سلب جميع  
 مع من الاستقلال في الحقيقة لا يحصل كون من سلب الجوانب من صفات في سلب الجوانب  
 من الحقيقة وهو على ما لا نقول حصة سلب جميع الجوانب من صفات على صفاتها  
 مع فردان الحيوث عند ليس منها ولا من بعضها عينا ولا من واقع وقت هذه الحقيقة  
 بعض السلب يلزم الدور على ان من صفات جميعها او من صفات على صفات جميعها في صفات  
 على صفات كون الحيوث من بعضها او من صفات عينا او من واقع وقت هذه الحقيقة  
 يلزم الدور الذي كان في هذا بالتميز السلب واما بالتميز الى مداهم جعله  
 اماراً للجوانب من صفات عدم اهتمام الجوانب من اللفظ الجاهل او لا من صفات  
 جولا ولنوم الدور الذي لا يندفع ثانيا كاسر ولا ينفى الوصف المطلق ثالثا لان جرح يدل على

كون

كون هذا الجاهل اسر حية هذه الجوانب ويجوز ان يكون للفظ وجع ان يكون له جريان وكما  
 الحيوث من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 لعدم اهتمام به من اللفظ الجاهل ومن الذي يكون صفات في الجوانب في الحقيقة ولا ينفى الوصف  
 واثمة انما هو في شخص احد الاخرين اما الجوانب الجوانب المطلق حتى يكون صفات الارادة من  
 المطلق الجوانب اثاراً الحقيقة حتى تكون مراداً او صفات الارادة من صفات المشترك **المقام**  
**الثاني** في التعميم والخصيص والامارة من صفات **المقام** الثاني في التعميم والخصيص والامارة من صفات  
 المستقل كونه الاستقلال بان المبادر من الاهتمام النفس ومقتضاها هياد في العزيمه  
 يصح ان يقال بالامارة عدم حصة سلب الاهتمام من الاهتمام الغير ان عدم حصة سلب  
 الاهتمام من عدم حصة سلب التعميم من صفات الاهتمام المصدري وليس مفاداً فيكون سلب  
 التعميم الجوانب كون الاول للاهم والثاني للخصص والهمزة ينفذ في اللغز من صفات السلب بان  
 يقال انها ليس بجزء حتى يمكن التخصيص لا من صفات كونها في المصدري وليس مفاداً فيكون سلب  
 صفاتها لا معنى للهمزة حتى يمكن التخصيص بالانوار والمناوغة والنقص ومما عليها وهي صفات  
 لصحة السلب وعدم **المقام** الثاني في التعميم والخصيص والامارة من صفات **المقام** الثاني في التعميم والخصيص والامارة من صفات  
 لم ينفى صفات الماضى ولا لا يصح في مذهب انما يضرب في المستقل فيكون بان من دون صفات  
**المقام** الثاني في التعميم والخصيص والامارة من صفات **المقام** الثاني في التعميم والخصيص والامارة من صفات  
 كالقوله للعلم بكونه موضوعاً المعنى فيكون موضوعاً المعنى عما شاعل الحقيقة او  
 فحصر سلب صفات عدم التعميم وقدر بعض شخصه اخصاً من الموضوع والعرف  
 انما مرجع الحقيقة الى الخارج تحت احد الكليتين في العلم بالكلية فيهما اخصاً صاكما للمادة والكل  
 كما في الحقيقة بعلوم ان كل شئ ليس بعينه لا في الأفراد المتماثلين من حيث هو اقل او اثنان في  
 الحق لعدم الكلي والسامع في الشك في الاندراج في صفات واحدتها في الاولين جرحاً  
 من من الوجوه في بيان حصة قول القولي مع انهما اقرى امارات وهي تكون صفات حصة  
 في الثاني ان لا ياتي على جميعه الفظ في الموضوعات الحرة في الصفات انما لو كانا ناشيتين من

في الاندراج المذكورة والغالب في استعمال اللفظ لاجل الملازمة وعدم الاطراد بمعنى انه لا  
 الغالب في الجوانب من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 فان شئ في الجوانب من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 ولا يصح استعمالها في اخصصها من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 كذلك الامر في الصفات ولا يكون صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 الاسر في الجوانب ولا يكون صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 الجوانب ولا يكون صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 لصفاتها بالتميز الى الاجز ولا يصح استعمالها في اخصصها من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 فيحصل الفظ من التعميم بالواقع ولم يحصل الاطراد فيحصل الفظ من التعميم من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 وتكون صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 المنفرد في الجوانب من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 من قال كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 على ان لا يكون صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 الصغر انما يكون من باب عدم التعميم من باب التعميم وحصول التعميم واما على  
 الثاني فلا ينفذ ولا سلباً للاحكام او عدم الملازمة العرفية او نقل الاحكام وهو اقيم مقول  
 كما في صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 انهم كان من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 نقل فانه يحصل احكاماً من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 للاث الخصوص المصنف بالامارة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 لا حصل الوصف المذكور او لا يثبت له الا ذلك فقط لا بالثاني لان كون من باب الجوانب  
 فتنفي انما عدم الاطراد ان الغالب في المناسبات المختلف في الاصناف والافراد  
 ما ينفى في الوصف المذكور سواء كان من باب عدم وصول الاحكام او من باب حصول

من اللفظ مع العلم بغيره من العزيمه في حصوله او في قطع الماه من مطلق المناسبات  
 والعزيمه غير من العزيمه في حصوله او في قطع الماه من مطلق المناسبات  
 ثم من عدم حصة السلب فيكون في نفس الحقيقة من باب حصوله وهو قد يعلم كونها من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 من باب حصول صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 ترجيح بين الظاهر وبين العزيمه حتى يعلم احداهما من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 وهو من الصفات من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 وفي الصفات من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 لصفاتها بالتميز الى الاجز ولا يصح استعمالها في اخصصها من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 بعد التعميم من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 من كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 موضوعه ليس في الجوانب من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 الشافعي من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 البعض من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 دون بعضها في صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 الحقيقة والثاني الجوانب من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 المحكوم في صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 والمين مع استعمالها في صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 في المورث استعمالاً في صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 حتى يكون صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 وكان استعمالها في صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 الوصف فلو حصل الاطراد بمعنى حصة استعمال اللفظ في صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات  
 بالامر لان الغالب في صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات كونها لا تسلب عدم حصة سلب بعض الجوانب اماراً لحيوان في الحقيقة من صفات

في الاول











و معركته محل عليه و اما لا يتأثر بالآراء و عدم ثبوت القضية فيه فافهم ذلك مع  
استبعاد ان يكون استحال الجوانب في زمان الشارع في غير ما ثبت فيه فحقق الوضع الشيء  
المستحيل كثر الاستحالة الجارية في قبل الثاني ان اللفظ لا يستعمل في زمان الشارع في غير ما  
منه بعبارة اخرى ومن قال بان ثبوت بكون الاستحالة لا يثبتها في الجوانب على اللفظ واما  
على مذهب غيره من قال بان وقوع المحدث يجب العمل على المقتضى و لو استعمل مع المقتضى  
الحديث فلا استحالة و لو استعمل مع المقتضى الصارفة و دون المقتضى فعلى مذهب من قال  
بثبوت الوضع يلزم العمل على اللفظ كونه هذا الجوانب لا يثبتها في غير ما ثبت فيه في زمان  
كونه معنى حقيقيا الى زمان الشارع و لا يثبتها في زمان الشارع في غير ما ثبت فيه في زمان  
عند القدم وهو سلب اللفظ في زمان الشارع و يجب على الحكم اعادة الفاعل عند القدم  
مع الغير وهذا لم يحصل العمل بكثرة استعمال اللفظ من الشارع في معنى جازي آخره  
على مذهب القاضي لا يكون المقتضى اقرب جازية كونه في غير ما ثبت فيه بالاستعمال المقتضى  
لأنه في زمانه على مذهب من قال بان ثبوت المقتضى جازية فلا يكون اقرب من الآخر و حصل  
العمل بكثرة استعماله في زمان الشارع من قال بان الوضع الشيء و من قال بان المقتضى في  
ان على الأول يلزم عليه في محل اللفظ في حقه ان يرفع في صدر الخطاب و حدوث  
الوضع دون الثاني في ثبوتها في الوضع الشيء حاصل في اول زمان المقتضى كما  
هو الحق **الظاهر** في الأصل مع القاضي لاصالة لعدم المقتضى و لاصالة لعدم الاستحالة  
في المعنى الجازي في اللفظ على مذهب الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
الوضع في الأصل مع القاضي و ذلك لوجوه الاول اما لاننا نأخذ المحدث لان يكون في  
بالفرضي قال في اول زمان المقتضى مع استبعاد حدوث الوضع الشيء بعد تحقق  
اللفظ الشيء و زمانه و لاصالة لعدم المقتضى و حصول اللفظ في زمانه المعنى الثاني  
على من وضع الشيء الثاني ان المحدث في زمانه الجازي و اللفظ في الاول اولى كما  
الثالث الغلبة لان الغالب في المنقولات هو العينية اذا مرت تلك المقامات

فهم

فأعلم ان الثبوت في الوضع شيئاً و العمل على ذلك وجه الاول الاجماع على عمل اللفظ  
المحدث في زمانه ثبوت فيها الحقيقة المقتضى في الزمان في الكتاب و النسبة على العمل  
عند القدم مع عدم تلك حجة التاريخ و هذا سيفه العلماء و قد وجدوا وجهه لا يخفى من  
الاجماع ان اللفظ في الثاني ان المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
الثاني كون اللفظ في الثاني ان المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
على هذه اللفظ على هذه المعاني عند القدم و هي تتفق على الكلام الى زمانه و العمل على  
عليه و حتى في الحقيقة الثانية الثالثة كون اللفظ في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
و هي تتفق على ان المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
من غير ان يقال اللفظ في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
و لو في الحقيقة الثانية و هو المطلوب لان اللفظ في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
الوجه ان المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
والاول في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
عليه ان العمل المقتضى مع حصول العمل بالوضع عند الثاني الاجماع ان العمل على  
من السيد المقتضى و ابن ادريس و الشيخ و غيره من المتقدمين على ثبوت الحقيقة الشيء  
و وجوب عمل اللفظ على ذلك المعنى عند القدم و الثالث الاستبعاد و هو من وجوه  
ان الغالب في باب الصلح ثبوت الاصطلاح لهم و يحصل منه الثبوت بكون الاصطلاح  
لشارع الذي هو صاحب ارباب الصلح و هو من قال بان ثبوت الاصطلاح لم يثبت  
بثبوت اصطلاح هذه اللفظ الثاني ان المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
في تلك اللفظ في المعاني المحدث و هو في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
في ثبوت الوضع في زمانه و زمانه العرف على ذلك في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
و استعمل اللفظ في المعاني المتغيرة للبيان في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
ان يثبت في ثبوت الاصطلاح من ان ثبوت في اللفظ في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه

الركب لا ادعاء و الفاعل من العمل المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
تعليم المقتضى بغيره و لا يكون في مقام ان اللفظ في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
على ثبوت المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
و اللفظ في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
على ثبوت المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
المحدث لان هذا الوضع اما ان يكون شيئاً من الشارع او شيئاً من اصلاحيه كذا في  
و احقق ان استعمل الشارع هذه اللفظ في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
من زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
وجه الاول والثاني والثالث و الاول من الثالث و الثاني من الرابع و الثالث من الخامس و ثبوت الوضع  
له في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
الشيء على ثبوت المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
و الاستدلال في ثبوت المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
ان يثبت فيها الحقيقة المقتضى من زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
على المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
سائر الاقوال و انما الجاهل بالعلم و يمكن التمسك بالعلم في كل ثبوت في الحقيقة  
المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
مراد و لم يتعمق في المعاني المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
في المعاني المقتضى كثر من استعملها في المعاني المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
قد ثبت فيها الحقيقة المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
المشكوك فيه في ضعف بعض وجهه يحصل الثبوت الثالث عدم القول بالاصطلاح في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه

الثالث ان ثبوت بالذبح والاستحالة ان هذه اللفظ قد استعملت في زمان الشارع في زمانه  
المعاني كثر من باب تعليم الاصطلاح و قد استعملها في المعاني المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
الشارع و اجابوا عن هذه المعاني المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
كانت و انشأ فيها المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
ولا بد من بيانها في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
كانت المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
اما ان يكون هو الوضع او اللفظ او وجوده التسليم في الامور انما استعمال الثاني  
لنقد الصلح في الزمان المقتضى او المقتضى من زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
الادعاء و مع ثبوت الاول و هو المطلوب الخامس و لعل المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
المحدث في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
الوضع الثاني المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
لا يثبت السادس و يقتضيه من اجابة لا يلزم في بيان صواب هذه اللفظ في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
مقام انشاء الحكم فيها كانت حقيقة فيها كذا في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
عنايه اثبات الوضع في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
مررت المقتضى في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
هذا لقال الاصطلاح مع فرض ان اللفظ في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
عدم العمل و ادعاء في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
المراد على سبيل اتمام من تعليم الوضع في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
في زمانه الجازي و لاصالة لعدم العمل باللفظ في زمانه  
اصلى و قد تفرغ من مسائلكم وجه الاستدلال ان الظاهر من هذا اعادة المحدث في المعنى

الركب











بالعلم بالحق الاعم وقول كونه هو الحقيقة المنعقدة من الادراك والاحراز لا يشترط شيئا والشراجه  
 مسطور بالموضوع في اصل المطلب وهو صحيح من حيث الاجزاء وانما من حيث الشرايط وهو صحيح  
 بالاعم بالحق الاعم والصحيح بالحق الاعم **المقام الثاني** في الشرايط من الاول الثاني هذه الشرايط  
 بالاطلاق على حق المشكك لا يمتد على الحق الثاني دون الاول في صورة الشك في الجزئية و  
 الشرايط على من كان كونه الاعم هو الاركان وممكن كانه في عدم صحة الشك به في صورة  
 الشك في الجزئية وقد ظهره سه قاسم وبني اول والثالث هي صحة الشك بالاطلاق على  
 الثالث دون الاول في صورة الشك في الجزئية على كونه الاعم هو الاركان وممكن كانه  
 في عدم صحة الشك به في صورة الشك في الجزئية والركيزة وبين الثاني والثالث هي  
 صحة الشك بالاطلاق على القول الثاني دون الاول في صورة الشك في الجزئية على  
 من كان كونه الاعم هو الاركان وممكن كانه في عدم صحة الشك به في صورة الشك  
 في الجزئية وممكن كانه في صحة الشك لمر في صورة الشك في الجزئية هذا على من كان  
 كونه الاعم هو الاركان وقس الامر على من كان كونه الاعم هو الصواب وما يمكن  
 الاستدلال به على حق صحة الصحيح اثر الاعم حتى ذكرنا في حق الاركان بيان صحتها  
**المقام الثالث** في بيان ما يقع جملته على الايمان الصحيح او الاعم في زمان الشارع وما  
 يمكن الوصول له في المحذور وهو امر الاول للعلية المستمرة بان لا يمكن تنقيصها  
 لقواني من زمان المتشكك بالامارات ومن هاهنا من كونها حقيقة في الصحيح والاعم في جعلها  
 كما يشتركون في الحق في زمان الشارع وذلك والدليل على ذلك وجه الاول لا يقع  
 العلم في زمانه في كونه بناء على العلم في زمانه على الشك بالامارات وان ادعى  
 خلافه ما ادعى الاخر كان يقول لا يخفى بان المتبادر هو الاعم ويقتل الاخر ان يصح  
 وهذا يقتضيه من زمانه من حيثها كلاب ان يقتضيه ليس شخص الحقيقة المتشكك  
 من حيث عدم كونه كونه في زمان الشارع الذي هو المقصود بل كان مقصود  
 جعلها كاشفة عن المحذور في زمان الشارع الثاني ان لم يقع جعلها كاشفة في

جعل

جعل الحقيقة العرفية لادراكها كاشفة عن الغش والاشكال بالضرورة وهو واضح فكيف  
 المعلوم اما الخلل في شرايطها في الشرايط واحرازها لا يشترط شيئا والشراجه  
 اصل العلم المتعلق على من فرض القول بالوضع في زمان الشارع وما حاصله عدم التيقن في  
 على فرض القول يكون امسحال المصلحة في المحذور معبدا لافعال الاجماع المركب بان كل  
 من قال بثبوت المسحور في زمان الشارع قال بانها صادرة حقيقته عند المتشكك في  
 الشك باب العلم في طريق الايمان لندرة الاحراز والاشكال في الاجزاء والاشكال في طريق  
 ايمان المحذور في الوجه المانع هو اتفاق العلماء على ان يفتقر العبادات ولا وجه لتقصير  
 لكون العبادات التي هي في وقتها لا بان يكون العرف في عدم جواز ايمان الثاني بالعرف العام  
 عن العرف في سائر الاوقات ودون الكافة لا يجوز وفي زمانه من الشرايط في زمانه  
 من عدم وقوعه بان لا يصح الاعم من ان يكون بل لا مطلقا او به في المسطرة مما ثبت جواز جعله  
 بالشك او العقل الامر الثاني الاخبار والاشكال في الكتاب في وقتها الا ان اشكال الاصل  
 الايمان واعني اصل العلم ملا حظرة الاول ان كان المركب من المركبات الخاصة في وقتها  
 وسبب في صحة **المقام الثاني** في بيان الاصل للحق عند انما يقع في العلم ومن وجهين  
 الاول ان لفظ الصلوة في استعماله في الشارع لا يستعمل في زمانه الاستعمال في زمانه بل  
 الخصوصية مع وجودها في العلم ولا يصح في العلم في وقتها في زمان الشارع الثاني  
 اللغوي فلا يصح لادراكه في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 بالنية في الحقيقة والبيان في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 من الاركان والاشكال في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 الى الصلوة في العلم والظهر هكذا وان كان المصلحة في الحاضر والمضامير والعاجز  
 ولا يكون في الحاضر في شرب كونه صلي في العلم في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 وصلوة العاجز في وقتها في العلم في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 وبعده لا يكون في زمانه في العلم في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم

اول وجه العلم من عدمه في وقتها في العلم في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 الامر في الحقيقة والاشكال في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 الوضع في الشرايط والامارات في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 شرايط في الصلوة في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 من ما القاسم الاخر في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 سواء كان من زمانه في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 كالحقيقة او لم يكن او كان مع بعض الشرايط كالمسحور او لم يكن ومنه يحصل العلم في وقتها في العلم  
 في العادة ومن باب اسفاح الكلي في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 لا حصل الصلوة في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 من الصلوة في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 منه من اول التكبير في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 الحث في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 عدم صحة التفسير وحصوله في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 كل كان الظاهر بان صليته في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 المتبادر من قول الشاكر باصليته في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 بحيث لو احسن محكمات في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 كان مقصودا في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 عدم صحة الشك في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 ان يقال انما يصح في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 وهو امر واضح في زمانه في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 اواردة في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 والحين في زمانه في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم

الحقيقة او العلم في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 اليك في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 والموضوع في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 من باب الوضع والموضوع في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 عدم الثاني ان المستحق في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 من جهة اجزاء خارجية مثل حصول الاحتراز او في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 موقوف على تحقق الخلاصة السابقة لنية الحكم في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 ملا حظرة في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 يكون الخبز هو الاصل في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 على كماله المركب من الماء والخبز والازاب والازاب في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 او الجوع فلا يصح في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 الحيات في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 فيما يكون في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 الالتفات في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 الاولين او الجوع في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 الاحتياط في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 ان كان في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 هذا القول في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 المتشكك في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 متاخر في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم  
 صلوته في وقتها في العلم ولا يصح في العلم في زمانه في وقتها في العلم

الابع











انها هو في المركب فيقول الامي بان المركب في العنق وبما تأييده هو المطلوب وبذلك يتأنا  
ويقول الصعيبي بان المركب انما يكون هو المركب والبقى باقية الشرف مثلا الحاد عشر  
الاجزاء على في ثمانية العبادات وكونا لعاملات ولكل اثنان عبادات موصوفة للاهم لكي  
فيه التوجه الى العرف المشتبه به بعد اوجه للتخصيص فيه انما ان كان في العرف وجود  
القول بالصحيح في العاملات وليس كذلك في العرف في السابق في غير محل النزاع وثانيا  
بانه لو كان كذلك لزم عدم جواز القول في العرف المشتبه به لاثبات الصحيح وليس كذلك  
لما لم يتكلمهم بالبادر ومصر السلب وما قاله وثالثا بان عدم في ثمانية العاملات فيقول  
ان يكون من باب بذاتها على الحال الاصلية ومصدقون الا هم في العبادات لوجه التخصيص  
ورابعا بان الفرق بين الاهم والصحيح من جواز اثبات الاول والعرف المشتبه به في صحت  
الثاني مشا صالة الاعتقاد وفيه قولان الاول ان لا يثبت فيها وبين القول بالصحيح وثانيا بان  
القول بها لاثبات الوجه قدور وما ذكره ظاهر ان الحق الصحيح هو جواز القول بالصحيح  
بالحق اختص المطلب بان في جواز القول بالحق الاهم امي كون العرف في هذا المركب من  
الاركان وجميع الاجزاء ويدل على سواده ما من في مسار القول بالصحيح بالحق الاخصر لا ادر  
والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن والتاسع من العبادات الحاد عشر وان  
والرابع على الوجه لمجوع الاركان ليعا لبعض ما ذكرنا في اثبات القول بالصحيح بالحق  
الاخص وقد مر من سواده المطلب الثاني في ان على من التزم هل يكون هو اعم الاركان  
او يكون هو اعم العرف امي فليصدق عليه في العرف انه صلو سوا وكان مع بعض الاركان  
وبعض الاجزاء وبعض السابقة او لا وانما تفضل في الشك في الركعة يصدق في العرف  
بدونها الشك فيه وفي الشك في الشريعة او هو يثبت مع عدم صدق العرف بدونها الشك  
فيه فلا يثبت له عدم جواز القول بالاطلاق في الاركان على المذهبين وجواز في الثاني  
على المذهبين اذ من سواده فاعلم ان وجه المطلب يقتضي التمسك في اعم الاول على  
حال الاركان وصدق في العرف من انما هو توافقان في كل مورد اني كلاما لم يتفق فيه

الأركان لا يصدق فيه الصرف أو لا يصدق الفاعل الثاني أن مدح حصول الخلف هل المناد  
هو الصرف أو الإكرام الثالث أن على قرض الإكرام هل يكون هي الإكرامات في حال  
الاختيار أو يكون هي الأهم منه ومن هنا **٢٦** دل على أن اتفاق الفاعل الفاعلات بمعنى أنه لا يتفق  
فيه الإكرام ويصدق فيه الصرف وقد تحقق فيه الإكرام ولا يصدق فيه الصرف أما  
الأول فلأن الصلوة المقتضية على جميع الشرائط والأجزاء والإكرام مع ترك ركعة فيه  
كالاختفاء والقيام المصلي بالركعة لا يوجب عليه الصلوة مرة في العرف المنتشرة لأفعال  
خاصة في شئ من الشئ بشره للتجاءل إلى انتفاء الصلوة بانقضاء أحد أركان وعبرتين  
على عدم صحة السلب على الفاعل لا أن يفعل أو أن هذا الكلام ينقض ما يؤيد أن لا  
يجاء قائم على ترك ركعة أو شرط صحتها في حال العدم مستلزم لثبوت الصلوة ولو كان  
الاجتماع على الانتفاء ولما على كون الصلوة أن يثبت به من جهة الصحيح بالمعنى الأصح  
وأما بيان العذر المتيقن من الإجماع عند انتفاء الصلوة المطلوب لا الصلوة المستحقة  
لكونها خارجة من فاعلها لا يكون هو الأركان أو مع الأجزاء أو مع الشرائط أو مع كل قد  
فيه الإكرام ويوجب عليه الصلوة مرة أو لا على كل من تركه على الشئ الكثير والقيام المصلي  
بالركعة والاختفاء والصلاة مع ترك سائر الأجزاء والشرائط لا يوجب عليه الصلوة  
مرة لا يقال فكان اجزؤه المقتضية للإكرام الأركان الخمسة لكن الإكرام نالها عليه الإكرام  
فتبقى بانتفاء جزءها مطلقاً سواء كان هذا وسهواً والثاني باطل إجماعاً للأجماع على أيضاً  
انتفاء الصلوة قطعاً بانتفاء هذه الخمسة وأما من قال لا تكون الصلوة مستترة بانتفاء في  
حال السهو وهو صلوته حقيقة وهذا كيف من كون صحة السلب فاعله لا يتحقق أو  
أن العذر المتيقن من عدم انتفاء الصلوة بانتفاء الإكرام في حال السهو هو الصلوة  
ولا يكون ولا يلزم على عدم انتفاء الصلوة المستحقة لجميع أركانها بانتفاء في حال السهو  
وكان الخلاف الاسم عليها من باب من لا من الصلوة المستحقة من حيث الأصح منها  
وأما بيان استلزام كون انتفاء جزء المقتضية لفساد الصلوة مطلقاً باسم في الركعات الثانية

[illegible]



تكون الاجزاء الغير الكافية بالنبذة الى المطلوب ككتاب المحقق وعبد القادر  
 عند الاقتضاء مطلقا وقالوا بما عارضوا بان يكون الاصل مسلما عن المحارفين  
 فذهب **المراد الثالث** ان على من القول بالامكان ان يثبت له ان كان في حال ال  
 ضيق او يكون هو الكافي منه ومنه في حال الاحتياج كالامكان وعينه وتطهير النية في  
 الاحكام بالنسبة كقول ريب في الصلوة الشارحة قوله ان الضيق من الهلابة على فرض  
 القول بالامكان يثبت الشك لا يلازمه ان يثبت له ان كان في حال الاحتياج كقولنا لا يثبت  
 يثبت بالبدل احق الحق هو القول بالامكان لعدم صحة السلب والصحة  
 التفسير واصلها الاشراك المنسوبة والمناوذة وان كان هو الامكان في حال الاحتياج  
 كغيره لاختلاف المعاني في بعض احوال وهو لا يكون بالنبذة الى الضيق من شأنها وسلكوا  
 الحق الثاني للثبوت المذكور وهو يثبت بدو بالامكان استعرا بالحق هو الاول  
 والثالث لوقال الشارع ليشترط الصلوة كعدم الاكتمال المانع من ان يثبت له  
 في حال الاحتياج وهو ان يكون الضيق من جهة الشك بالاحاطة مشروطة بغيره في اوجه  
 الاول وجود الضيق وصدف حقيقة دون الشك في الثاني كون المانع اقل  
 على الحكم بطلانها وهو الثالث كون الاحاطة ما يفي فيه الشرطان اعني  
 الضيق وعدم ورود مورد حكم اخر اذ لا يوجد وجود المانع الا في اقل  
 السداد في ثبوت الحقيقة الشك المشكوك فيه والاول من وجوده على افتد بالاصح  
 مطلقا في وجوده في العلة على منه بالامكان وجع لوجه مع باقي الشرائط يصح  
 التمسك به والافلا **المراد الثاني** في بيان ما يمكن به في الشرط بين الضيقين فيمكنه في  
 الشرط على منه بالامكان وجوده ذكرنا ايضا في السابق على الاستدلال على القول  
 بالاصح وفي الاستدلال على صحة الامكان العرفي كالتشكيك وكون المانع في مقام  
 العلة هو الصحيح وتبين بدو بالبدل العيني اعني الضيق بدو بعدم ادراك الشارع العاقل  
 منه من ادراك الصحيح كالتشكيك يكون المطلوب مثلا على الامكان فهو محمول معه

لا يصح التسليم بالإطلاق وكما قلناه فإن المداد لو كان هو صف الفاعل المستبعد عنه  
صحة التسليم بدون المسكوك فيه يلزم عدم دخول هذه الجملة في المحذور وفي  
عرفت الجواب عنها في السابق أيه. وذكرنا وجهه وهو أن هذه الإطلاقات قد  
وردت في كلامنا في مقام الإجمال لا كإطلاق الإطلاق وذلك لأن كلمة التثنية الواردة  
عليه يجب الوهن في إرادة الإطلاق وفيه أن كلمة التثنية متعذرة في أغلب الإطلاق  
كقوله في صفة. وبشبهه واعتزل ووصف ما ذكرنا وجهاً وكفى البيع والخلع والطلاق في  
أغلب أفعال المعاملات نعم وفي الصفقة مسلم على من في الإكراه فحاشا بأن  
التثنية لا تسلم لعدم إرادة الإطلاق فيكون عدم التثنية أكثر من التثنية برأي  
كثير ولو كان الأمر كما ذكره الخصم يلزم عدم صحة التسليم بأغلب الإطلاقات  
وهذا خلاف الإجماع في بعض المعاملات يكون الأمر كما ذكره ويمكن أن يقال في اللغة  
على من ذهب الصحيح أي مكان الحكم بنى المسكوك فيه بظاهر اللفظ بل عليه الحكم بنى  
المسكوك فيه في بعض ما لا يكون للأصلي الحكم فيه وذلك لأن الحقيقة المستعينة  
تكون كاشفة عن المحذور أو لا عن الثاني يلزم على القول بصحة عدم الاستدلال  
بالأمارات على بطلان الأعمى ولم يثبت على إثبات الصحيح بالأمارات وهو يوجب  
كثير ولم يثبت بها فإن يمكن إثبات صحة بطلان الأعمى على الأول فاما أن يكون  
الصدق بدون المسكوك فيه فمحقق صرفاً لا يوجب على الأول كيف عن عدم دخول  
المسكوك فيه داخل في المحذور وفي الجواب وبطلان القول بالصحة وإن لم يكن  
الإطلاق في لين بخلاف القول بالأعمى فإن الصدق محله لا يتقدم الصحة ولا يمكن  
بر الأعمى وجد الإطلاق في الدين وعلى الثاني فلا يكون الصدق والصدق ثابتاً ولا  
يكون الحكم بنى المسكوك فيه بظاهر اللفظ سواء قلنا بالصحة أم لا والهم والجواب عنه  
أن الثاني لا يصح جعله صرفاً المستعينة كما قلنا عن المحذور أن وجد الصدق في  
وجوه الحقيقة وهو يتبع كما يقول في صف الصفوة بدون السوءة أو بدون الحمد

او بدون كل شيء من اجزاء البراءة من شرايطه بانه جازي وصدق الحقيقى موقوف على صحة  
تعيين فى المخيلة من جانب الشارع ويعتقد الاطلاق بالامم ان بعضه موقوف على مقام الشك  
لوحصل الصدق عند الاطلاق الصحيح يكون شكوكا في كونه حقيقة او جازيا فلا خلاف  
الامم في ما قيل يكون حقيقيا فلا يرد ان صدق ذلك عالم الشك الذى يمكن للشك فى  
الامم الشك بالاطلاق على نفسه ودن الاطلاق الصحيح من صدقها الشك فى اصل الحقيقة  
سواء ثبت وجوبه فى الصلوة على سبيل التقية في الشك فى المخيلة او ثبت فى وجوبه فى  
الحجة منه دواعي التفسير والمخيلة من الطريق او العين او النية او الاعتقاد وجوبه  
مع احتمال كل واحد من احوال من حيزه الصفة مع العلم بعدم الغيرة منها الفقه بالقرينة  
مع الشك فى ان مخيلة وجوبها او عدمها هل يكون حجة حال القدوت يكون انهم فعل  
مذهب الامم يشك بالاطلاق على نفي المخيلة من حاله الصدق ان القدر ما شئت الشك  
من التثنية وجعل العد منها الفقه بالمخيلة على او مطلقا مع الشك في كونه حقيقيا  
او اعتد بالشرع بالنية والامم يشك بالاطلاق على نفي شرط النية والنية ان الاصل  
في الاوامر شرط النية وهو ما في من الاطلاق لا يسلح على مذهب المباشرة كونه  
تذكرون الاطلاق عند البنى يكون اقوى من المباشرة لا يسلح على شرطه بخلاف مذهب  
الاطلاق بالصحیح هذا ان يمكن اجمال مركب المباشرة التفسير واشتراط النية والنية  
لشك الاكثارية الاشتراط على مذهب الاطلاق الصحيح وان اطلاق الاسماء على اشتراط  
المباشرة وثبت اشتراط النية كونه العكس وقلنا اجمالا بان الاطلاق دال على شرط  
النية وثبت نفي شرط المباشرة لا اجمالا لم يكن فاسد كونه كذا لا يفسد على المباشرة التفسير  
وتأيد الفقه والشافعية بما رواه ولا يثبت على نفي شرط النية ان يكون من باب الاطلاق  
والشرع في تفسيره وهذا هو الوجه فى قولهم يمكن الامر والعكس ويكون محتملا على كل  
تقدير وكل فحصل الشك في ان اقله هل يكون نية ان يكون على وجه الامم بانه امر  
يشك الاطلاق بالامم بالاطلاق على نفسه ثبت عدم جواز احواله لا يسلح الله اعلم

الحق موجب للنساق وأما لو حصل القطع بالمتخيلة هذا أو مطلقا مع الشك في الوجود  
الجزئية والخبر عن الشئ فلا يصح الشك بالأطلاق لسا واما في جهة الشئ فمما أيضا  
يتحقق الشايط اربعة الموجبة لصحة الشك بالأطلاق وأما ما يصح فيكون هذا ان يكون  
الرجوع الى الاصل المتناقص ومعرفة عدم الامتياز لا لبرادة كاسي متعينة في الادلة العقلية  
**اصل** لا بد ان المقصود الاصل هو تعيين الحوادث لا سيما مراد الشارع من الاطلاق  
في الكتاب والسنة وهو ما كان واحدا بالاصل واختلفا بالحدود والحدود بطلان اسئلة  
في الأمن حتى واحد وعدم اختلاف الأحكام باختلاف الاصطلاحات على المتخصص كما  
كاسي في التفسير والتفسير بل يتم المراد هو تصرف المتخصص من زمان الخطاب  
والضرورة وتكليف بالانقياد لعدم مثيل المتخصصين الاصطلاحات (المقدمة عدة وثمة  
الاقتناع بالجهل الخلق الاقناع من القرائن فيكون المراد هو العرف الموجود في زمان الخطاب  
وج لو كان مع الحقيقة لا ينفذ فلا بد لو كان يبدونها فيصيب الحق على الحقيقة لما حق  
في علمه ومع ذلك ان المقطوع عن حقيقة واحدة من دون نقل او غيره ولا اصطلاح من الشك  
كالماء والارض والسماء فيقول على هذا السؤال وتكون صدقة الشك في الاتحاد والاختلاف  
وهو من نقل الاصل لعدم النقل وعدم الشك وما في صدقة القطع بالاختلاف والنقل  
فلو كان المقطوع بصرق الشارع كالتعاقب اشرية فيعمل عليها باجماع كل سواد واقره في  
الخطا بجم لا يكون للنساق وفيه بصرق فلو كانت الحقيقة الموجودة في زمان الشك  
معلومة من دون الاختلاف بين الحكم والخطا وبذلك فيعمل عليها بالخصوص ولو كانت  
معدودة معلومة ثابتة من واضع واحدا متوحد مع تسليم كل موضع الامتناع كاشفا  
للحقيقة لا من حيث الاصطلاحات مع عدم التسليم بفعل عليها بالاجماع ولو كانت متعددة  
الاصطلاحات من الحكم والخطا وبذلك فيعتبر بتعارف صرف الحكم والخطا وبذلك  
السائل والمسئول ولو كان ما التمسد والاختلاف بسبب النقل الحاصل من بصرق العرف  
لما جاع الشك في بدو ومن انزل اسئلة قبل زمان الحكم يقول على اللفظ اسئلة











[illegible][illegible][illegible]

القدرة على التبيين فاما ان يكون بعض الجوانب اقرب من بعضها او لا على اثنان فاما  
ان يكون بعض الجوانب اكثرا منها اذ لا يمكن ان يكون كل واحد من الطرفين باوة بالنية الى جانب آخر  
او لا على اثنان فاما ان يكون بينهما مواضع لاصول اعدية بالنية الى جانب واحد او لا بالنية  
الا اما الاول لا معنى الاقرب فاما ان يكون بينهما معنى سبق ذين الطرفين الى بعد بعض  
الهيئة وكون علمهم عليه وذلك كاحد الاصل في قوله فاعلم ان من مع ذلك من حصل اذ على  
الاهل حيا او بعد مشترك لا نظرا بين اثنان والحال كمثل الاسد على الحيوان المغتر في  
قوله ريث اسارى مع اثنان الاصل انية اثنان يرى صاحبه هكذا ويكون اعتنا بها بحسب  
كثرة اقرب بالهيئة مع عدم سبق ذين الطرفين الى عدم كون علمهم عليه وذلك كقوله تعالى  
الابيض على ذي النورين فاما ان يكون السلب على بعض الهيئة مستلزما للكتاب والامر بالخير  
هو المحل على بعض الهيئة للكون فحق الهيئة والاصل في حق الهيئة على بعض الهيئة  
في الهيئة واحدة والاقرب الى الحق الهيئة على الهيئة في الغراب اثنان اثنان الى الوجود في  
الصفة والكمال لكن سبق ذين الطرفين الى شكك فاما انية العرف فلا اثنان في حيا  
وذلك لان بعد كوننا العرف على الهيئة لا يكون اذ اذ في مع عدم سلب العرفية  
افعالا بالهيئة وهما افعالنا في الهيئة مع افعالهم على الهيئة على الاقرب حيا اذ عند تارة الهيئة  
اما الانبعاث فلا يكون معرفة وذلك للاصل في تهيؤ الاعمال والادراك بعد العلم كونها  
العرف على الهيئة منهم العصر المتضايف منها والافرق بين كونها متضايف وجوه الهيئة  
للكمال من الالامنة والاضايف او لا وذلك لان انشاء ما يكون في بيان اظهار المتضايف على  
في بيان الحكم على مقتضى فيها الصامع والساكن وهو ربا في الهيئة على وجهين  
المتضايف واما الشاقي اثنان اثنان في الحاصل من الهيئة على اثنان يعلم حية تكون متضايف  
الادارة من الحاصل من الصفة والاصل على حية الهيئة على اثنان اثنان في الهيئة على اثنان  
من جهة وذلك لكونه الا و لا يكون بين الاثنان فيكون الهيئة الواحد الخاص او المثل او اثنان  
الانسان مع او غيرهما من جهة الا و لا يكون بين الاثنان في الهيئة على اثنان اثنان في الهيئة











[illegible]

وہم

وعلى ان يكون مستمداً من كماله ولا يتم الاستدلال والقول بان الاصل هو الحقيقة من غير  
معارض بالحقائق الخاصة وثانياً بان غاية الاستعمال هو العلم وثالثاً بان يرجع القول بالحقبة  
التي لها قابلية للتعلق بالاعتقاد من باب متعلق الخلق والقدرة ومنها انه لو كانت له صفة  
يلزم التسبب وكذا ان الصدوق صفاً بالاعتقاد كالمسحوق مما يوجب ان يتقدم للمفصل ان الخلق  
موضوعه الحقيقة لا انه لو كان موضوعه الموجود فيخرج عن الحقيقة لان العلم بوجود الشخص  
ولا نه اشتغال العقل بالثبوت وبين الخلق بالاعلام الشخصية موضوعه الخارج كانه لا يمكن لرفق  
وضعه الحقيقة اذا واسطه من علمه فثادف الافراد والاعمال مع الحقائق واسماء الاحياء  
والماتل منوع والظلمات ويزان اواسطه موجودة وهما اضرب مع قطع النظر عن وجوده  
وسمي بوجه الشخصية ويكون العلم بالاعمال واخذ العلم موضوعه لها كالحقائق وما ذكرنا  
فليس بظلمات الشبهة ذكر وهما ان على من ادعى ان الله تعالى لم يزل العلم كونه الصبح  
ن بقاء كماله الموجود في علمه جزلة فبذلك ان الخارج عن النفس الشيء وجب ان يكون ان على  
فرجه الذي هو وجه الواقع وهو شئ واحد لا يتفاوت وكذا جعل الشئ النفساني  
التصديق من موضوعه الاعتقادات ومن ثانياً باطل ما سوي كاعتقاد الشئ على من  
يحي احتلال الكليات وعلى من ادعى ان الله تعالى كونه الصدوق مطابقاً للاعتقاد فاسد الاصول  
ش على من ادعى انها نفس الشيء او الموجود كله كونه موضوعاً للنفس الشيء المعلوم او المعلوم  
المعلوم بالعلم من بعض بحيث كان العلم جزئاً للموضوع له او لا يلائم الموضوع له من بعض  
الشئ والاعمال والجهل بما جبان كوجوده زماناً والمجان الى الشئ والثاني لما كان  
في اوجده من جهة التضمين الى المعلوم والجهل فقط الى الحق معلوم وجهته وعدم  
التضمن والتكاد بل كاحد الشيء والنباد والاستقراء وحال العلم من بعض  
الاعتقاد باضاً موضوعه للشيء على ما يقع في الواقع موضوعه للشيء المعلوم ومن المعلوم على  
فرجه لا للعلم فان العلم امر خارج يتعلق بمبدأ لول الافان من وجهه فهو موضوع على  
تعلق المعلوم له وهو موضوع على تعلقه كونه جزئاً لرجل على ان يتقدم التسبب فانه يلزم

VA

حمل الانفاذ على المعلومات سواء كان شيئاً للموضوع أو الحكم المتعلق به فذلك كون الحكم ناجزاً  
 والعلم به المضموع الحكم وليس بمعنى التصديق أو هو أو التثبت فيها تماماً علمها على غير ما  
 عن العلم بها أن الأصل عليه ولا يان من التصديق المعلوم لأن معناه إذا شك في العلم بالثبوت  
 المحقق يكون الموضوع معدوماً كما في موضوع حكمه الأصلي وإن قلنا لا يكون التثبت المألوف للعلم  
 والحكم موضعها نفس الأمر لا المعلوم فتعبر أن يعتقد بعض بكون الخبر النفس الأمر على  
 حكمه الثبوتية وانفرد بعض بأن هو الظاهر وكان حكمه الأصلي للأول الإثبات وللثاني القبح  
 كما يبرهن أن شيئاً بعضي بأن هذا خبر من باب موضوع الصف أو معنى الخبر والآخر من باب الموضوع  
 الحقيقي وانفرد بعض أدخل أو معنى الخبر في التثبوت الأول وكان حكمه الأصلي معتدلاً بتجيب  
 نقار الألفاظ وإن في الموضوع مع التثبوت واحد من حيث هو وهذا الخبر يتقرب لأن التصديق  
 معناه كون الحكم بغير التثبوت الموجود في الموضوعات مع كون الصفات بالوجود والاشتراك  
 حش العلم والجهل بالعدم بل جازية في حصول الصفات والافتقار يكون الموضوع هو الشيء الحقلي  
 يلزم كون الشيء المعلوم متصفاً بالصدق يلزم كون العلم بالصدق في الصفات قد برز فالعلم  
 بكون الخواص الموضوع الظاهري المعلوم متعلق بالتصديق لا العكس نعم لو انصرف التصديق  
 بالأول فلا يميز المعلوم التصديق ثم يمكن أن يبرهن أصلاً على مذهب العلم بالعلوم هو  
 المعلوم من جهة واحدة وهو الشيء واحد ولا يشك في تعدد الحكم بتجيب تعدد المعلومات  
 كذا في الفاعل بالعلوم بعينه هو القول بالعدم لا في الموضوع للذهن وما عداها خبر في  
 لا تافق للموجودة في ذهنه لا يميز العلم بالوجود في ذهنه لأنه لا يلقى اليقين فيكون  
 عجزاً ولا يعجز الخبا حجة ثم يرد عليه المردود في بيان مع الموجد في ذهنه وقد  
 تخلف خطأ في أن العلم احتل في أمده لولا أن ما يلزم من جهة العلم به بأنهم زعموا  
 أن قوله لا يشك مثلاً بالعدم والعدم والعدم الذي عاين في الموضوع ومنه في المعامل  
 عدواً استد على ذلك بأنه لا يمكن العلم بها إلا اختياراً من عدم العلم والجهل بالعدم عند  
 عدمه وبطلان المثالبين كذا في جميعها ظاهر وهو الأول أن الخلاف في العلم والعدم والحكم بين

١٥٨

[illegible]































































تعدوا مطلقاً بل لو كان التكرار التعديدي كما يقيد الاول امتثالاً لثانيه في الثاني والثالث  
وهكذا ولو كان التكرار التعديدي المطلق كما ان يكون ثانياً والثالث على ما سطر هذا ما يطعن  
عنه والمعلق في التكرار اذ لو لم يكن له أكثر من السمع والصلوة وامثالها وانما كان في الاول  
الطريق والى تعريف التكرار فكلما اختلف احد الامور التي يقتضي التكرار من سطر والى تعريفه في  
الامور وانما الثاني في الامور التي لا يقتضي التكرار من سطر والى تعريفه في  
بالجواب فانه ان التكرار ثابت بالواقع والسماع كلف ولو لم يكن بالواقع والسماع فكل  
خلق من المومنين في كل يوم مع غيره لوجه له في حق التكرار وفي الثاني ان التكرار  
وثانيه انما يقياس بالفارق في كثرة الحركات الطبيعية وتوقف تركها في التكرار على كثرة  
سهره في الثاني ان التكرار لا يقيس بالواقع الا على ما يبينه في الطبيعة وبالملازمة الحقيقية ليست  
التكرار ولا يحكم العقل بالثبوت في الامور التي لا تدرك بالحواس ولا في الامور التي لا تدرك  
في الصلوات خاصاً وثانيه انما الثاني في تعريفه انما هو في حق التكرار في الاستماع والصلوة  
الدرد لا في زيادة الامر بالتكرار في حق زيادة التكرار في زيادة التكرار في زيادة التكرار  
التكرار وتوقف على زيادة الامر بالتكرار وفي الجواب ان الاستماع الطبيعية وثانيه انما  
في العقل لانه الصوم يجب في كل سنة مرة في الصلوات يجب في كل يوم مرة ولا يحصل التكرار  
في التكرار باحد النعمان في الثاني في حقيقة التكرار في الاستماع في الصلوات في الاستماع  
اللفظ الطبيعية وصفا للعقل بالواقع حصوله في الاستماع في الاستماع في الاستماع في  
الثبوت في الثانية والثالثة في انما هي اثبات الواقع الطبيعية والواقع في الاستماع في  
ولا تترك في حق فيكون ثانياً وثالثاً لا يثبت الاول ولا يثبت الثاني ولا يثبت الثالث  
حقاً لا يستخرج من الحق والتكرار هو في حق الاستماع في الاستماع في الاستماع في  
بها والاصل في الحقيقة وفي الاول والثاني في الاستماع في الاستماع في الاستماع في  
للحق في الاستماع في الحقيقة في الاستماع في الاستماع في الاستماع في الاستماع في

العلم على اجتماعه مع الخلق المشكك والمجاز المشكوك في الثاني وأولاً به الاستدلال في الطبيعة  
أيضا موجود بل غالب وثانياً إلى الاستدلال ثم لا يحتمل مقارنه للقول بالوقوف تعارض  
الادلة وعدم التراجع فيه إلا مع التعارض وعدم التراجع إلى الطبيعة من جهة الأدلة  
المثبتة للطبيعة وطلان ما يضاف لها وثالثاً بالعدم التراجع مع جميع الجوع إلى العمل  
والإصلاح في الطبيعة كما هو فيها لولا خلق هذا الشرط الصفه كقولهم إن جازك  
زعموا كم العالم بقية التكرار فيكون الشرط الصفه أو لا ينفذ وينفذ استلزامهم  
للعقل كذا جازك زعموا أو استنيد عند العلية كقولهم لا شيعت لا جازك والكم  
بحسب العلة أو الأدلة قول المعتزلي من ههنا المشكوك في مفهوم الشرط والصفه يكون  
الاول ههنا استدلاله العلية وفي الثاني لعدم ادخالهم في العلة المخصوصة كقولهم  
بينة العلم إلا السبيل المحفوظ ومعنى اجتماعهما لا تحقق يتحقق حكم هو التفسير هنا  
بها ههنا المشكوك ان العلق على الشرط يتكرر لاستفادة العلية منه كون العلة  
مقدمة للتحقق كما افترضت العلة يقتضي من ههنا في العلة والعلق على الحسن يتكرر  
لعدم استفادة العلية بخلاف ههنا في الوصف مع ان ههنا ههنا في هذا الشيء  
عنهم باطل وكلامهم في هذا الجمع خارج بقولهم في العلق والعلق المخصوصة  
ويكون فيه التعارض بان العلق هو العلة في كلامهم مشكك ولا يكون مقصودا على العلة  
السامية لا قولهم في العلة المخصوصة في قولهم غير ههنا إلا أنه مسكوك بها بوجه مخصوص  
المنزلي لا يضافه من حقيقة فيقول الحكم بآلة استفادته من العلة نفس الاستدلال  
بعد الغرض كون كل مسكوك ههنا مقصود المشكك في هذا الاستدلال بآلة  
الصفه على الكيفية بآلة مسكوك لا كما كان مسكوك ههنا مسكوك ههنا وقولهم في مفهوم  
الشرط استفادة العلية يكون المخصوصة لا المشكك في هذا في تحقق الحكم عند  
المشكك في وادارة معنى في مقصوده ان اماراته ان لو هو الشرط وحده ولو انما في  
العلق في مشكوك لان الشرط لا يكون على العلق الحكم لا يكون هذه العلة هي العلة

[illegible]

۱۱۰

ومما جزم عدم الصحة في التاميز وصحة منطق وهو ان كان المعلوم بالعبارة المنطوقة  
والملفوظة فان اقل جملة ليستطاع التمييز والا يصدق التاميز وتبقى الاول واما العبارة  
والعقاب فالتميز في القول الحقيقي التقييدي يكون هو المنطق وليس الاوصاف كالصبر والصدق  
المطلوب هو ما دام اجمع بين المنطق والاعمال والموسع بالحق الذي والغير الذي  
ان لم لا يحقق بالنبذة الى جن يكون تابعه عنه ومما يصدق عدم التحيز واما ان  
الجنه ان يكون تابعه ومما لا ذكر لا فيكون كالوسع بالحق واوصاف وهي توضح  
معنى الجوسد والمنطق والنبذة والاصل في التاميز الجوسد  
ما ان الامر لا يدل الا على طلب الطبيعة والزم ما خارج واقعا هو مقدره فهو لها كالحق  
والا حوالا ولا اوصافه ويكون معاد التاميز لما ثبتا العدم ودل وذهب بعضنا الى  
كونه بالحق ماثلا يستدرك منه كانه عليه بعضا من خارج شرقي لا ذهب اليه بعض  
ومن خارج معقولا ذهب اليه بعض واما التقييدي والتبعي والمطلوب في بعض  
منه لمعني وذهب بعضنا الى اشتراك بين الاول والثاني وتوقف بعضنا  
فلا لاسلاما للمنتقى في الاول ولو لم يثبت الاشتراك المعنوي لما اشتراك المعنوي وا  
الحقيقة والحيا واما العاليتين العبدية والمعرف التقييديه فالاول هو اجمع للزوم  
الاثنين بان هذا مصادقة الاشغال والاوليات فاما وجوب بعضه فباعتبار الاستصحاب  
هنا اذا كانت اجماع مركب في البيان كان ذلك قال بالعقاب على التاميز في العدم الصحة  
في التاميز وكما قال في الصحة قال بعدم العقاب ومما لا يستصحب به مقدم وذلك  
فما اذا ثبت ان بعض مصادقة تعليلا لا يستصحب ومنها حق والحق يكونه من ان التاميز  
في المنطق مدقوقا بزمجه والاولى بالاستصحاب موقوف على بيان موقوفه ومنها ان  
في العبارة فان تعدد ان لا كانت الملفوظة في طلب مدقوقا اذ لا المنطق كان مرودا  
ببهمها لم يعلم انشائه بانها المنطق فيها حكم ببيانها فاعلم هذا هو التاميز في  
منه اذ العدم مستطاع مع عدم تعلقه فيه المنطق شرط من شرطه من جميع الشرائط







[illegible][illegible][illegible]

من العقاب أنما ينشأ من التفتيت الذي يذيقه ويمنع يحصل الصلح بعدم الضرر في الماضي واما أنه قد تقدم  
للمخافة الغرض وهو حصول العقب بالاشتراك والعقاب على تركه وفي جوانب التفتيت من كونه مناطا  
العقاب بخلاف العقب بالواقع فيقتل العقباء ويدرك كونه نتيجة أو يحصل له المانع بمحدث غير مؤثر  
أو يكون ومنه مشروط كما لا يمكن من أمثاله ولا يسعه أن لا يندأ ولا التفتيت بالمثل للثبوت الجزئية  
في الحكم والحرص غايات وتضاف إلى حصول العقب والشواب والبعد والعقاب بالآخر من كون  
الطاعة والمعية على ما لو لم العمل بالاعتقاد في الواقع عرفا وعمله لاقتضى الواقع وإذا كان  
الحكم الموصى تابع لما وقع في مقام التراجع العقب بالبقاء والقدره من كونه العقب معتبرا  
أو يكون خالفه غايات وأما في تقديره بعدا لأنه لا يمكن تعليلها بحد أو مقياس وهو ما لم يكن  
استحياء أو شواب أو عيبا قبله عيبا بالعقاب فلا ريب وقد صدق القول عند ويكون كذا  
فإنه لا يخلو عن عدم القدرة واحتمل معناه بأن لا يخلو عن العقب الواقع وكذا يضاف  
بحسب علمه إبانته في حق ذلك بعض الأدلة وإن لم يتحقق على إبانته القدره فيكون الإقرار والقرينة  
ظاهرة منه بحسب اختلاف فاقسامات وطبقات الناس وأسياها بالأمور به لفظة الاستحياء  
فيه وإذا كان حين تسليم العذبة لا يكون أقوى من عيبها بالمشهود وقد عرفنا تشويق  
فما المقام في فرض العفو الشديد فعادة الاستحقاق يقتضي لزوم المادة والأقسام  
البراءة يقتضي عدمه وأما الأوامر الشرعية فإما هي على وجهها في الطبيعة من حيث  
هي وتعود الناس إلى أن يشاء الحكم كإحياء أو عذبت أو أودع في السجن والحكم العلم أو  
العقب بعدم القدرة بعدم كسولة أو لئلا تزلزل تصديها صاحبها لعالم من أو على فرض  
كون الأمر للعدو فلا يثبت بالأمور في الزلزال وإنما هو على كونه إجماع عدم القسمة بعده  
ويكون التفتيت سائضا أو يكون إجماع كونه التفتيت فإما يجب إبانته بالمال أو بفعله  
فيكون إجماع بقاء التفتيت وهكذا ويجب عليه إبانته بعد عجز في التقدير والتراجع  
إلى أن على العدو هو هو قبل ذلك أو بعد مطلوب وعلى إبانته هذا لم يندم من الطبيعة في الزلزال  
الخصوص هذه الزلزال أول أو اشتراكها من الزلزال وإن والذلك وهكذا تراخى عنهم إبانته











[illegible][illegible]

مشروطا لاداء الوجوب بخلق مع القدرة على التخيير مع وجود الشرط سواء توفرت وجودية هذا  
ام لا وسواء كان متعينا للصدق الغويث او موسعا بالادوية والاحكام والمجب نفع مع وجوده  
مع عدمه لا سيما في خلقه مستلزما للاشتغال بالاعتناء والقصور ونحن نذكر ان الاشتغال  
لا بد من التكليف فانه ثبت وضعه على الشك فان شرطه بعد الاشتغال والوصف سواء اخصا  
ام لا او اطلاقا بل كما ثبت ان اشتغال المتقدم اثره في لاد الاشتغال بالاعتناء وانما لاد الاشتغال  
وكيف كان استصحاب الوجوب على وجهين الاول ان لا يكون في الخارج شيئا وجبا للشرط المشكوك  
الشمولية وانما لا لاعتراضه بالاعتناء بالاعتناء الشك في تحقق التكليف فاما عدمه لولا كان  
مركب فالجواب لا زعمه فاما لاعتراضه بالاعتناء فيقتضي الاشتراط لولا ان الشرط المشكوك في الشبهة  
معدوم مع استحالة تحسينه ولم يوجد نظرا الى الوعد والعدا فاعتدنا بالشيء الى  
المطابق مع عدمه انما مركب في الشيء والاستصحاب يقتضي اخلافا مع مقدم او بعد فكونه  
غيره لا يلزم بوجوب تقليدا لاعم مع الشك فانه شرط العلم وانما يجب التحقق او العلم  
فوجب التحقق والعلم بوجوب التوفيق للصلوة مع الشك وان شرطه بوجوب العلم  
فلا يجب التحقق منه ولا بعد له في عين الاعتقاد وعلق فوجب ما قلناه في ان الدليل  
الدال عليه وعلى ما قلناه في الاشارة الى المعنى المحلي فالاول منه الاشارة الى مقتضى  
لوجوب التحقق بوجوب اقتضاء الصلوة لاد الاشتغال بالصلوة ثابت مع التحقق تقليدا لاعم  
المتفصل الماء والوضوء محيل القيل بالاشتغال به وغيره وكذا في ان الدليل الدال عليه  
كقولهم ثم اذ قم الى الصلوة وانما الصلوة التي وجب تقليدا لاعم الصلوة لما ذكرنا ان يكون  
الاصح حقيقة في الاخلاق ولا سيما وكذا في ان الدليل على كمالها النسخة كقولهم انما الصلوة  
واذا قم الى اخلاصك لاعم بالصلوة يقتضي عدم اشتراطه بالوضوء وانما الدليل المستقيم  
الخارج هو ضرورة العلم بالاعم والواجب مع عدم العلم بالخاصة يقتضي عدم اشتراط ذلك  
الوضوء يقتضي كونه عبدا مطلقا وانما لا زعمه لاحصائه وقلة موده وعلى القول  
بنسخة العلم بوجوبه اصل الوضوء على وجه العارض فثبت ان الدليل الدال على كمالها النسخة

[illegible]



منه في هذه العقين وفي الواجب العيني ضرورة انه مستقيم لعرف عدم توفيق الوجوب  
والصحة على الوجهين الى قولنا فلا استصحاب في وجبه اعتبارا لكن الاثر بجنب  
العرف وهو الواجب العيني وهو الملائم للاعتبارية فثبت وهو كونها فلهذا مع  
عدم ذلك والقول القرينة يجب على الطبيعة مطلقا وهو عدمه في الاصلين كونها  
والتفريق بين الاطلاق والاشارة كما في الاصلين بل انما الفاعل في قولنا  
في الحقيقة النفسية وكذا في الاصلين والاشارة في الاصلين فلهذا في قولنا  
واشتراطه في كون الدليل عليه لفتا فلهذا الاصل العقل هو اطلاق الواجب العيني  
اشتراطه بين الاطلاق والاشارة معناه وانما الاصل الامانة في هذا وفي قولنا  
هو لان بعض منهم قد اذعن احد حيث قال لا وجوب تجزئ في السابق الباطل المطلق  
ولا عقاب مالم يتحقق المدة ولا يجب السوا في تحصيلها لاحقا للاشارة في العقينة  
لان عدم بعض نفسه اصلها الاشارة في العقلية ليست الا في الاصل العقلية  
الاشارة ولا ينافيه ما ذكره في كبريت والاصل العيني مختلف كما يقع العلم في  
معناها ما في الحق حقيقة في الاطلاق وذلك للفتا وقد اذعن في قولنا  
استوى العلم وانما هو وجوب من غير توقف في السابق احرازه في العقدة  
من استهم بانه مشروطا على قولنا معتد بانه لا ينافيه بين الاشارة والاشارة  
والصحة سلب الوجوب مع عدم الشرط وعدم حيل السلب وهو الشرط انما هو في قولنا  
وغير وجه من الشرطية وما اذعن العقل والدليل في الاشارة العقلية هو الاصل في قولنا  
وقد توقف في الوجوب عند شريطة وانما اشتراط العيني فوق قولنا في قولنا  
ولا في الاما والوقت ولزم الاستهم وعدم صحة السلب وقد عرفت خلافه  
فيما يقع في ذلك من استه في الحق في وجوب نفسا لانما في الوجبة ودليله  
والجواب ان الاسته لان والدعوى في الاشارة العقلية عليه قولنا في قولنا  
اربعة الاولان المشاهدين وفي ما مر ولا فاعلمنا حدوده في قولنا في قولنا

حدود الله والسنن الشارحة والزينة الخ وسعد حدود الله في الثابتة اذا اقامت من  
 على امام وشاخص او لا دخل النظام كما اذا من العن ومن اشخص اياك يكون من  
 ياتو ترضى بالثابتة ويعلمه بالاول وطبيعة الامام وناشيه والثاني يلزم كل من اولى  
 الى جميعا لحدود اقامته مع عدم حداثته فاعلمه الاشخاص يلزم بحدوده الحد  
 تغنيها مع علمه السلام ان احدثه من غيره على الشك واصل الاستدلال بغيره  
 ان الزيادة وسيرة المسلمين على عدم اذاعة الهدى اى كيف كان كما عدم تحريك  
 العلماء انه وعدم علمهم فيكون الامام والشاخص من مقدماته المعتمدة والوجود الثابت  
 قائم لا يكون مقدمته للموجب كونه الام حقيقة في الاطلاقات وانما في المشروط  
 ريثبت بذلك الامام انما هو من مقدماته واجب المطلق لا المشروط فانه كالت  
 موجودا يتغير الحد وان لم يكن موجودا يجب تبسيط المرتبة لاقامة الهدى لا لاش  
 الواجب وانما الثاني فاعلم بالسيد بالاداس ودور في الشريعة من بين ضوابطها  
 مطلق ويجب فيه تحصيل مقدماته كالمسألة بالنسبة الى الوضوء وضرب منها مشروط  
 كالحج بالنسبة الى الاستطاعة ولا يجب فيه تحصيل الحدوث ومع عدم العلم في كيف  
 من الاول بل يحمل قابل لظهوره بان ذلك ملل الاستدلال لان المقام هو ان يكون  
 حريا قائما بالحدود مشروطا بوجود الامام في عدمه لا يجب ما في الثالث فاما مع  
 الخراب فلم من كون الاممية في الاطلاقات كما هو هذا المشهور واما من  
 فانه الام كما هو حقيقة في الاطلاقات بالنسبة الى الوجوب فكذلك حقيقة في الاطلاقات  
 بالنسبة الى الواجب سيما كون الخراب ظاهرا فاما بشر من له الخراب ولا يرضى  
 صحة من اى كيف كان من دونه بتقدير بالامام ويغتر حتى يثبت التيقن في العلم  
 لم يكن موجبا خالف الدليل على ان من يجب العلم به ولو كان في الدليل اولى  
 وضوحا للفساد فيجب صحت احدى الاطلاقات فان كان من يتقدم الواجب فيهم استند  
 من يتقدم الواجب حتى يرفع الوجوب اسلامية يكون هذا لا يصح الاستدلال كما

كونه المصاديق من حيث الصراحة لا تطلب وجود الوجوب كقوله لا يشترط المصاديق  
 من حيث يتوقف على شئ اخر وهو محتمل فيجب لا اقتصاد على المتيقن من إيجاب الاشتغال والعدم  
 المتيقن هو العلم بالامكان لا بالعدم والاحتياج للمصاديق المتقدمة وهو العلم بالامكان  
 المتناهي الخاص والعلم بغيره مع معرفة إمكانه فاصوابه حكما وغضوه وهو صدى  
 متصوب بالارادة ولا يحتاج الى تصبها اياه ولو تصبنا في ذلك لغيره لغيره ولو لم يكن  
 في العلم والاحتياج فمخاضا خلافا في التصريح فان ما نسب الى العلم المصاديق  
 فصل في مقدمة بين السبب وعينه والوجوب في الاول وقد وردت الحاشية على هذا فيجوز  
 في جواب استدلاله لعملة في وجوب تصبها للاثام على الوجه بانها للاثام مما قد  
 العاجب وقد كانت العاجب واجب قالوا نعم في ذلك التفسير بانها للاثام  
 نجيب والام يجب ان لا يعقل من غير الاسباب انما هي في مقتضى الامر من حيث لا يعقل  
 وليس كذلك لانه لما كان قد بان الامر مستورا في الاطلاقات والاشارة على ذلك  
 المتقدمة فيحتاج الى العلمين ولو كانت المقدمة سببا تكونت في ذلك فيكون الامر  
 معلوما بالنبذة اليه لعدم العلم كما ذكرته من قبل لانه لو كانت مقدمة فالامر بالسبب يكون  
 بعد وجود السبب والا فلا يكون مشروطا وهو من تعيين الماهيات لان السبب لا يتم  
 بوجوده ووجود السبب لا لا يمكن سببا بعد وجوده طلبه طلبا محتملا في كل  
 هو علم فيكون كونه الامر بالنبذة اليه وفيه يتعلق الامر بالسبب عند علم السبب  
 يجب على الخلف فتصير مقدمة لوجود السبب قبله في ما لا كانت المقدمة في سبب  
 للاثام بالنبذة الى ما تم لانه لا يتم من وجوده خارجا ودعا مقدمه فيكون الامر  
 بعد وجوده كما يجوز عند عدمه فلا يكون الامر على قول من ذكره مشروطا بعد وجوده  
 الذي يقتضيه الماهيات فيقع مع الاطلاقات والاشارة كما يكون محتملا والنبذة وجوده  
 عدم العلم بكونه مقدمة بل هو واجب المطلق لا في العلم في العلم في العلم في العلم  
 بما يتبع الاطلاقات ويجب مقدمته في العلمين غيره لا يتبع الاطلاقات في العلمين  
 في العلمين

مقدمة ولا يكون نفاعه في الكبرى وان لم يسلط الاطلاق وكونه المقدمة مقدمة لها في المقادير  
ومعناه والظليل على ذلك ان قال بعد ذلك اننا لا نعرف في الشبهة هل كان من بين من بين  
مطلق ويجب فيه تحصيل مقدما له كالصلاوة بالجمعة والوضوء ولم يحصل فيه بينه وبين  
وقوعه وجوب من مبداه له يجب فيه تحصيل مقدما له كالجمعة الى الاستطاعة ويوجب  
كذلك كيف يجعله متساويا لغيره الاطلاق حتى يجب مقدما على اشتراطه في الشك في  
اعين تسليم الاطلاق ونفع وجوب المقدمة العقلية السببية فانما يمكنه في الوجوب الشرعي  
او الدلالة العقلية او العقلية اعني الدلالة في عدم كونها كالدلالة العقلية بل يكون جوابا  
العقلية لا اولا استلزامها لا يكون موقفا على الوجوب الشرعي والظلال بل يمكن العقلية  
اعني الدلالة العقلية وهي ما يمكنه انما هو متساويا سببا كانه وغيره  
في الشك في طلوعه والواجب واشتراطه مع كون الدليل لها وذلك لا لا يلزم في وجوب  
الصلاوة مع الشك في طلوعه متساويا شرط والشروط لا والحق في الاشتراط مطلقا  
سواء كانه الواجب نفسيا او غيرهما وشكوكنا لا بد من التمسك بالقطع بالاشارة وبقوته  
مشكوك فاصلنا الاستشغال العقلي لا اول  
طلوعه مطلقا لا اولا الاطلاق في يقتضي صحة الصلاوة سواء كانه مع الشك او لا وكذا في قوله  
استقامت الاطلاقات وهو مقدم على استقامتنا لاستقامته كونه ايضا ديا  
المقدم مقدم على كونه مقدمه هنا كالصلاوة وقد يعلم كونه مقدمه من كونه كونه  
قد يعلم كونه مقدمه وتوسيلة ثانيا اربابية عيني فوجب جمعة مقبولة على جمعة  
تقديمه كونه المقبول والقيم او غيرا ربانية عيني عدم التوقيع على ما ذكرنا من الشك  
وساير الحوادث بعد الواجب والسعي وقد يكون مشكوكا في الاصل الفقه هو تيقنه  
التعبد لا بد من بشارته من ذلك لطلبه وقصد التعبد لا اربابا على الوجوب المباح وجوب  
القطع لا لا اشتغال وبقوته فاصلنا الاستشغال العقلي لا اول والاصل العقل لا هو في  
الجمعة متعلق اشتراط التعبد لا اربابا عيني لا اولا ما من المقصد وفي الاصل



[illegible]

والفقر وصحة في زمان ذلك الفقد على مرق من القول بان اختيار لا يتبع تركها وحسن  
عن القدرة لا يتبع بالاختلاف ولم يقدّم العقاب بل هو مخرج العقاب من وجوب وتأخير  
عنه في زمان على القول بان تركها لا يتناول لبقاء الاختلاف في زمان الحجج وبما  
استحقاق العقاب فلو قدم تسليمه يقدم الحل من العلة وان كان ترك العقاب  
موجباً للاختلاف في العقوبتين وبما يتبعه من الزمان فليس معنى ان العلة لا يجب العقاب  
استدل بانها اعم من العقوبة وبما اختيار تركها موجب القدرة منه فانما ان يكون مكلفاً باختيار  
الحجج فانها اعم من الاول كاختلاف في زمان الاستثناء بالاختيار بين الاختيار والاختيار  
من وجوب العقاب من كونها موجباً لعدم شدة كونها واجباً وان تركها موجب للعقاب وانما  
يقتضي الشك الاول وقد يكون بان ترك مكلف بان الاستثناء بالاختيار لا يتناول الاختيار فهو  
قائل بترك العقوبة والاستثناء في زمان الحجج وعدم القدرة وهو موافق على تخليص فان  
كان هو الاختلاف في زمان القدرة فليقدم تخليص العمل عن العلة كما ينبغي والاشكال ان  
بدن من تركه يكون مكلفاً في زمان عدم القدرة انما هو صريح كما يختلف القول في المناظر  
لسبب الاختلاف من زمان الاختلاف في زمان الحجج حيث في زمان القدرة وان ترك الاختيار  
ولا تتم اجمعاً كون ترك العمل الفعلي مكلفاً بالقدرة والامان فانهم اختلفوا قتال بعضهم  
عدم قبول قوله وان كان مستنداً للاختلاف بين العلة ولا ان الاستثناء بالاختيار لا يتناول  
الاختيار وقال بعضهم بغيره من الاول كاختلاف المكلف بالاطلاق وان كان ثابتاً من سوء  
استثناء فلا يتناول الاختيار فلا وجه للمعذرة انما انما يكون مراواً لما لا ينافي  
المنافاة من حيث الصدور ومرادها القدر على منافاة من حيث الاختلاف والاسم  
وبذلك يتبين عليه السؤال وهو انهم اجمعوا على كون الكفار مكلفين بالانزاع او ادوا  
واجمعوا على ان الاسلام يجب ما قبله ويلزم الانزاع على كونهم مكلفين بغيره لعدم  
بغيره وعدم وجوبه لا ينافي ان الكفار غير قادرين باختيارهم فيه وكذلك الاسلام لكثرة  
حبابها واداءه وجوبه واحده في حقهم وصح كراهه فلا قدرة على اختياره خاصة لانها















































[illegible]

22

[illegible][illegible][illegible]















[illegible][illegible][illegible]

الامارات منها الاصل منها بعد صحة سلب الواجب الحيوي الواجب التخييري ومنها وجوب في  
العموم لانه لو كان المولى اعطى من اقل الواجبات واجب كان فلا ريب في سقوطه لولا ان  
بالواجب التخييري وكذا القول بحسب البنية في كل الواجبات فذو ريب في وجوب الواجب  
التخييري ولو كان حتماً لما زاد وجبه لدفعه عن قدره القليلة ومنها ان الواجب  
من قوله لا يجب هذا هو سلب الوجوب مطلقاً وليس الا في الامكان المسلوب الوجوب  
العيق فقط ولا ريب ان هذه الامارات تكون اقوى ما ذكرنا في اثبات الحقيقة في  
العيق والمجانبة في التخييري وعلى ذلك عدم انما يجب علم كيف الامور بالنسبة ويكون  
اولوية اشارة الى المعنى سليمة عند الحاشية وان عرفت ذلك فاعلم ان الاستسكان  
بالوجوه المذكورة بنسباً الى الاول تقدمت بالبنية الواجبة في الوجوه المذكورة  
والثاني ان فلا ريب ما حد من الواجب لا يجب ان جهة تخريره وجبه هيبة حتى  
لا تكون المكافاة في ذاتها فثبت ان كل واحد من الخصوصيات منها وتكون ان لم يكن  
كل واحد منها واجبا بخصوصه لا بشرط معنى الثانية ان المكافاة لا يجوز لها ان لا  
ياجب بالايمن غير ذلك اصل الواجب بينهما هذه التفرقة في كل من الخصائص  
ولا يتحقق بالمشي ودون المشي ولا يلزم الحكم من جهة الاولى مع سلب الواجب نحو  
ان يقال ان هذا بخصوصه لا يكون واجبا من جهة الثانية اعني من حيث كونها احد الارواح  
التي يحصل بها الواجب لا لجميع السلب والا يلزم صحة السلب في كل واحد من الحكم  
يلزم في الواجب البقاء المودع في السلب ما لم يزل الشغل في الدخول في اعمام  
هو من جهة اشراكها في خصوصياتها العينية لانه وجوب العيني المودع يحصل في الغرض  
الخاص الذي لا يثير الكلف وما لا يقع فاذ كانا المتبادر هو في الواجب العيني وعدم  
الحكم بالوجوب التخييري انما هو من باب عدم الاقتدار ليس باب كونه المقتدر لانه لو  
يعد هذا احد افراد الواجب لم يحصل التسامع وثالث ان الواجب التخييري لا كان  
سلبوا العينية كما ذكرنا في المتبادر من السلب هو سلب العينية مطلقا كما



[illegible]

الكفاية لا بد من معنى لا يلزمهم ووجهه ان اشتراط الكفاية في حصول الشيء بعد  
 العقل والشيء يقع فيه قولنا بالاعتبار شيعة بالكلية اجماع قولنا بالكلية لا بد من  
 وجوب الاشتراك شيعة باشارة القول ومن تلقى به الحكيم ولو حصل الاقدام  
 قولنا بالاعتبار يكون كونه اياتا وقولنا بالكلية لا يستلزم به وجوب الاشتراك  
 شيعة الاول بالاستصحاب في قولنا ان كل واحد من اعمام من اهل البيت فيكم بالاعتبار ولو حصل  
 العقلان بين الاستصحاب واسا للزمانية فيكم بالاعتبار لا وجهما لاستصحاب عقل  
 احدهما للآخر ان الكفاية عدم حوان العقل في العقل فيكم ان ذلك اصلها فصا والا  
 فيحصل كل اس  
 في الحظ في ارمها كلفا في هذا جميع كلفا لا سلفا  
 شيعة اجماع حصول العقل من العقل كلفا في قولنا لا بد من اجماع اهل البيت فيكم بالاعتبار  
 واستحقاقها لاصولهم العقل المستقل ولنا في كون شيعة لا اطمنا انه لو حصل  
 من الغير من الوجوب في الاخذ ولا يستحق العقاب اتفاقا وقال بعض شيعة بالجماع  
 شيعة بالجماع والاقبال شيعة بالاعتبار العقل اجماع في قولنا لو وجب على  
 كفاية كان استقامته على اياتهم وهذا الطلب بعد تحققه يكون شيعة فيقولون  
 حديث ولا خطاب ولا شيء فلا يستلزمه الاستدلال فيكون لا اجل عدم التعسف  
 كاشفا على الشرط كاشفا للمقام وهو لا يسمي شيعة ان كونه مقتضى العقل بعدد وبقوله  
 اولا انه لو تلقى بالجماع فالله تعالى العقل في الخطاب والاصول بالجماع في معنى منهم حصول  
 العقل وثانيا انه لو تلقى بالجماع فلا معنى للعقل يستلزمه حصول العقلان لبعض  
 لعدم حصول التجميع الذي هو من وجوب التكليف وقد دفعه شيخنا في الدلائل الى ما  
 اوردنا في جواب جواب هو الجواب ستر وثالثا انه لو تلقى بالجماع فالله تعالى عدم حوان  
 شيعة على من الكفاية مستقلة بل تجب الشبهة على كل حيث كونها من الجموع في قولنا  
 اصولا وكذا الوجه الاول في الدلائل لا سلفا في العقل شيعة في ما من  
 شرط ولا يكون مخصوصة واما ما قلناه من العقل في الطلب والجواب بل هو

[illegible]

قد ارتفع والثاني حتى يلاصل هذا فحصل العلم بعدم سبقه في الايام فلا شك انما  
العلم بالسبق بقوله تعالى فانما الايام بعد الشروع وحصول الفعل من غير ان يكون  
لاول الايام بعد الشروع واما الاول فانه لا يفتقر الى الاستصحاب كما هو مقتضى على  
استصحابه وجب تركه من بابا المقتضى وكذا دعوى السلك والاول فانه كما هو مقتضى العلم  
والاخر تركه لم يفتقر حتى يحصل الفعل لا بالاول فانه عدم مرتبة الايام حتى في الاستصحاب  
سليم عن المعاشرة مطلقا ارجو ان يوضح في مثل يكون له معنى وشرك العمل والحق انه في  
التي هي في العلم بان هذا الشئ يقع بعدم منطوقه فانه هذا يحصل العقل بمقتضى  
فالحق الجواب انما يقع عند المقتضى الاستصحاب بالانذار واما في الجواب فانه كما  
انتهى فله حرية ابطال العمل بهذا الواجب السبق واما في الجواب فانه كما هو مقتضى  
ان العلم بالامر من شئ يفعل ولم يترك في الوضوب بمنزلة ما في اجازة الشروع في الشئ  
فهم مطلقا وفي السبق لا يبين من الامر واما الوضوب على الوجه الذي فصل العقل من  
مع كونه هذا في شئ الواجب السبق في مثل هذا الايام او يجب عليه ان يقع مقتضى  
استصحابه العوض والامر السبقية هو وجوب الايام ولكن مقتضى الكفاية في  
كونه الجواب هو حصول الفعل والمقتضى هو حصوله وعدم سبق امر ويكون الايام شرا  
هو وجوب الفعل كمن الظاهر هو ترتيب الاول لم يترك حصول الفعل من البعض سلفا  
من الغير ترتيبا مطلقا ولو بالنسبة الى هذا الشئ الموجبة في الايام وقوله في  
الترتيب نقول ان الامر من الحرية السبقية في العمل لا يعنى الايام وبقوله في الحرية  
العملية ان الحرية من الامر اعني التمتع والامر لا يعنى انما هو مقتضى من بابا لا يستلزم  
عنا اليه الا انما العمل هذا في قول الاول اعني حصول الشروع من بعض واما  
الثاني اعني قبل تحقق الشروع في عدم العلم بان العمل لم يترك لا يكونه الوجوب  
عنه من انما لا يستلزم استصحابه في العلم والحكم ما مع العلم كونه الواجب مقتضى في عدم  
علمه بعدم مقتضى اعانة حتى في حصول الفعل مطلقا لا يستلزم عند الوجوب انما



مع العلم بالعدم ان يكون الوجه هو ما يقتضيه عند اللزوم فلا يمكن ان يتحقق مطلقا فليس  
كل او تشبه بالعدم مستحيا وان يكون دليل على عدمه اما في قولك ان قولنا ما في الحقيقة  
فلا بد من المعنى فالسابق كان تحقق الشرع في معنى ما لم يزد من حقيقة عدمه وفي الحقيقة  
الوجه هو ما يشكك هذا في تحقق المعنى وما عدا الثالث في العلم بان العلم نقل فله  
ويجب سقوط الوجه وان علم من غير دليل او سلا من لسان الحق وما عدا العلم بالصحة  
او عدم العلم لشرعا ما يكون محلا للمعنى او ليدل ويعرف ايضا بالعلم في المحذورة  
في توسع والمضيق بانها في الامر بالنبذة الى ان ما اذا يكون مطلعا او مقيدا على ان  
فاما ان يكون انما اذا مسا في الحقيقة فخصه وجزا معنى كونه عدم انما في وجهها  
للعقاب سواء اتي في غيره او لا وكذا انما في غيره في معنى في معنى او محضه وورد الا  
جزا وانما ان يكون زائدا لخصه وجزا في الثاني وورد الاول في الاول معنى مطلقا  
وفي محضه كصحة الحق في لزم والنبذة المطلق وغيره موقفا ومقيدا والثاني في معنى  
مضيقا بالمعنى الاصح والافصح في معنى والثالث في النبذة النبذة المطلقا واحد في  
الحقيقة التي لا يتم العقاب فلا الثاني وما عداها المصلحة التي لم يزلها النبذة في زائدا  
الناقص وهو فرد مع المضيق بالمعنى الذي وهو ان يكون والثاني في العقاب سواء انما  
في الثاني في معنى كالمعنى الذي لا يكتفي بالمعنى الاصح والثاني بالمعنى الاصح  
والثالث في معنى بالمعنى والنبذة المطلق وهو فرد مع الموسع بالعدم وهو ما يكون انما  
في زائدا سواء كان موجب العقاب كالمعنى الذي لا يكتفي بالمعنى الاصح واما النبذة والمضيقة  
بطلان التكييف بانها لا يكتفي على معنى من هذا الاشياء لانه كلامهم في الجواز  
فيما لا عدم النبذة بانها عدم الادلة كونه من جهة فلهذا انما لا لا ما حيث  
النبذة مع قطع النظر عنه فانما من الثاني في محضه من ادلة وكذا ليس المنصور ان  
ذم لا يكتفي وكذا فافاد ومن ودة على المحذور شيئا اخر من سبب لخلق الوجه وان  
بقائه او تبعية لما قبله في ادلة او عدم الالم كما سيأتي في الاصل والاعتبار في زائدا

[illegible]

الوحدانية هو لا حق لاصالة البراءة من حواشيد الطبيعة ومن العقاب بالانسان ومن ان  
ايضا هو لا حق لاصالة البراءة من السعد والعلو لا شئ المنطق بحسب البراءة والاشكال  
والمنطق من كونه مشكوكا في التاثير والتمسك باستسحاب الطبيعة بالبراءة لا في  
الاستسحاب هو الطبيعة المعينة فلا يمنع لانها تارة كان هو الطبيعة الحقيقية  
فالمشقة وان كان هو بالاجل وان قد بالمنطق موجود وهو المنطق والبراءة من  
البراءة ولم يشك حين استسحاب وبين الاوصاف هو الواسع لاستسحاب الطبيعة  
المردود بين الحقيقة والخطأ شأنه بالهجرة والاستسحاب في الشك في المنطق لا هو  
الحق وقاعدة لا اشتراك وان امتنع وجوب القديم لكن لا شئ يكون المطلوب هو  
البراءة لا في البراءة كان الاستسحاب في المنطق باحتوائه كونه هو الحقيقة وكونه  
في الحكم الظاهري حكم بالعقاب في التاثير والاشكال لولم يكن اجماع مركب بين العقاب  
عند السعد وعدم العقاب والا فلا استسحاب في مقدم الحقائق في مقامه وهو المنطق لا  
في الاوصاف لا في الحقيقة فلا تمنع وان لا هو الحقيقة فالمشقة واستسحاب  
لا بد من بيان موضوعه لا في المنطق هو المردود بينهما مع عدم مشقة في  
وعدا بغيره انما يحصل الشك في المنطق الحواشيد والاشكال في المنطق  
ويستعمل اسم الطبيعة في بين الامور ايضا هو الحواشيد بالحق الوحدانية لا  
الامر بين الاوصاف اللدنية في ما لا في المنطق الحواشيد والسعد السعد الحواشيد  
هو مادة الجمع والاشكال مدفوع باصالة البراءة والاولين الاول هو المرجع والاشكال  
من بين المنطق بالحق الوحدانية والجمع بالحق الوحدانية لا في  
بالحق الوحدانية الامور في ما لا في المنطق بالحق الوحدانية لا في  
انما هو في التاثير بحسب الوحدانية والاشكال في المنطق بالحق الوحدانية في  
في سائر مدونه فاضيق منه في بين حواشيد الوحدانية والاشكال  
المعظم من الحواشيد والاشكال في المنطق بالحق الوحدانية والاشكال في

[illegible]































[illegible]

أشبه أئمة الهدى عليهم السلام في ذلك بيني وبين علي بن أبي طالب ومنه القبر من دون تعيين السبب  
لكل واحد من الوجود تعيين بعضها بالاشهاد ومنه نسب دلائل الحق في المعتمد الآخر كالحق  
من قوله أنا القائل في هذا الحق فصل في إجماعنا في ذلك إطلاق دليل حجة تامة وإذا ثبت  
ذلك صحقوا إجماعك على واحد وظهوره في المبدأ في سائر الأبحاث فإذا وانه  
كانت مورد هذا سوء اعتقاد على الجنا بجمع غيره فإنه الحق يكون المقصود من إجماعنا  
لأن بابا بخصوصية وقوله ما ذكرنا دليل روايته من غير ومن اعتقاد الكفاية فلهذا  
الطالع الغير والدليل على عدم العلم إلا لاسل وعدم قبوله لاحتساب السبب الصفة وفيه  
ما لا يتعارض بين القبرين والسابق في تعيين السبب لأن ما لم يجر من نفسه  
لعدم دليله وعدم إجماع من بين سببا أو فروع عدم غيره وذلك لمدل وعدم دليله على  
مرفا الأبدل حجة تامة وهو ظاهر في فصل الجمع على اعتقاد في لواحيين علم الإجماع  
بعد الغير بنوعين أولها يتبين شمول الدلائل وهذا أولى بعدم الشك وما قاله  
الأصل والمدد والبرهان والثاني امتداد المدد برفاد الحوضه فبعد غاية الغايات بالنسبة إلى  
غيرها ثالثها الفصل المدد واجبة رابعها بيانها خامسها ثانيا سادسها إذا فوجوده وذلك يكون  
الطلب على اثنين واحد وهو في طبيعة أحد الشا أصغر كما كان المدد في الخصوصيات  
تعدد فرض وقدر بعدد غايات الغايات سبب به لعدم تصور وقدره من عالم الجمل  
المتنق هذه السبب كما كان ذلك إذا رادنا أحد نتائجها وتبين أنها من خارج السبب فصل في هذا  
والسبب على الجمل مثل هذا المتنق في دليلية القدر ليس مثل الشا الزمان وقوله هذا في  
بعضها المدد لا للمكانة وبعضها العكس وبعضها الفعل ومنه وهو كقولهم يمكن القول يكون أحد  
شيئا أو حدا وإذا كان هذا الدليل هو ترتيب ما يجب بقدر واحد أو ثلثا لا في الوضوء أو في غيره  
الجميع مع أن سبب الشراب على الصدق أو ثوب أو الصدق لا طاعة عقلية وتقدم من جميع الوضوء  
مراعاة لونه فصل في الاستدلال على وجوب غسل المسجد يعنى أن ما من غسل في المسجد فصل في  
القيام بجملته إلى السبب ومثل ذلك المقصود من إجماع السبب المتنق ما يكون الكلف شصفا

والجواب عن كتمانها عن فعله على فرض عدم الاشتراك في كل هذا هو ان يبقى القدر في حقنا بغيره  
الجميع وانما لو تولى القدر بتدبيره دون تدبيره اجزاء هذه البقيا والجميع قيات وشمسك السابق  
سوا اشتراط التسعين في الاشتغال وعدم الاحتياط في الخواص وهو لما مر من شكل بعض في خلاصة التوازي  
والسحب للفساد واجاب بعضهم بعدم اشتراط اشارة الوجهة كما مطلقا وهذا بغيره بان يرضى  
الوجوب ويدخل تحتها فدا وبمسوقا عينا والسبب هنا يبقى تادى احدى الوظيفتين  
بفعل الاخرى كما يتايد صلوة الجمعة بقبضها الوظيفية وصيام ايام السبت بقبضها الواجب ايضا  
وبالحديث في انواع هو الفصل الواجب حاشا لدفع الوظيفتين المتبادرتين وقد مر  
ان اشارة غير متضمنة في اشتراط اشارة الوجهة وقد عرفت جوابا ايضا اما ان كان الواجب  
غير الجنازة كما في بعض فانه قد يجمع فلهذا لا يكون في بغيره وبينه الجنازة وانما لا يذوق ذلك  
الواجب فلهذا بعض الحكماء في عدم الفرق بينهما وبينه ما في الجنازة بترتيب في ظاهرها من ادراس  
والفصل الجندى في القدم والغرف بينهما وبينه ما في النوى الجنازة بترتيب في الاصل وعدم شمولها  
بما في ذلك ولا ذلك اطلاقا فلهذا من شراة ونحوه هذا لما في افعالنا وتكون  
الجنازة بينه ما في التمييز لانها بالخصوصية ولا في الامور وعبر من قوة وعدمه ليس في  
الاطلاق وعليه واما النوى المسبب بخصوصية فاشبهت ظاهرهم الشئ في ذلك فلهذا  
من قصده دون غيره وهذا لا خلاف اما الاول فلهذا عليه وآله انما قلل الفصل واشبهه  
بما في ذلك لعدم شموله لاجزاء ذلك القسم والكتاب اطلاقا في افعالنا وخصوصية ما في ذلك  
القيمة انتهى في انواع الصوم من جامع في الاكثار والشمس من صحتهم انتهى حتى خرج من غير معناه  
ان عليه ان يتنسل ويتنسى صلواته وعونه الا ان يكون غسل الجمعة فانه بعض صلواته  
وصومته في ذلك ولا يقتضي ما في ذلك وفي الاول من شمولها لهذا القسم وفي الثاني على ما  
غير ما في اصحابنا من اقسام الجنازة بغيره حاشا لبعض هذا انها العامة في كل القسم  
بغيره فقل الصدق في كتابه لا يرد له ان يكونه مقبولة وهو على غير غرضه في بعض النوازل  
من اننا نريد العلم به وانما هو هذا لخلق البشر وادى وكيف كان في الدين هو الاصل































[illegible]

يعود منه انفسا شيئا من لاد ان يمانه في شيئا اهل بيت واما ايمانهم من حيث ان  
نعم الفصل الثاني من محبت واما ما في حق التسليم اهل بيت واما ايمانهم من حيث ان  
ولم يكن دليل القناعة واما ما في ان يكون قايلا للمعاد في شيئا من الدليل الحق  
واما ما في الفصل من التكاليف **التي** لا يشترط تتبعها الى الحجة والكنة والحكمة فيه  
والأمر لها مقامات **اصلي** فيما يتعلق بالكنة وقد اخبرنا في غير غير الطرس في  
العمل وقد لا يحسن عليه من الشرب وامتناع قربة الفرج عليه بان كان سائر التبع اقوى  
وسكت فذلك لغرض في الشرب وان يكونه على ما بان ان لا يكون من اوطا امره ويات  
ان هو به وجهه من الامور واما ما في الحق فبعد الشرب ويكون غرضه وهو لا في  
الشرب والسبب من ذلك ان من الغفل بالقدرة والآلات والاعمال يكون قصده وانه  
ايضا الشرب الى الحجة يكون قربة من الله في فائدة الحكاية هذا وان يكونه على ما بان  
على كل حال ولا يحسن على ما بان غير الطرس في قولهم لم يمانه امره بالبعث والاصح في  
المقصود وهو من الحسن والشرف في قولهم لم يمانه العلم من كونه ايمانهم من حيث ان  
واسبقوا في العلم من كونه في التوراة وغيره وان كان منهم في فهمهم وسلم والاشارة في علم  
واما ما في التبعين والاول في علم من الحجة واما المقصود شرط لا ما يمانه ملاك  
فانها كالتوراة والثابت في العلم من صفات العلم واستغناء عن التوراة وفكر  
ترتيب التبع عليه واما ما في كونه من حيث ان العلم من كونه ايمانهم من حيث ان  
منه ان يكونه في الحق في العلم من كونه في التوراة وغيره وان كان منهم في فهمهم وسلم والاشارة في علم  
الفرق من التعلق هو من كونه لاد ان يمانه من كونه الفاسقين والذين من كونه الذين  
ان يمانه من كونه في الحق في العلم من كونه في التوراة وغيره وان كان منهم في فهمهم وسلم والاشارة في علم  
فانها كالتوراة والثابت في العلم من صفات العلم واستغناء عن التوراة وفكر  
ترتيب التبع عليه واما ما في كونه من حيث ان العلم من كونه ايمانهم من حيث ان  
منه ان يكونه في الحق في العلم من كونه في التوراة وغيره وان كان منهم في فهمهم وسلم والاشارة في علم  
الفرق من التعلق هو من كونه لاد ان يمانه من كونه الفاسقين والذين من كونه الذين

[illegible][illegible]















العدم المستوجب اجتماعها في قولنا لو لم يكن علما فلا يكون نبيها مثلا ومنه شرعية  
ولا عقيدته بل هو تابع لصدق العقول وهو من نوعها في قولنا لموجز وهو من صفات  
العقول تصرفات العقل المنوع وفي هذا الامساك على ما في قولنا كون العصفاء بالامر لا  
فلاذ من اجل مرادنا منكم التعبد بالمطوب ومعيص الخلق لزوم القضاء على فرض  
الموجز وانما على عدم ذلك من المصلحة الى خصوصية فظاهر هو ان المصلحة الى  
الطبيعة فلا يكون تعلقه وجوب شيئا من موقوف على خصوصية مع عدم اكتمال  
شيء وانما يستحق التكليف فيها بعد اتمام خصوصية ولا فرض شيئا وتعلق خصوصية  
وكذا على فرض كون المبرر ذلك في الخاص لا وجوب في العام او لا بل على ما لا  
يبرر ذلك على ما وانما على فرض كون القضاء بالامر لا يجد سببا في كونه تابع الصفة  
العقول لكن صدق العقول موقوف على التعلق في شرائط الاداء ومنع احكامها في الدليل  
نفسا كونه موحدا استغناء عنها في عدم الكفاية عن قصد في الاطلاق في حال عدم  
مع كونه من نوعه في الواقع كتحقق الحقيق بعد الاصل او لا يجوز وانما هو  
فيها من نوعها فيكون يتحقق به الكفاية وفي عدم العلم وفي ما ينفك نظر في كون الكفاية  
ان لا تستغنى عما في العرف العقل بما اعتقد به هو الظاهر فيجب الكفاية على المخصص  
ولو كان على غير الامر لوافقنا في الدليل هذا الذي في قولنا في قولنا  
منوع ثم لو كان محرم استغنى في حيث يشمل المقام فهو كذا في حيث ترتب العقاب على  
الكفاية في العصابة كما ذهبوا لاشاعة التالفين يكون الادارة اضطرار في كونه  
موسرا يطال وجوب فلو كان في قولنا لموجز يلزمهم القول بترتيب العقاب ولو كان  
قابليين بالعدم يلزمهم القول بالعدم ونحوها في اعتدال الاستطاعة الى وجه وقد بحث  
قد وصل زمان الى عدم الاستطاعة عما لموته وصرنا في الامر وامثلة شيئا  
على القول بالامور يكون في عليه واجبا فيجب اتانته في المسئلة الثانية وفي فرض  
العدم تكشف عدم تحقق الوجوب وتبين ان موقوف على عدمه في الدليل الى المال

على وجه ما يوجب أن لا يستلزم إثباته الحكم على ما يتعلق بما هو متضمن في وصفها صورة الشك  
العلمي أو الغلب الغير العيني فاصل حد وسط الشرط في معنى ههنا يجوز تعليق الحكم  
فلا يصح التمسك بالعادة واستصحابها لعدم كمالها حتى  
فما يجوز أن يكونه الشرط وهو أن يتعلق على قدر من قوة الدلائل الأصلية فإما إذا كان  
الشرط والاعتناء هو الأول  
فما يتعلق بالشرط فيشكل في أي جهة الاعتناء وتعلقه معقول المنزه لو كان في الأصل الغموض  
فما يتعلق بالاعتناء لا لأنه المخصوص من الأصل لو كان هو الشرط بدونه الشرط فيلزم  
الحلف ولو كان هو الشرط فيكون الحكم قائدا على تقدير ما يلزم أن يصحح الشرط  
وهو بدو الاعتناء كون شرطه واجوبا حتى يتحقق الخلف معده وهو لعل يكون في الأصل  
على تحصيل عدم الغموض في علم الشرط فإما أن يكون هو شرط الشرط على أن  
لا يترك أصل الاعتناء في شرطه لعدم وجهها أما أن يكون من لوازم العمل على مقتضى  
وعدمه سواء طابق الواقع أم لا كما هو الحق لأن الشرط والاعتناء باعناهما من لوازم  
الاطمئنة والعصيان فإما من لوازم العمل بالاعتناء أو يكون من لوازم إثبات الشرط  
الواقعي وعدمه مطلقا أو مشروطا مع انطباقه بما يعمل لظاهره في الأصل فاصل  
الغلب المخصوص من الأصل لظاهره ههنا لا يعمل بالاعتناء وهو يرجع إلى مسئلة التعلق  
وهو يكونه طلبا لما يتعلق به الذي لا يترك العمل على الشرط إنما الأصل قائده المخصوص  
ترتيب العقاب أو اللغو في ذلك المخصوص ترتيب الشرط لعدم تعدد أساليب العمل  
به وإنما يلزم أنه لا يكونه الأول من تابعه للمصالح أو عدمه كون الشرط شرطا لا الشرط  
أما في وجه عدم هذا الشرط إما أن يكون مقتضاها التمسك به وعلى الأول يلزم  
الاعتناء وعلى الثاني يلزم الأول وكله ههنا يعني التمسك به لا يقال فيكون أن يكون  
الفاصلة هو ترتيب الحكم الغموضي كقضاء التمسك ولزم القضاء لا التمسك بالعقاب  
لأنما هو ترتيب الحكم الغموضي إما أن يكون موقفا على أصل الظاهر ههنا وعلى الصحة

الواجبة : واما الحكم الشرعي فاعني ترتيب العقاب والعقاب على الشيء الواجب او غيره  
 الاما ولا يكون متوقفا على الوجود والاضحى لان ما لا يوجب الى الاما الواجب على الوجود  
 بل من اداء الواجب والالتزام بما لا يوجب على الشئ انما ان يكون الشيء في الواقع بل قد  
 هذا الشرط مستقفا بالحس انما وعي الاول بل قد ان لا يكون هذا الشرط شرطاً في  
 وهذا الشافى بل قد عدم التوقف وكلاهما على التمسك بالاعتقاد وهذا الذي يلزم عدم كون  
 الاحكام تابعة للمصالح والمفاسد فاسد وقد ذكرنا في المحرر كون الحق مع التمسك بكون  
 الشيء قد لا يترتب الاحتياط بغيره لان العمل لا يوجب الاحتياط من جهة الامر الظاهر  
 من باب وجوب العمل بالاعتقاد فيمكن العقل في جهة العمل والتمسك بالاعتقاد ولو كانت  
 من جهة الامر الواقعي من جهة ترتيب العقاب والاعتقاد من جهة الحكم الشرعي فهو  
 فاسد كما اخبرنا في الاول كونه الحق في الامر الواقعي من جهة استعمال اللفظ التوقيف  
 اذما المعتمدة في القاموس كانه في التمسك من وجه تصديق الشيء في الواقع المتكبر  
 لاصالة التوقفية لكن قد مر فتاوى في الامر الواقعي يكون من قبيل الاستصحاب  
 فيما يتعلق بالامر وهو انما هو حيا استعمال الخط في دعاه حقيقة صورة  
 من كونه الداعي في الواقع فتبقى الحقيقة في الواقع من جهة الحقيقة في الواقع من جهة  
 الالفاظ المطابقة المراد بحسب الصورة سواء لم يتبع الداعي الواقع في الاما  
 التي لا من حيا لكونها العلة في الحق مع التمسك في الاصل والتمسك براء العقل  
 وتوقعه ولا يلزم من وقوعه على التمسك في الايات لا سيما انما في التمسك في الايات  
 الاثر في العمل لا التمسك بكونه موصلاً الى التمسك وهذا مما لا يوجب الاحتياط في الامر  
 الا من جهة الحقيقة ولو عطله وحذفه لم يلزم استعماله كالمسألة من نفس الامر ولما لم يكن  
 التمسك في الامر التمسك في استعماله كالمسألة من كونه موصلاً الى التمسك في الايات فليس  
 مانع من علم الناس بانها في الحقيقة من جهة اشتباه الشرط في الحق في الواقع مع وجود  
 الحقيقة في الواقع كالمسألة من كونه موصلاً الى التمسك في الايات فليس مانع من علم الناس بانها

المانع وقال في التوقيع والمانع موصوفين بغير وصفه هذا المكين هو مانع المقيّد  
من حيث اعمالى كونهن واهدن في الشرط في نفس الامر بترتيب الشرائع على المتخصص  
والعقاب مما عساه ينفوا جميع العلوم اعلم الا بالاشارة وعلم المانع هو بغير  
علمه سور يعلم الامر وعلم الا من سور يعلم من يتصور له بالاشارة وبالعلوم  
وعلم الامر والمور يعلم من يتصور له علم الامور والمور يعلم بالاشارة  
ويانعم في التعريف وكل التعليل في صورة وحيات الشرط في حق كل من المكين جانث  
مع وجود الصلحة كما لو كان المقصود الشرط والاشارة لو كان المانع مانعا فلا يعلم  
الامر بالامر والشرط في التعليل اتم من التبيين كما لا يخفى وكان المقصود لاشارة المكين  
لولا المانع جازا هذا انما المقصود عدم قطع حال المانع من المكين في التعريف هذا  
بوجود الشرط المانع سور كونه المانع وتدار كالأمر مانع عدم الصلحة فلا يلزم  
التوقيع وتبين وهذا كوننا ظاهرا ان الحق في مسئلة التعليل هو لولا وفي مسئلة  
التعليل ايضا هو لولا ان ظهرت الصلحة كما ذكرنا في بعض المسود وفي مسئلة  
امنا امر ان وجع الى الاولين وهو في حاشا ولو كان التعليل في الاشارة في التبع كما  
هو لفظه هدم من استدل لا يراه وعلم انهم في الحق عدم المحل والمانع في الاول هو  
العديد من قبح الاعزام والجمل وقد عرفت بطلان ذلك فيما كانه موصلا الى المطلوب  
كما في العلم لا يتبع من عمله ولا مرقا ولا شرعا في الدنيا في كذا استدلنا في المسألة  
وقد عرفت بطلان ذلك بمحصول الفأدة في بعض المسود كما مر في ذلك هو لاشارة  
فان قلت بعد ذلك التعليل في مسئلة التعليل لا من في الشرط الوجوب في التبعين  
مسئلة التعليل فذلك الشرط الوجوب قد يكون موجودا في حق الكل وقد يكون محفولا  
بأن وقد يكون مختصا بتجربة البعض وقد يكون البعض في حاله وقد حاله على منشا  
موجودا فيكون انما هو على ما لو وجدنا الشرط او فقدا ما ذكره الكلام في التعليل  
انما هو في الاشارة وفيما لا مناه في الاشارة اعلم عدم علم القاطع بقدر ان يفتق



[illegible]

استعماله في حصول المدعى كشيء واحد ويجوز ان يكون ما هو بالذات في واقع وقوعه وكذا  
كلما وقع السهم وللمدة من قبل وقوعه فذلك ما يقع وكذا ما في الواقع من الزوال وكذا  
تعلق ما فيه من الامور الطبيعية لازمة في الجوارق منتهية والجوارق في الامور من قبل  
الذات في حيز كيف يقع سواء بالذات في الجوارق من قبل ما في الجوارق في الجوارق  
المتماثل كونه ما هو بالذات في واستحقاقه من الذات في ويكون ما في الشئ من الظاهر  
والا فلو قد صدقت الزوال في الجوارق من قبل ما يكون ما هو بالذات في فالجوارق  
من قبل الجوارق الفعلية من قبل ظهورها في واقع وقوعها من قبل ما في واقع وقوعها  
العمل وهي اذ لا يقع في الشئ وما لا يكون البتة مجموعا من واحد لا تتعد  
الاول فالشئ بعد حصوله من قبل في فترات الشئ في الجوارق في واقع وقوعها في الشئ  
العقلية لعدم القدرة من دونه وليس على الخلق واجها عما في ذكره ان استعمال  
المستعمل انما يقع في الاحتمال في الواقع من تحقيق اما الشئ بالذات في واقع وقوعه  
قبله من تحقيق الفعل وانما في القدرة عليه وهما وان كانا متفقين في بعض  
الظواهر فيكون ما في واقع وقوعه لا يكون ما في واقع وقوعه من قبل في واقع وقوعه في واقع وقوعه  
في الواقع من واقع وقوعه لا يكون ما في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه  
في هذا الامور وكذا في الجوارق من قبل ما في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه  
المختلف في حصول المدعى في الشئ والشيء في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه  
والذي في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه  
وعلى فرض تسليم الاولين من حيث ظاهرها لا بد ان يكون قابلية للتحقق في العقل  
المتعلق بغير الشئ في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه  
المتأخر اذ لا يكون مستقلا بالتحقق في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه  
منه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه  
منه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه في واقع وقوعه

بما للعدم التكليف بالامارات الشافعية لم يكن حائزا لما كانا احد عاصيا لان كل شيء  
التكليف فهو من انفسه شرطا واما الزيادة وان المتيقن بان المتيقن خلقا فهو مقتضى  
الحاجة حتى يكون عاصيا والجواب بان الحداد بالشرط لا يكون في علم من الشرط  
الوجودي والوجودي في وقوعه استدلال كونه العلم في خلق الشرط وان كان المتيقن  
الشرط الوجودي فالله لا يتصوره لانه لا يتحقق العاصيا بانفسه شرطا للوجود واما  
لوقال بان الزيادة من شرط الوجودية التوفيقية فخطا بانه لا يعلم شيئا الا مع  
العلم بانفسه الزيادة بل انما لا يكون مقتضى الزيادة استغناء دونه منوعة بل محس  
والواقع يكون من شرط الوجودية ومن انفسه لا يتحقق العاصيا الثالث ان يعلم  
يكن حائزا لما كانا احد كمالا للتكليف لان العلم بمقتضى العلم من شأنه العقل اما ان  
يكون قبل الفعل وحين الفعل والوجه الاول بان العلم بالبنية في غير المصمم وفي غيره  
والثاني العلم بالبنية في كل حين ومقتضى عدمه في زمان واحد يخرج ولا يكونا لولا  
لكونه اجزا لاختلافه عن قديم الذات في كل شيء حتى يتبين ان الضمان غير صحيح  
كمن يهدى بالاختصاص فان المتيقن علم المتيقن خلقا بالاول وهو شرط ظاهر المقتضى  
والجواب بان المبدأ العلم ان كان العلم العقل فالله لا يتصوره لانه لا يكون مقتضى العلم  
بأشياء المصمم او بانسواء المبدأية واما تناقض بطلان التكليف يجوز كونه خلقا العلم  
الشرعي عن النفس المتعقبة بالاعتقاد وكذا استحباب بقاء العقول وان كان المبدأ العلم  
العلم فالله لا يتصوره لتعقّب العلم الشرعي  
الجواب والعلم لا يشترط العلم بالانسان في غيره  
فان مقتضى العلم العقل  
عين صبا لمجرد ثبوت التكليف الذي قام الدليل على نفيه كالعلم بانفسه الشرطي والعقل  
العقلي وكذا الشك في العقل عند حدوث الشرط ان كانا احد عاصيا الزيادة او استغناء عدم  
حدث الشرط اعتبارا منه وانما كانا خلقا مقتضى القاعدة العلم الذي قام الدليل على  
اثباته وهو عدمه وتوضيح ان الخلف اما ان يكون تاما ليقع الشرط بعد زمان العلم

[illegible]







المردود من باب الألفا قد يعنى عدم كون المورد مقوماً للكليين كون له دل ولا تنطبق إلى ما حجبته  
وجعلها الكلف في مورد ولا يربك الشغل ليس له دل ولا يثبت له بالضرورة وكذا العكس  
يكون من باب الوجود ويكون المورد من الكليين كدليل لا تعصب على ذلك الكون فرد  
الغصب وجن بالضرورة ومن الواجب أن لا يثبت في حقها دل ولا دلالة في ذاتها بل يكون  
فرداً لا يختص بالجميع أم لا على الأول فإن يكون الأفراد من جانبها كلفاً لا يخلو في  
الغصب عما عدا الوقت ويكون من جانبها الفرد الأول لا يثبت فيه هذا بل يكون فرداً  
في سلبها لا يثبت بالاختصاص بل في ذاته لا يثبت لا يثبت بالاختصاص بل في الكون  
في مورد عدم الاختصاص وهو هذا التثنية وليس من يثبت في الجميع بالضرورة وأما في عدم وجود  
ألفا فاحس صواب الخطة والمعدة بالجميع الأمر كما خفض الفرد الأمر بالجميع كونه تكميلاً  
بما لا يثبت وهو يتبع من جانبها لا يثبت في هذا التثنية وهو أيضاً الكلف في غير الجميع وقد  
تبين في هذا الجمع ليس اختياراً في ذاته بل يكون تكميلاً بكونه فرداً في جميع  
كونه متعلقاً بالأمر بها لا فرداً أو بالاختصاص أو يكون معزياً باعتبار الفرد يقول به على  
الثاني والمذكور يكون على الأول أو يكون في العسري والكمي معاً والظاهر من استعمال  
البيان هو الأول ما يثبت في الثاني عن هذا فرداً على الثاني فهو أيضاً الفرد من حيث  
بأنه المتعلق هو الثاني وأما جميعاً بالخصب في اختياره وفرد هو هو ولا كماله  
واجب موصى بعمل بالقيسطة المطلوبة وليس له معنى التكميل ما يثبت كون الموصى  
محصلاً المطلوب ذاته لا يثبت في القصة من مقداره ولا يثبت كونها هي المباحة  
كون التقييد في القصة متوجهاً للتقييد في ذاته لا يكون صحته الطبيعية بل بالواقع  
لأنه في الفرد بالجميع لا يكون صحته بالاختصاص بل بالاختصاص في ذاته لا يثبت  
أما الثاني في تقييد ما هنا كونه في الأفراد والمباحة وأما الاستعالي الأول فهو من  
الخصب في كونها المتعلق هو لا فرداً ولا يثبت في الشيء الواحد بالخصب بالجميع معاً  
أو لا يثبت في فرداً بل في كونها لا يثبت في كونها من حيث حسن أو جهتها

ويكون الاشتغال بالحوادث التي لا يمتد إلى الأبد في فروعها واثبات الحقائق في الفروع لهم بسبب اشتدادها وبكونه  
هذه من خواصها لا يمتد إلى الأبد وكذلك الأمر من استدلوا بأنهم صواب في ذلك وهو أن الحوزة ليست لها بدنة  
فلا زاد على كونها تتعلق بالبيئة الأرض والمكانة بل بانها تتعلق بها لأنها لا يمكن أن تكون إلا في مكان  
يتمتع بمقتضى الشئ الواحد الحسن والقيح معاً فعله كما يكون التفرع على كل من العصور ولا  
يكون واحد منها قائماً في ذاته التفرع هل يكون في ذاته أو ما لم يتغير بعد الصفة  
والأمر من حيثها ومن التوصلية وعلى الثاني في فعل يكون التفرع في حوزة اعتقالات الأجزاء والعصا  
والعدم أو يكون التفرع في سقوط الأقسام في التفرع الحزم والعدم والتحق في ذلك لا يمتد إلى الأبد التفرع  
لولا ختمها في التعبدية فإنه معنى لما لا يجوز في التفرع بالثوب بانها في التعريف يكون مطلقاً  
وكذا هو التوصلية مع عدم التماسك بالثوب من التوصلية وفي الثاني في هذا القول الوجهية  
الأول ظاهر بل هو الجواز بان يتبعه في خاص وكلام الحكم أن عدم هذه الجهة التي في أن  
التفرع هنا في السقوط والعدم يتأخر في تمامته ثم سقوطه أو الأمر التوصلية لثباتها في التفرع  
الحزم كمثل الثوب والبدن وما لا يمتد إلى العصور فإن الأمر التفرع  
يتصور طرأاً ثم فعل يكون له على التفرع أو بمعنى آخر في الحق الوجهية وتوضيحه يقتضي بيانها  
اشتغالها بالأمر فالأمر قد يكون واجباً ومستحباً وإباحة منها ما لا يكون عينياً أو غيريها  
على أنها لا بد أن يكون نفساً أو مقدياً شيئاً أو مقدياً عقلياً وتصوره في التفرع  
ينظر فيها بما ذكرنا كالغور والآخر في المتيقن والخسوع والحيث والكنة في ذلك فتنظر فيها  
منه العيني والخيالي وكذا سائر الأقسام وكذا التفرع يتصور بما ذكرنا هنا من الصعود وبعد  
الغروب يعين الحاصل ما ذكرنا وبعد ما يرجع إلى ما جرت العروق في غيبته فالظاهر من  
صالحته أن يمتد إلى الأبد في كل الأقسام في ذلك العيني ونظر في الحكم فيكون أن لا  
الحال في الحوزة والعدم مستلزم للامتداد في ذلك الأمر كما ينظر في كل من الأقسام في ذلك العيني  
من جهة العيني والخيالي في التفرع في العيني أم لا في ذلك التفرع المزداد أو لا في ذلك  
يمكن أن يمتد إلى الأبد في التفرع الطبيعي وتوقع الأمر المتيقن والخيالي والتفرع على

في قوله متوالى يجب ان يعلم ان الامور التي في جميع الامور عينية لا يتوحد في قولنا ان الامور متوالتى بل هي  
بما لا يخرج من التوحد بل هي في نفسها واحدة كقولهم ان كل بعض هذا المثل هو واحد ولا يخالف  
وسر عدم الانفصال لان الامور ذات اصل واحد يكون لها هذا المثل ولو ان يكون لها ان شيئاً من  
قوله وقوله وعلى الاول فلو حصل التوحد بالامر بالبدل يكون هذا فردا للشيء في التوحد ذات  
ولم يحصل توحيده الى مسئلة الاستثناء بالاشتراك في الامور التي في فرد واحد فلو فرض  
مما قاله ان شيئاً يكون مورداً لاحدهما او خارجاً عن عدم التماثلات يكون مورداً لهما في الخارج  
فولما قد بقى الامر فيكون فردا للشيء وفردا للشيء ولزم قصد في التماثلين فلو انما كان  
يحل في مسئلة الاستثناء بالاشتراك او لا يشارك في التوحد يكون في التوحد قصد ان  
تابع فيكون ههنا في فرد واحد وقصد في التوحد التي بالاشتراك ما لا يجوز ان يترتب من ذلك  
فانما يكون القصد المقتضي تعصيه في التوحد فيكون هذا التوحد وهو صورة يكون  
توحداً في التوحد فيكون ههنا في نفس التوحد فيكون ههنا في التوحد بالامر بالبدل فيكون ههنا في  
الحاصل يكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
والامر ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
الاشاق عدم جواز ههنا في صورة التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
التي عدم جواز ههنا في صورة التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
المقتضية وسواء الامتثال بالامر في هذا الخارج في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
فلو انما كان ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
كقولهم ولا تعصيه في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
فما من شيئ في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في  
عند من عانكوه الامور المستمرة الى التوحد فيكون ههنا في التوحد فيكون ههنا في

[illegible]



متكافؤا هذا في الجواهر العقلية سواء كانت مستعمدة في مطلق وجودها والاف في الجواهر  
مطلقة ومنها النفس ومنها كذا هذا في الجواهر العقلية في العالم وما وجدوا كذلك في الكون  
المطلق ومنها النفس ومنها كذا هذا في الجواهر العقلية في العالم وما وجدوا كذلك في الكون  
في العالم المطلق ويعلم بان كذا هذا في الجواهر العقلية في العالم وما وجدوا كذلك في الكون  
احتياجها الى قاعدة التعيين او استلزامها لوقوع التوسيع كالتوسيع بقدر الجواب والتوسيع  
استلزامها لوقوع التوسيع او استلزامها لوقوع التوسيع بقدر الجواب والتوسيع  
العرفان التعييني ولا توجد فيها اذ لا التوسيع استلزامها لوقوع التوسيع بقدر الجواب والتوسيع  
فيكون من غير محل المطلق في المقتضى فيقول وصل والاف في الجواهر العقلية في العالم وما وجدوا كذلك في الكون  
العلوم فان كان الاف في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
لغرضه وصل والاف في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
يركض ولا تعقب والحق كونه هذا ايضا لانهم في العلم في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
في التعيين والعدم في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
منهم في التعيين والعدم في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
الجواهر حاكم في المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
وجد هذا في العالم المطلق فلهذا لا يلزمه في التعيين في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
لغرضه لا يلزمه في التعيين في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
هذا تعين في الامر والحق وكذا الحق في التعيين في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
الحق فانه لا يلزمه في التعيين في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
الحق في العبادات كالحكمة في العبادات كالحكمة في العبادات كالحكمة في العبادات كالحكمة في العبادات  
البيان ليس هو وجهه  
في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق  
في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق ومن وجد له في العالم المطلق

لازم لا كلفنا العباد ولا هم الشئ صحتها وكذا هي فاسدة أما الشئ فخلو الحيوة العقل لا يشترطها الوضوح فجوازها يكون العقل كما جاز أن يكون فيه تعقيد انتهى بما هو العكس كما في قول معلول لا تصل إلى الدنيا بالمعصوب ويلزم من هذا العباد ولا يجوز أن لا يصل إلى ما هو مستوفى الأمر تحقيق الحق إلى ما هو المعصوب بمعنى مطابقة ما بعد لا كلفنا الشوب بما هو المعصوب فالحق عدم الملائمة وأما الإخلال بالمنازع بغيره الحكم على أحد الطرفين الحق التوجيه وقد يكون التوجيه مع الأمر كما لو كانا متعلبا بالحق فخلو الدنيا تكون الحق الحق والخلاف أو التعارض على الأمر ولكن الشيطان قد يكون التوجيه مع الأمر وقد يكون مع الحق وأما الملائمة فالوجه مع الحق مع حيث هو كونه دولة من باب عدم الطبيعة ودلالة الأمر من باب علاقة الطبيعة والأول أقوى ولا يكون من باب الوجود لا اعتبار أعني تقديم المصلحة على المنفعة المنع الكلية ولا من كل منهما مقصدة ومنفعة وأما باب الإجماع أعني الإجماع على تقديم الحق الأمر على الأمر من بابها كالعبادة وإقامتها واستظهارها الكلية لا يعنى لتجميع جانب الأمر في بعض المقادير كوجوب الصوم في يوم المشيئة بإحدى العتبات فالوجه الأول والشكل وما هو من بابها الشاع تقديم الحق من الأمر ولون من عدم التوجيه مع جانب الحق من حيث الأول لا يكون الوجه الحق الأمر وإصالة الأمر لا يشترط تقتضى من العباد ولا يلزم ما حكم بكونه الحق الأمر لا يلزم ما الحكم بكونه من غير ذلك قال يكون من غير الحق وإصالة العبادة تقتضى عدم العقاب ويلزمه الحكم بكونه من غير ذلك لكن كما ذكره في بعض التفاضل بينه الأصلين من حيث الإجماع المركبة منها العبادة وإصالة الخادم على كونه المصلحة أصلا فتأخرت هنا الحق فيلزم الحكم بكونه من غير ذلك والحق وتكون التهمة المعصية والعصا والعقاب والعصم كما وأما ما لا يلزم بعدم جواز التفرقة فالأمر يرجع قاعدة الاشتراك ويلزمه الحكم بالفساد وتكون هي التهمة لا من الإجماع هنا مع أصالة العبادة لا اعتصاما بحال استحباب العبادات وإنما على أن ذلك هو الحكم المشكوك فيه لعدم محتمل الأمر إلى ما لا يؤثر هذا الاستصحاب معارض باستصحاب الحق فبما

ثانياً باسناد من الحكيم المشكوك فيه يدعى الصبيته لاجتماع الشك فيه كونه صديقاً او اعداء الصبيته ففسرنا سواء ولما يكون ذلك هو وضع الباطن الذي هو الحسن الظاهر المحض او لما يكونه هو العبد غير الموجود والوجود هو ما لا ينفك انفساً انفس الى هذا الصنف  
مقتضى مع هذا قد اوردنا في الاول كثره من جملات المصنفين وقد ذكرنا نخلها في الشرح وقد تكون هي الصبيته في الغالب وقد تكون هو العابد والعابد قد يكون عالماً وقد يكون جاهلاً  
اخر هذا ان القطع بين ادم او امرئ من غير ما هما يكون حكماً وانه المانع لا يتبع مقتضى التعقيب وقد برزنا ان الحق يقع المانع للخلق والجور على الاطلاق وقد برزنا ان الصبيته في الغالب هو حقاً كانه التوزيع على الحق وقد يكون بينهما اثر على كل واحد من الطرفين او كل واحد مع الآخر لا بد لانه المانع للخلق لا يمنع التسليم ويكون كالخروج من اماناً في ذلك  
تتمتع بالصبيته ويمنع من المانع للخلق الحكم بمعنى الفساد للظاهر من الحق يبقى مائة وعشرين  
لعمري يخرج من الغالب الصبيته كالحمة كالخروج من اماناً في ذلك المانع للخلق  
المانع للخلق وقدر احد هما اماناً في سابقه من الصبيته والفساد في ذلك المانع للخلق  
او اخره ان التعقيب على ما هي عاينها للخلق وانه العقلي يقطع اثره بينه وبين الاصل  
لا كثرنا  
في الاصل والاصل لا يقع الوجود او العلم في الحق  
الاصل عدمه ولانه لا يتبع في الاصل والتسليم في الصبيته والاصل في الحق  
لا يعلمه والاصل لا يعتد به البراءة ولا الاستعانة بالمانع كمن الاصل للخلق تقدم  
الحق والخلق يقع في اماناً فيه فاما اماناً في الوصل فالحق  
لا يكون مقتضى التوزيع مع كون الصبيته يقع المانع في الحق وعدمه وجه وجهه  
بأنهم بالصلوة في الباطن الموصوب فانه اعتباراً كونه اذ بان في وصف شايء مع حقيقة هذا  
الاداء وليس مقتضى الاصل والصلوات هي الحق الموجود فيها لولم يكون كالموجود  
وهو باعترافه وذكرنا في اوله ان المانع في وجوبه على حق يتبع الحام في تنهينها في ذكره  
في الحق المانع اذا لم يكون مانعاً بل جعله متعلقاً به وهو الاصل اذ اماناً في قوله مانعاً

وركانا المستحق هو المبالغ والتمام فيه يقع من طلبه  
فلا بد له من وجود الأول  
متعلقا بالامر هو لا زاد ولا نقص وإنما من عدم وجوده المتعلق بالطلب او عدم اشتقاقه  
وتقديره انما هو الامر والمورد بانما يكون متعصفا عن غير ما عينه المعتبر او ان يثبت ما كانت  
وهي ما كانت والنيل فاسد الا انما يشترط بعد التجهيز الاول فلا خلاف ان الامر بالمورد في الشرف  
والحمى وتقدرت عدم الجواب فيه وانما الاصل من العلم ان العلم لو كان لا مورد بالمرتبة  
اشتقاقا او احدا بالصفتين المتضادتين وهو ما انما لا يثبت في وجوده بالصفة فقدم امكان  
اثنان جميع انهما الصلوة في حقها في جميعها في حقها في عدم لا يكون الا في شأنا للفرق في العلم  
فانما لم يكن صحيحا لا ينفى موافقة الامر لعدم الامر ولا ينفى موافقة الجواب للمزوم  
اشتقاقا الشيء الواحد بالصفتين المتضادتين وهو في حق عدم الجواب عدمه من وجهين  
الاول بان يثبت بوجود الشيء وهو من وجود الاول التيقن بالصلوة وانما كانت المكشوفة  
وتقديره ان المتعلق هو لا فاد انما المكشوفة هي لا يثبت كون الشرف المكشوف متصفا بالصفة  
والثاني انما كانت الصلوة لا يثبت في حقها في جميعها في حقها في عدم لا يكون الا في شأنا للفرق في العلم  
فانما لم يكن صحيحا لا ينفى موافقة الامر لعدم الامر ولا ينفى موافقة الجواب للمزوم  
اشتقاقا الشيء الواحد بالصفتين المتضادتين وهو في حق عدم الجواب عدمه من وجهين  
الاول بان يثبت بوجود الشيء وهو من وجود الاول التيقن بالصلوة وانما كانت المكشوفة  
وتقديره ان المتعلق هو لا فاد انما المكشوفة هي لا يثبت كون الشرف المكشوف متصفا بالصفة  
والثاني انما كانت الصلوة لا يثبت في حقها في جميعها في حقها في عدم لا يكون الا في شأنا للفرق في العلم  
فانما لم يكن صحيحا لا ينفى موافقة الامر لعدم الامر ولا ينفى موافقة الجواب للمزوم











الطبيعة اما ان تكون متصفة بالحسن انما هي المتصفة بالوجوب بالاولى الاول فلا يصح القول بكونه الارض بالطبيعة معتدلا بقدر الارض المعقولة والثاني فلا يصح نفس القول كونه المعلق هو الطبيعة لا بشرطين تكون المعلق هو معتدلا وهو قدرتها لا بالاولى بل بالثاني كون الارض المعقولة معتدلا بالارض كونه لا يستلزم على الحكم الموضوعي اعني عدم تحقق الصفة بالشيء اما الارض المعقولة فبما كانت متصفة بالحكم الموضوعي المعقولة اسم كنه لا يستلزم في الحكم المعلق من الطبيعة شيئا لكنه لا يستلزم في الحكم الموضوعي من الطبيعة اعني حصوله في العلم ولا يتلوا الحكم الموضوعي في المعلق والاولى لا يوجب اعتبارا في الثاني بل يتوقف الاول والثاني لا يتوقفان ليكون الحكم في الاول لا يفتقر الى الحكم الثاني في الجواز والعقل وهو لا ياباه اتفاقا في المعلق وهذا الموضوع الثاني اذا لم يكن بالطبيعة عام بعدة وهو المسمى بالحق مستلزم للجواز والعقل والعبر وهو شائع وصح مستلزم لحق الفرض وعدم الاستلزام وعدم الاطاعة في العلم ويستلزم لحق الجواز كما سبقنا بان يتوقف بغيره ومعد كونه الارض بالطبيعة اسم معتدلا ولو ان يرقى التعادل في العلم لم يكن صحيحا وهو الحكم الذي هو الجواب عنه اذا كان الحق بما ذكرنا سابقا وما ينافي بالحق ما قلنا فيكونا هذا وانما هو الجواب عما ذكرنا سابقا من ان الارض الطبيعية متصفة في هذا الفرض وهو متوقف على حسن اقراده وهو في الفرض الجرم متعلق ولا يتوقف الطبيعة على حسن اقراده او لا وهو الجواب عما قلنا في ان يكون صحيحا في الجواز بمعنى ان لا يتوقف بما ذكرنا سابقا وما ينافي بالحق وهو ان حسن الطبيعة لم يكن متوقفا من اقراده بل يكون متصفة بالحسن في مفهوم اقراده والاكتيف يتوقف من الفرض والمباح ان المذكور اما التسحب والما حصره ان مفهوم ما نحن النكاح العقلي فهو شائع من حسن الطبيعة المذكورة في الاخراد لا من نفس الفرض والاولى ان سلكنا كونه الطبيعة متصفة بالحسن مستقلة لكن بعد تركيبه من الفرض وتتحقق في الحالة التي ذكرنا كسابقا في الذكران وهو امر متعدي اما ان يكونا حاصرا في موضوعه او شائعا في مضمونه عندنا في الجواب عنه اذا كان الحق بما ذكرنا سابقا وما ينافي بالحق وهو ان حسن الطبيعة في الفرض لا يكونا حاصرا في موضوعه بل في كسابقا في الذكران

والا يثبت عدم حيوانه على الخلق الذي هو جزء من الفرد على الفرد كما لا يثبت عدمه على الناس على الناس  
بل المقادير منها حيوانا وهو وجود واحد مع بقا الحقيقة وعدمه وارتفاع الاشياء في حقيقة  
سكنها كونه الطبيعة مصنفه بالحق سبحانه والخصوصية مصنفه بالحق  
سبحانه فكلين بعد كونهما وجودا وجودا فاما ان يكونا نفسا اربعا او اثنين اربعا  
يقتضيان ان يكونا على وجه الشايد اربعا اربعا ومنه فاما ان يكونا على وجه الشايد اربعا  
عليه اربعا اربعا ومنه فاما ان يكونا على وجه الشايد اربعا اربعا ومنه فاما ان يكونا على وجه الشايد اربعا  
اذا لم يكن من غير ان يكونا على وجه الشايد اربعا اربعا ومنه فاما ان يكونا على وجه الشايد اربعا  
في المقادير فلا يمنع عقلا في الحكم بكونها موضوعين على مقادير صفته ولا يضر هذا  
الكلام في توصف المقادير كونه الشايد بقية الحواس ووجهه وان كانا على وجه الشايد اربعا  
الحوان وركبوا لكونهم في الشايد والوقوف في الفرد والوقوف في الفرد والوقوف في الفرد  
نفس الطبيعة من الكون المطلق والوقوف في الفرد والوقوف في الفرد والوقوف في الفرد  
بالمرق من جهة هذه الطبيعة ومقتضاها بالمرق من جهة طبيعة العصب او بالذات  
تماما يكون متعلقا بالوقوف في الفرد او بالذات كما يكون المتعلق بها الفرد كلفه احد الاماكن  
هو هذا لاشياء عرف في الوجودية والوقوف في الفرد والوقوف في الفرد والوقوف في الفرد  
لاوتقنا الجواب بقية الاشياء

التي يكونه هو اعمد سياسي حيث كونه منشأ الحرك وبغيرها بالذات او هو ما  
 كونه مقدمة لطبيعة اخرى بل انعدم الدليل على الجواز كما يكون له اذ لا يستلزم الحلا  
 المعقولين يتحقق الحيوان ويوجب ابتداء حتى يثبت التقييد  
 المخلو من كونه البشري بل الامر الذي يكون مطلقا كقول بل ولا يصل في الماد البشري  
 والحق انه يمكن بل ان احتمالات اول كون الحيوان على الطبيعة في ضمن هذا الفرد  
 لا يمكن الفرد والخصومة في ذاتها والذات كانت لكل اول قبل الطبيعة لا السلوة في  
 تمام قوله لا يصل في تمام الثالث كذلك لا يمكن اولا من الكون بل اول هذا هو

الطبيعة من حيث هي شاملة. ولا بد من الطبيعة مستلزم لمجيئها فمقتضى من حيث هي  
في الجملة التوصلية فيصير على المعقولة عن الطبيعة الموجودة في هذا الفرد الناشئة  
تتبدل كذلك في التبدلية كما في المثالين الآخرين والآخر اجماع المعقولات المتعينة  
بشيء واحد. وهذا الثالث انه موجود لا من ذاتها من كون الفرد مستقلا في الذات  
موجودا بالطبيعة لايجاد الماهية عن الطبيعة مع حيث هي في ذاتها لا في المثال الآخر  
وجها في ذاته لا في المثال الآخر. لا بالطبيعة من حيث هي لا في المثال الآخر ولا في المثال الآخر  
كونه شاملا له ولا في المثال الآخر ولا في المثال الآخر. لا في المثال الآخر ولا في المثال الآخر  
الطبيعة من حيث هي شاملة. ولا بد من الطبيعة مستلزم لمجيئها فمقتضى من حيث هي  
في الجملة التوصلية فيصير على المعقولة عن الطبيعة الموجودة في هذا الفرد الناشئة  
تتبدل كذلك في التبدلية كما في المثالين الآخرين والآخر اجماع المعقولات المتعينة  
بشيء واحد. وهذا الثالث انه موجود لا من ذاتها من كون الفرد مستقلا في الذات  
موجودا بالطبيعة لايجاد الماهية عن الطبيعة مع حيث هي في ذاتها لا في المثال الآخر  
وجها في ذاته لا في المثال الآخر. لا بالطبيعة من حيث هي لا في المثال الآخر ولا في المثال الآخر  
كونه شاملا له ولا في المثال الآخر ولا في المثال الآخر. لا في المثال الآخر ولا في المثال الآخر

[illegible]



الأمور به هذه الطبيعة المركبة من الأجزاء كالنار والبرق والشمس والشمس  
 ولا ريب أن هذه الأمور ليست لها أفراد للمركبة فربما لا يكون لها نفس مستقلة  
 ونفسها وكذا في الطوائف فتقول لا تتصل مع المركبة العنصرية يكون لها من هذه التركيب  
 الذي هو قوة المصلحة المركبة لا بشرية شئ ولا غير في كونه الشئ بنفسه بالذات وهو با  
 لا عمل الفردية والمقدسة مستقلة به وهكذا في كل جزء وشئ يكون له أفراد متعددة من نفس  
 غير وجوده  
 فاجتماع الأمر بالنفس في شئ واحد مع كونه الخبايا هو الأمر  
 السبب نفسا الخلف كما دخل الماء في النفس بهذا العقل يكون ما موردا بالخروج ومنها  
 يكون سكونا باحدا السكينة وكما من دخل في الصلوة في الماء والنفس فيكون ما موردا  
 بالانتماء وعدم الخروج ومنها عندا ويكون سكونا باحدا السكينة ويرتفع الآخر وهو  
 أهل اليقين ان كان لا لا يخرج من العقل عدم الخوار من حيث دخل في الخطاب لا لعدم القوة  
 لا لعدم السكينة هو الشئ في الفعل واستحقاق العقاب في الشئ لا لا ومنه هنا  
 لعدم عدم السكينة لا لا الشئ في العقل عدم استحقاق العقاب لا لعدم عدم الشئ  
 المقدمه عندا من في الأول يكون ما موردا بالخروج ولا يكون منها عندا يكون الخرج في كل  
 التبعين وفي الثاني يكون ما موردا بالخروج في كل ذلك هو حق الناس وانما  
 الصلوة حق الله لا أول مقدم وهل يتوهم العقاب في الخرج في الأول وقيل الصلوة  
 في الثاني لا قال بعض في الأول والثاني وبالثاني في الأول والعقل عدم الخرف في الثاني  
 والثوب هو الثاني ليس في الخرف عدم الخرف من عدمها هو الأول لئلا الخرف في  
 الخرف من عدمه

فانتم في الثبوتات والمطالعات اختلفوا في ذلك لثبوتها في القول  
 في وضع المطالب يقتضي رسم مقدمات في شخص العباد من المطالعة محبة  
 ومصادقا فالعبادة تطلق على ميتين اول ما احدثت للعبادة لا الصلوة  
 وامثالها ومقام اطلاقها هذا كيش منها في الحقيقة الشرعية من ان استحقاق العقاب  
 العبادات في الماء في المسجد ثم هذا يكون معنا ما لا يثبت حقيقة ان الخبايا قبل ما لا يكون  
 في العبادات وبالثاني في المطالعة ومنها ما في من ان هذا يدل على الفساد ثم لا يدل  
 بالاول في الصلوات وبالثاني في المطالعات والمطالعات ما لم يكن كذلك انما في  
 ما يشترط في توثيقه قصد الشرب فعدم هذه المصلحة عبادة سواء كانت اجبية  
 مستحقة بذلك كالصلوة وامثالها لا كالمطالعة فعدم الواجب والسحب وكذا  
 السكينة فاما لوجه عبادة وهو كونه ما موردا به لا ما لا يستحق في وقت توثيقه  
 اعني الشرب من هذه الجهة يشترط قصد الشرب وجهه معا ليدبر اعني كونه متشا  
 في ليدبر في وقت توثيقه هذا الاش لا يشترط قصد الشرب ومقام اطلاقها هذا المعنى  
 منها في السكينة ان عبادة والمطالعة لا يشترط في توثيقه قصد الشرب فعدم  
 يشترط في قصد اطلاقه قصد الشرب ويتوقف على قصد كاشف الثبات سواء كانت  
 اجبية مستحقة من ذلك كالمطالعات الزائدة على الواجب والاستحقاق لا لا في  
 المطالعة توثيقه الواجب والسحب والعبادة بالمطالعة لا لا تشترط جهة العبادة في  
 المطالعات توثيقه الواجب والسحب لان هذه الذوات لم تعد العبادة بل احدثت  
 لتوثيق انما المطالعة توثيقا في الثاني فالاولا خصوص الثاني والمطالعات كالتسبيح  
 والحق انما هو موصوف بالخبايا مع ان عدم الخبايا في مثل السكينة من جهة عبادة في عدم  
 جهة السكينة من جهة الاجبة فان من السكينة بقصد انه يصيب في الثاني وما  
 به لا يصح سلب ابتداء العبادة عنه لا يقال في ذلك ان يقال السكينة ليس بعبادة لا  
 تقول موضع العبادة في ليس نفس السكينة بل مع الجهة المذكورة ولا ريب في علم

مطلوب الشرب



معرفة سابعها عنه وهو معلوم على تبادر الأول من لفظها والملاصق قال في اللغة عبارة  
من العبودية وانما يقتضيه وهو ما من الأول وهل يكون حقيقة فيتم ما على سبيل اشتراك  
اللفظ إذا لم ينعى أو نحو الثاني فلا يصلح أن يكون موضوعا أو محققا في وقت  
في ترتيبها هذا وهذا التعريف صوابه كانت متضمنة لفظا لا في اللفظ في سواه كما ارتبته  
كالضرورة أو كالتأخر وسواء كان أمرا أو فعلًا أو لا بد له من كونه فعلًا أو كونه  
المتعلق أو تركه لم ينعى عنه كونه وما ذكرنا من الصعوبة في الفاسد كونه ترتيبا  
موقوف على فصل التعريف في حق القول بكونها موضوعا للصعوبة ومع ذلك  
منها المعنى الأول والملاصق خلافا لغيره في التسمية بينهما عموم وموحد في وقت  
العبارة فيما أحدث للعبارة في وقتها فلو كان في الملاصق ما لا ينعى في وقتها  
والصعوبة واجبا عما ينعى بقدر الواجب والمصعب  
توضيح ما في الملاصق من قوله علم أنه كونه عبارة من قدر معنى أمرا لا جمل أو فاعلا  
الاطاعة كالصلوة فاما هذا وقد علم أنه كونه عبارة من قدر معنى أمرا لا جمل أو فاعلا  
من كونه حصول الشيء واللفظ سواء كان فيه اعتبارا أم لا وسواء كان الشيء فاعلا أم لا  
أم لا وقد علم أنه كونه عبارة من ملاصقة معا مستقلة بمعنى أنه في جهة ان استقلال  
كالخروج والدين وقديما كان كونه ارتباطا في معنى كونه جهة التوصل موقفا  
حصول جهة التعبد كالضرورة وقد يكون هذا الشك وفي صيغة الشك هل  
مقتضيا فعل الخاتمة بالعبادات ويشترط فيها البنية والمباشرة التسمية أو بالجهل  
وكذا يشترط في معرفة الكلام في هذا الأصل مع جهة ملاصقة الأولى في الأصل اعتبارا  
الثانية فلا أصل للفظ بمعنى الظاهر المستفاد من أمرا كونه في اللفظ أو في التسمية  
من الدليل الشرعي فالحق أنه الأصل الاعتباري يقتضي الجاهلية بالبيان  
يعرف كونه مستقلا من موطن فاعلة البنية والمباشرة التسمية وذلك لا بد من كونه  
ومعها يحصل اللفظ بالاشتراك وبدونها واحد هو الاشتراك على الشك وقاعدة

حيثما

الاحتياط والاستصحاب يقتضيان الحكم بالمباشرة مطلقا سواء لم يعلم العرف من الأصل  
مع الشك فيكون ملاصقة صرفا وملاصقة كذلك في العلم العرف من الأصل مع المصلحة  
مطلوبة مع الشك في أن حصول هذه المصلحة هل يكون مشروطا أم لا من حيث  
من التعبد في الأمرين في الأمرين سواء علم بكونه واجبا أم لا أو متدبرا أو مشكوكا  
نعم في الثاني يخرج فاعلة الاحتياط والاستصحاب في جانب العلم بالضرورة  
مقتضى ذلك لم يعلم بكونه مشروطا بل علم بكونه جهة التعبد في التوصل مع الشك في  
إلزامه في الاستقلال في مقتضى الأمرين لا بد من كونه ملاصقة بالضرورة لا بد من الأول  
يكون الواجب شيئا واحدا في الثاني يكون شيئا واحدا في الأصل بناء على التسمية  
التي لا بد من فهم جهة التعبد والشك في حصول جهة التوصل هل يمكن بكونه متوقفا  
إلزاما أم لا في حق ما يمكن أن يكون هذا فاعلة الأمرين ما مؤلف به فيكم بالتوصيات  
الاحتياط من ذي المحرومة وقاعدة الاحتياط وذلك في وجوب والسلام في  
الصلوة فاعلة كونه واجبا متوقفا وحصل الشك في التوصل للصلوة التي هي أمرا  
بما عرف هل يكون وجوب الفعالة والصلوة لا يوجب العقاب على تركه أم لا في وجه الشك  
المادة الصلوة به وتر صيغته أم لا يقتضي التواعد في هذا الحكم بالاشتراط لم يحصل  
الشك في الأمرين والدين في وجه التوصل الشك في جهة الصلوة هل يكون  
موقوف على ذلك والسلام مع فصل التعبد والمباشرة التسمية فاعلة جهة التعبد  
واجب مستقلا لا أصل له في مقتضى أصل التواعد في أصل الأمرين من المكلفين الزاوية  
إلى خطاب الفاعلة بالكلية كقول توحى للصلوة وحصل الشك  
في كونه مشروطا بالنية والمباشرة التسمية لا فاعلة مقتضى اشتراط مباحة من  
تعلق بها خطاب كونه الخطاب فاعلة سواء كان مقتضى العلم والمباشرة علم  
أو لا من كونه واجبا أم لا مطلوب شيئا واحدا لم يعلم من العلم وهو شرط واستعمال  
الامر فيه خطاب وهو من جهة مقتضى كونه فاعلا أم لا من جهة اشتراط

النية يقتضي فهم بل من الفصل فاعلة الاحتياط مقتضى طلب نفس الطبيعة من حيث هو سواء  
كان مع الفصل أم لا وذلك للاصل وعدم جهة فاعلة من كونه في الأصل أم لا  
اللفظ فلا يقال المكلف موقوف على الاشتراط ولا يقتضي في اللفظ ولا في كونه  
لولا مقتضى سائر العقاب على التعلق أو التعلق في الفعل فاعلة مقتضى اشتراط  
لولا مقتضى سائر العقاب على التعلق أو التعلق في الفعل فاعلة مقتضى اشتراط  
تعلق الخطأ بالبيان كونه مقتضى سواء كان مقتضى كونه مقتضى جهة كونه  
وهو مقتضى عدم اشتراط وهو من جهة مقتضى كونه مقتضى جهة كونه  
الأولى مقتضى عدم اشتراط كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
أو كونه مقتضى عدم اشتراط كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
مقتضى عدم اشتراط كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
قال بعد من في الأول وجه مقتضى عدم اشتراط كونه مقتضى جهة كونه  
بواسطة الإجماع المتكافئ ومن لا بد من الحكم بأحد الظاهرين  
في كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
في الأصل فاعلة كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
في عدم مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
قال بعد مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
صرفا مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
أكثر مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
مع البنية وهو مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
هذا إذا كان مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه مقتضى جهة كونه  
الدليل في جانب ذي المصلحة لبيان معنى أمرا كونه فاعلا أم لا كونه مقتضى جهة كونه

أخرى



هذا المشكوك في جعل النطق بالاعتقاد أو نفي التكليف ما يتأخر به من غشك  
الاعتقاد فقامت تارة بتعيين الحكم بالاشتراط لهذا إذا كان الدليل الباطن على وجوب  
هذا المشكوك في جعل النطق بالاعتقاد أو نفي التكليف هذا الذي ذكره صلا في كونه ما وصل  
النتيجة لاعتقادنا لطلعت وحله على المدعى في الأول على الوجوب الغيرى وهو جاز  
وفي الثاني على جعل النطق مستلزم للتعيين والاطلاق بتعيينه وفي الثالث على وجوب  
على المدعى مستلزم للمدعى والاطلاق بتعيينه فثبت أن الثاني هو الصحيح  
بعض الاعتقاد الشرعيه مضافا الى ما ذكرنا فاعلم ان بعض الوجوه على كون  
في الامام العبادي وتسمى الحكم بالاعتقاد في الأول قوله نعم اطيع الله واطيعوا  
الحج وجملا مستلزم لان الاطاعة في العرف هي طاعة الامام وربه على وجه  
وليس معناها الا كونه اياتا مع النية وفيما كان الاطاعة عرفا هو اقام  
على طاعة الصادق ومن لم يوافق على ذلك في صدق معاليها في الحاصلات من دون  
استلزام النية فلو ان في الحاصلات من دون النية لاجل عدم وجوبه من جانب  
الحول ولا اشتراطه بيد في العرف انما ان مطيع وعلم ان في العبادات استحياء في  
المستحيين واجبا في الواجبات لا يستلزم بالاعتقاد في طاعة وجوب النية مستلزم  
للدرك لا الاستلزام لاجل اشتراط النية في اقام المشيئة موقوف على صدق  
الاطاعة وهو موقوف على الصلح بغير صدق اقام من اشتراط النية و  
العدم واثباتا كاشتراط موقوف على كونه وهو دور ثانيا بالظاهر  
الامام عن اطاعوا هو الوجوب الفعلي ويكون مقتضا ان يوجب نية الاطاعة في  
النية في الامارة ثم ولان العلق على الترتيب اتمنا والامور به الثاني فثبت  
والمسألة لا يجيد والله فخلصين لادله وجب الاستدلال في ذلك فثبت  
الذي في الصدق من الامام العبادي على وجهه كذا في حله ولولا ان كان  
بلا عا ما لا يسلط الامر لعدم تحقق غاية وهو معنى اشتراط النية وكوت

الاول

الاول في الامام العبادي وروايت ايات الا ان فيها جمع واجبا الى اهل البيت  
ولا خلاف في حكمهم وحكمنا وفيه اوك انما اذنت في حكمه ثبت في مقتضى  
بالاستصحاب حتى يثبت النسخ واثباتا في ذلك الا يرد ذلك في العلم على  
في عدم نسخ هذا الحكم لان النسخ هو الحكم والامارة منه هو عدم الرد والامارة  
ان السجدة لو كانا ما سوي بالعبادة على وجهه الا خلا فثبتا باسناد اولي هذا  
الطعن الثاني ان فيها جمع يصدق على الصلاة وطاعة في العبادات المتيقن هو  
الاول ومع ذلك كون المراد بالشيء هو على وجهه ومع ذلك كون الحكم  
بهم وفيما ان الجمع هذا هو على العموم كان العمل على المشيئة المستلزمة من كون  
العبادة والجل على الصلاة النية المستلزمة للتعيين بين المكلفين فان  
للمعجم في العمل على العموم وهو المطلوب واثباتا بانما اذنت في حكمه ثبت في مقتضى  
في اعتقاد الاستلزام الثاني ان الاستدلال في اقام موقوف على استناد العموم  
اكتفاء للنية في الامارة وهو ما لا يكون من هذا المعلق وهو من جهة  
العهد وهو الامارة المذكورة في ذيلها كالمصلحة وفيه هذا ويكون من النسخ  
هو اجماع موقوف على عدم تاييد العموم متعلقه وفيما ان العمل على الصلاة موقوف على  
العبادة وهو الذي لا يصح على العبادات مع انما اذنت اشتراط النية في اقام  
المعصية يثبت في غيره بالاجماع المركب لان المانع كالسبب في الظاهر من جهة  
في الصلوة ايتم ولكن به عليه ان يفي في الامارة ثبت كونها بعبادة واما الا  
المشبهة كما هو المخرج فلا يتم الا على المركب الذي انما انتم في اقامه الامارة  
النتيجة لكونه اقام حقيقة فيه وعلى وجهه في اقامه من جهة في المشتبهات  
والواجبات المعصية بالاجماع المركب المختص انما العمل على العموم مستلزم لتخصيص  
النصف او اكثر من الامارة بالاجماع المختص وفيما ان اكثر الامارات لا  
يكون من ايات الامارة يكون من ايات الادسار كقوله نعم اطيعوا الله واطيعوا

مع الثاني وعلى فرض عدم الترجيع يكون الامام سليما عن المناقض الثالث انما خبرنا  
قوله لا عمل الا بالنية واما الا عمل بالنيات وجملة استندت الى العمل لا يكون حقيقة شرعية  
بل ثبات على معناه النعوى والعرف في غايته المبادى من العمل الشارعي مطلقا والامارة من النية  
تصدق التعريف بناء على ثبات حقيقة الشرعية في اقامه كونه في اقامه من المعنى النعوى  
العرفي في العمل على الحقيقة كذا في الحقيقة بد وحقايل بد من التصديق المطلق واقر بالحق  
هو المعصية لكون العمل عليه نية النية والكل في حقه في الشافعي مستلزم لتعين  
الكل في نظر الاقران بالالحقيقة التي هي مستلزمة في الوجوه والصحة والكل في  
يعين كون النسخ حقيقة من جهة نية نية العمل عليه وهو المطلوب وفيما ان نية العمل  
كما اعتقاد به في المناط هو الاقرب الى العرفية من اقامه الاستدلال في نية الحقيقة وهو هذا  
مع التكاليف والوجوب والشروع في العرف كايضا لا يطبق الا في ذلك ولا مدعى الا في ذلك  
ولا سلطان الا في ذلك ولا طعام الا في ذلك وهكذا فانما يثبت في ادب في سماع مع  
قوله لكل امرئ ما نطق في نفسه كون هذا الكلام احدا واما في الحقيقة العرفية في  
سلطان عدم اقرانية العمل على النسخ مستلزم لحيات الامارة في تخصيص اكثر من  
النصف من جهة المعاملات اهل العمل على المناقضات اهل النية على العبادات المعلقين  
على ان العفة تابعة لمقتضى العمل على ما ذكرنا فاقوا في سلطان عدم اقرانية العمل  
الامر بالمعصية في العمل على الاستدلال بالامارة العرفية كما هو موقوف صدق اقامه عرفا  
على النية وقدمت في جواب عنه في العبادات النسخ او يقع الكلام في غير ذلك  
في بيان معناه هذا عند المكلفين والعقائد العلم ان المعصية على السليمان في بيان  
مواضع الامارة وعند الفقهاء بعبارة على سبيل المثال لا يكون العمل احدا وبعده  
الامر بالمعصية والامر بالمعصية او في اجماع في النسخ اذ لا يكون العمل احدا وبعده  
المعصية من الامر بالمعصية او في اجماع في النسخ اذ لا يكون العمل احدا وبعده  
هو الاول سواء كان هو الواقع كما هو من جهة المعصية او كان هو من جهة المعصية

انما مناطه لذهب الامارة من كون الامارة حكم تابعة للمصداق لا فائز على معصية  
الطاعة بالنسبة الى وجهه الا خلاص وهو النية الى الامارة مشتركة الوجود في بعض  
سبب التميز في الحكم وترجع بعضها على بعض وفيما ان الامارة في المقام  
مقام حصر لدواعي الامارة الواجبة الى العبد والمصداق ذاتا في حقه وفيما  
بانتم يجب تخصيصها فلا يكون من العمل الاستدلال في اقامه ان الظاهر  
هو الامارة العبادية لا العمل على معصية العبد في اقامه المشكوك وفيه  
اقنا في اقامه على ما ذكره في اقامه الامارة في اقامه على ما ذكره في اقامه على ما ذكره  
ففي اشتراط النية في اقامه القول بالاشتراط المباشرة دون النية والنية بينهما  
مورد من جهة الامارة الاول ان الاطلاق كعمل في اشتراط النية وفيما ان  
ثبتت اشتراط النية في الصلوة وفيها ما ذكرنا في اقامه اشتراط النية في الصلوة  
الامارة انما هي حقيقة معصية الصلوة مع النية وفيها ما ذكرنا في اقامه اشتراط  
الصلوة في اقامه على ما ذكره في اقامه النية ومادة الجمع هو الصلوة بدون النية حيث ان  
الاطلاق قد دل على صحتها لا يثبت في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه  
الا مستلزم في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه  
التعريف في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه  
لهذا الاطلاقات يكون صلافة لسلطان الاطلاقات اقامه في اقامه في اقامه في اقامه  
يتركب التعريف في اطلاقات حتى يثبت ترجيح التخصيص والتكس او الفصل  
ولا ذلك هو المطلوب في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه  
الثالثا في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه  
علم التي جمع يكون اصولا اعتبارا في مع الامارة في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه  
اشتراط النية في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه  
تاما ما لا يكون اطلاقات معصية بالنية واما جازا في اقامه في اقامه في اقامه في اقامه

ثالثا



وهذا الثاني سواء كان موافقاً للظاهر أو لا كان مستلزماً له أو لا كان شيئاً  
أم لا كان شيئاً على ما ذهب من قال بعدم كون إثباته في مورد من الوجوه الظاهرية  
مورد الواقع والثاني هو أنه لا بد من أن يكون المستلزم من المصوب والتفصيل على ما  
يكون الظاهر والواقع وإثباته مستلزماً على الثاني فهو ضرورة عدم كسفه في الفرض أو  
المطابقة لما في الفرض مع القول بكونه إثباتاً للمصوب في وجه الظاهرية من الواقع فيكون  
وإنما في صورة الخالف مع عدم القول بما ذكرناه يكون مستلزماً ويكون مستلزماً ويكون  
صحيحاً عند الفقهاء من غير أن يكون في صورة مطابقة لما في الواقع في وجه الظاهرية  
فقد حكم بالسقوط بناء على عدم اشتراط العلم بالوجوه وبغيره ويكون صحيحاً عند الفقهاء  
دور المحكيين والمنسحبين من المذهبين عموماً وجهه وإنما في وجهه ذكرنا لأن وجهه  
على الواقع في هذا المذهبين والظاهر في وجهه ما هو في وجهه مستلزم كون النزاع فعلياً  
بناءً في بعض أقسام الفروع المذكورة بين الفريقين وهو تحقيق الصحة بعد كسفه في كل  
في الصلوة مع استصحاب الطهارة عند المحكيين ودون الفقهاء وأما وجهه عند المحكيين  
على ما قد ذكرنا من الظاهر في وجهه وعند الفقهاء على ما قد ذكرنا من وجهه عند الفقهاء  
فانظر في صحة ذلك في الحد بالواقع عند الفقهاء ثم من الواقع في وجهه ذكرنا لأن وجهه  
المستلزم من الثاني وذلك لعدم صحة وجهه في وجهه المستلزم من الثاني  
سليم من وجهه المستلزم من الأول والحد بالظاهر من وجهه عند المحكيين ثم من الظاهر في وجهه  
كالصلوة مع اعتقاد عدمه في سنة من وجهه في وجهه مستلزم من وجهه في وجهه  
الظاهر في وجهه المستلزم من وجهه في وجهه مستلزم من وجهه في وجهه  
المحكيين في وجهه مستلزم من وجهه في وجهه مستلزم من وجهه في وجهه  
لم يكن لهم مصوبة ولا صلوة مع القول بالإجزاء وجهه في وجهه مستلزم من وجهه  
عند الفقهاء فلا بد من كسفه في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
بين المذهبين عموماً وجهه في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه

الأجزاء

الأجزاء فإنه يجمع عند المحكيين ودون الفقهاء واقتران الثاني في صورة مطابقة  
الواقع ودون الفقهاء مع القول بعدم اشتراط العلم بالوجوه وبغيره في وجهه عند  
الفقهاء ودون المحكيين ومما ذكرناه في وجهه إذا عرفت ذلك فاعلم أن استصحاب الفقهاء  
لذلك ما هو في الأول ما لا يجب معه الفقهاء في وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه  
ما يكون مستلزماً لاستصحاب الفقهاء الثالث ما هو مستلزم من وجهه الفقهاء ولا يكون  
مستلزماً من وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه  
الفقهاء في وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه  
الفقهاء ما لا يكون مستلزماً من وجهه الفقهاء أو استصحاب وجهه مستلزم من وجهه  
بنفسه بالواقع في وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه  
بالصلوة الواجبة للصحة فإنه مستلزم من وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه  
مما هو في وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه المستلزم من وجهه  
وليس الفقهاء وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
النزاع بين الفريقين في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
أن يكون ليا يفتي اتفاقهم على كون الصحة هو وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
المحكيين أن يكون وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
فقال المحكيون استصحاب وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
الامر الواقع في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
عبارة عن ذلك وذلك وقال بعض يلزم كون المحكيين كلاً من وجهه مستلزم من وجهه  
مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
الفقهاء في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
تفريق الكلام في أصل الطلب بينهما في الثاني من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
والحاشية على ذلك ما لا يتوقف على وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه

الأجزاء

التي لا تتعلق به فيكون حراماً ما عدا ما كان الصحة حاصله لا بد من شأنه أن يستلزم الفقهاء  
لتحقق العزم لما فيه ولا يحتاج إلى هذا في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
بالفقهاء لا يكون هو المعنى الاصطلاحي بل المراد به هو التقيد وإثباته سواء كان في الوقت  
أو خارج الوقت لأن الفقهاء قد يكون مستلزماً للفقهاء ودون ما ذكرناه في وجهه مستلزم من وجهه  
التي تستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
للهامد وقتاً للصواب وذلك لعدم صحة وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
لا يكون له بدل كالصحيح في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
عند الفقهاء ولا يفتي أن النزاع بينهم إنما هو في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
أما وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
عند المحكيين في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
اعطاء الدوام في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
خلقه في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
أما وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
وإنما لا بد من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
المحكيين والحق في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
في أصل الطلب والحق في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
المشايخ ومن قبله في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
ولصحة السلب من الصلوة مع استصحاب الطهارة عند وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
عند الفقهاء في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
للهامد الواقع في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
لعدم الجامع الثاني في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
فما حقق في مقامه ما لا يفتي في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه

الأمارة

الحقائعات فلا يجمعون وهذا يكون استصحاباً لها في المعنى المذكور من باب الفصل من المعنى  
اللعن في ذلك العزم أو يكون من باب استصحاب العزم في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
الاستصحاب ما في الثاني وذلك الوجه الأول الأصل بينهما في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
بالفقهاء في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
مما هو في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
به في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
الأول في الثاني من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
المحكيين مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
العقد الآخر في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
اللعن في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
عند الفقهاء لا المستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
الفقهاء من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
الظهور من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
في الثاني والثاني في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
أما الأول في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
فقدان مع الظن واعتقال المحقق لا يقول له أنه وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
أو شيء من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
يجمع أن يقال إن كان فساد وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
اعطاء وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
حتى يحصل القطع بعدم الفقهاء ولو قلنا بأن الحكم بالصحة في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
يجوز الاستدلال به في وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه  
الخطأ أن قلنا يكون إثباته مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه مستلزم من وجهه

الأمارة



والاكتفاء في تاسيس الاصل في العهدة والفساد في صورة الشك قالوا ان  
لا بد له من ان يشك في هذه الحجة فيكون مقتضى الصحة وجوب عدم  
الاصح منه فيكون عدم الصحة في عدمه ونهزم وناسد كما عدم الدليل على الصحة  
الحكم بالفساد فيكون ما زاد فيه من الصحة فيكون مشكوكا لوجوده معارض  
كالهوى والارادة من مقتضى الاصل والمقول بان الاصل هو الفساد فاسد كونه وجوبه  
هو الصحة كما يجب من بعض في صورة الشك في العهدة مع ان مقتضى عدم الشك كونه  
وتكفي الغاية وكيف كان الكلام في تيقن في مقامين في الحكم التسليل اعني  
والقديم فالوشت في كون الشك عينا او معاملته هل يكون الاصل مقتضى الجهم  
ايتا نراوا با حصر يقتصر من صيغة العلم التفتيش بالاول في الاول وبالشاف في الثاني  
ما حقق هذا التفتيش فاسد لان الحاد من الاصل ما ان يكون هو الاصل الاول في  
القديم بينهما مع التبع التبع في ثالث التبع في ثبوت لاد وكذا الحاد من الاصل هو  
الاصول المعقد فالحق الا با حصر في بعض الصور فيها الشك في اذ شوا وعقله فيما  
كان هي المنفعة حاليه من امارات الحسنة والقديم في بعض الصور فيها مع التفتيش  
توضيحه ان الشك في المعاملة قد يكون من ذهابه بوث فيكون الشك في شرعية  
القديم في الحس في بيع الصرف فيحصل الشك في ثبوت ذلك التفتيش هل يكون صحيحا ام لا  
بعد العلم بصحة ثبوت ما عني بيع الصرف مع التفتيش فيكون الشك في ثبوت الشك في ان  
بيع المعاطات هل يكون صحيحا ام لا كما ان الاول فيكون في سائر الاحتمالات ولو لم يكن  
صورة الشك في الشرعية فاما ان ثاب في المشكوك في اصل المعاملة ام لا في الاول فما  
ان يكون ايتا ان اصل المعاملة يقتضيه من قبل في الاصل او يقتضيه من معاملة ظاهرة  
او واقعية في الاول فيلزم لاسان البراءة من العقاب والثالث الشك في حرام لعدم ثبوت  
الواقع والثاني في ثبوت معاملة صحيحة لاسان الاحتمال وكذا في العهدة مع عدم  
كونه ذاتا راسخا وعلى الثاني فيكون ايتا ان اصل المعاملة يقتضيه من قبل في الاصل

فيما

فيما لا اصل للبراءة ولو لم يتا من مقتضى ان معاملته صحيحة في الواقع او في الظاهر فيكون  
شكيا ايتا الاول لعدم ثبوت ما راداه الشيخ في اسحق بن عمار عن عبد الصالح الجاهل  
في ما عني اصل عدم الشرعية في ان يدخل المشكوك في اصل المعاملة ام لا في  
الاول فما ان يكون ايتا ان اصل المعاملة يقتضيه من قبل في الاصل او يقتضيه من معاملة  
كانت معاملته صحيحة ظاهرة او واقعية موقوف على ما يكون اذ هو من لاسان حقا  
الترقي وحسن الاحتمال في الاول فيلزم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
مقتضى التفتيش في الثالث في ثبوت عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
الاحتمال في الثاني فما ان يكون ايتا ان اصل المعاملة يقتضيه من قبل في الاصل او يقتضيه من معاملة  
او يكون يقتضيه من معاملة صحيحة ظاهرة او واقعية في الاول فيلزم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
فيلزم لاسان عدم الشرعية في الثالث في ثبوت عدم ثبوت كون الواقع كانه واقعا في  
اعني الشك في الواقع فما ان يكون يقتضيه من قبل في الاصل او يقتضيه من معاملة  
ظاهرة او واقعية في الاول فيلزم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
المعاملة وكذلك الامر في العهدة في الشك في العهدة كالمشكوك في ان السورة في ان  
في السورة ام لا في السورة في عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
ويستدرك في التصديق كما في صورة الشك في البيع فيلزم هب العلم بالبراءة  
الاحتمال هو نادر في ثبوت الاتيان في ثبوت مقتضى عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
شكيا لكونه موقوفا لاسان الظاهر في ثبوت مقتضى عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
تدبر مقتضى عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
الاحتمال هو نادر في ثبوت الاتيان في ثبوت مقتضى عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
فحقق للشك في ثبوت مقتضى عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
ظاهرا لمقتضى لاقتضاء الاصل عدم الوجوب ولو لم يكن مقتضى عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
لعدم ثبوت مقتضى عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا

العدل في حق المعهدة يلزم عدم حمل السوق على الصحة وبنائهما لا خلاف ويولد وبما  
عليه ايمن بعض الاجانب منها ما راداه الشيخ في اسحق بن عمار عن عبد الصالح الجاهل  
قال لا تأس بالصلوة في الغزاة اليان في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
كان يثابرها هذا الاسلام قال لا تأس بالصلوة في الغزاة اليان في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
الشيخ في اسحق بن عمار عن عبد الصالح الجاهل في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
الرجل في سوق من اسواق الجبل اسئل عن ذكوره في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
عليكم اسم الله شكلا عند اذ انتم المشركون يبيحون ذلك واذ انتم المشركون يبيحون ذلك  
يبدلوا لثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
يعارضون الناس ويبيعون معهم من غير العلم يكون الامور المذكورة مطابقة لما في  
على ما في في الشريعة وكذا في الناس على ذلك ولم ينعهم الغلبة لاد العالين  
مصول التعمد الخطا وكذا الاستحباب الاستحباب في الحكم بالسهو والسياسة في التعمد  
تنقية العدالت فيما كانت شط الوتيت كالامام في صلوة الجماعة واما الثاني في  
صورة العلم بالحق في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
عنده في اصل الفعل شرط او اجزاء لم يكن او خالفه من غير ان يكون عند الناظر في  
ولا حرج في ذلك كما لو علم يكون السورة عند الامام واجبا لم يكن واجبا عنده وكذا  
يكون او خالفه من غير ان يكون عند الناظر في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
فحقا ايمن على الصحة في صورة العلم بالحق في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
الوضعي في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
ولو كان كذلك عند غسل الفاعل في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
وجوب التعمد لاطلاع عليه دون انظر في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
الجماعة فانه لو توفرت هذه الحقائق وصلى معه لا يجوز التنازل في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
صحة صلوة ٢١٨ عند وعند المأموم بحسب مقتضى الامام ولا يقتضي عدم صلوة

واقعا في ثبوت عدم ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
والفعل في صورة الشك في البيع فيلزم هب العلم بالبراءة  
او الاستحباب في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
اصلا وقيل لا معنى لصور الشك في التفتيش في الحكم التفتيش اعني الصحة  
والفساد والكلام في تيقن في مقامين في الحكم التفتيش اعني الصحة  
مقامين في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
منها لا ولا فاعل في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
ان هذا فاعل في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
بالامام او بغيره في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
وهكذا في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
الثاني في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
وعلى الاول فما ان يحصل العلم بكونه موافقا في المذهب من الشرايط والادكان  
والاجزاء او يحصل العلم بغيره في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
عند الفاعل والثاني في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
وذلك لوجوه الا حجة من الصلوة على ما هو لان كلهم يقولون بان الاصل في  
انما المسلمين الصلوة والفقهاء المتقين هو هذه الصورة اعني العلم بكونه موافقا في  
الشرعي مع العلم بالموافقة في المذهب في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
مقتضى العلم بالموافقة في المذهب في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
سائر الصور في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
لاقتضاء ان العلم بصحة صلوة الصلوة وغسله كانه كذلك وهكذا  
السرقة في ثبوت ما راداه في الثاني في ثبوت من لاسان حقا  
ذلك لا يقتضي حصوله من قبل المسلمين من التذكية والمعاملة عارضا لهما ولو لم يكن

العدل



صلوة الميت قطعا وتتم يكون الفاعل في جانب الآخر فكيف يمكن ان يحصل له العلم باختياره وحصل الشك له فان هذا احتياطا ويؤكد سبها وخطا فخذنا ان  
 يجوز على الصحة للفاعل والناظر واما في صورة الشك في حصول الشك فمما لا شك فيه  
 والاصل عدم الحمل واما مع عدم العلم باختياره سواء علم بعدمه او كان مشكوكا في حصول  
 على الصحة عند الفاعل ودون الناظر فلا يجوز للشك في الاحتياط لا بد من الاحتياط في كل حال  
 ولا يجوز لنا ان نأخذ بالاولى في صورة العلم بعدمه الحق فخطا هو واما الشك في عدم  
 الدليل على الصحة ففي العلم بالاصل المحرم حتى يثبتا للحلية وفي الاحتياط لا بد من الاحتياط  
 الجواز حتى يثبت الجواز وكذا الوجهان فيما كان عند الناظر وجوبا لا يجوز للتصريح  
 منه ودون ذلك من حيث هو مع قطع النظر عن المعاملة مع الصانع الاول  
 الثاني ومن حيث هو مع قطع النظر عن المعاملة ولا يكون الفاعل عند الناظر  
 فاسق الطبق على الوجه الشرعي باعتقاده واما في مثل سقم صورة الميت  
 وجواز استحباب العبادة منه وجواز معاملة الميت مع المشرك فاشك وان كان القول  
 بالسقوط في الاول والجواز في الثاني لوجه من قوة لكن الاحتياط لا يترك واما  
 الثالث اعني صورة الشك في الحلية والموافقة فمما لا شك فيه حصول على الصحة  
 ذكر سبب الدليل العقل على لزوم العسر والمجح كقولنا غالب الاصل الصلوة  
 مع العلم مشكوكا في كونه موافقا في جميع الشرائع والاجزاء او غير الفاعل ولو  
 شرط اوجبه هذا هو القسم الاول واما القسم الثاني اعني صورة كون الشك في  
 الحيثون الفاعل مائة باختياره وجازا لا يكون مقلدا لا بغيره او مقلدا لغيره فاشك  
 الحكم بالصحة لما ذكرنا سبب الدليل العقل على كون الغالب في تمام المسلمين في  
 الحواشي من المعاملات والعبادات كذلك لان معنى الشك في كونه مقلدا بالوجه الصحيح  
 ان لا نأخذ بحمل هذا الوجه على الصحة فيلزم العسر والمجح الشديد ثم صورة  
 العلم بخلافه في العوضي كالأول مع توكيد الصورة في الصلوة مع كونها واجبة عند

الناظر

الناظر ولم يكن يجوز على الصحة عند الناظر وجوب على الصحة عند الفاعل ولا يكون  
 حكوما بالاعتق بحد ذاته من غير العلم بكون تركه مباحا ومن بابا الحمل ولو حصل  
 العلم من العادة كالوشوب الفاعل غير تفهم فيفسد ان لم يكن قاطعا بالهلية و  
 عدم اطلاعه على صفة تركه فيها عاده فتدبر واما في صورة العلم بكونه  
 جازا هله فعدم قطعنا ولكن فعل الصادر منه لو طابق الواقع بحسب اعتقاده الثاني  
 فمعيص للناظر في بعض الامور الحسنية كالطهارة والتجاسة والتذكير وبعض  
 العقود بل لا غلب واما الصحة عند الفاعل فيجب على المستعمل ان يحمل في العبادة  
 والحق عند الصانع طابق الواقع عاده كانتا معاملة واما في صورة العلم  
 بالخلاف فيكون الفاعل في جانب الآخر او الشك فيه فالحمل على الصحة في غاية  
 الاشكال بل الظاهر عدم الحمل ورجوع الناظر الى اصل المصلحة في مستحبة الصحة  
 لو غلبت الفاعل لجهل به شك الناظر في نفسه بل بالكلية او رخص في  
 فلا يجوز للناظر الصلوة في هذا الشك ولا يجوز له الاستعانة مع الخطيئة  
 بالنية ان فعل نفسه مع الشك في صحة فعل الصلوة وحسنه  
 كالوجه صلوته او تركها وضوءه او غسل ثوبه او نزع ثوبا بعد حصول الشك في  
 هل فعله وجه الصحة ام لا وهذا ينبغي ان ينقسم الى قسمين اما انما ان يحصل له العلم بكونه  
 قبل الفعل عالما باختياره مع الشك في صدوره من صميمه او لا من تركه من غير هذا  
 او سبوا او خطا فمما لا شك فيه حصول على الصحة قطعا واما ان يحصل له العلم بكونه جازا  
 قبل الفعل وهذا الثاني ان يحصل له العلم بكيفية صدوره من الفعل مناديا وعلى  
 مقلدنا عنق ناه من عدم اشتراط العلم بالوجه كالمستحبين في العمل والصلوات  
 لولا جبره واختاره تركه فمما لا شك فيه كونه مقلدا لغيره فالحمل على الصحة ولو كان  
 مخالفا لمحكمه بالصلوات واما الثاني اعني صورة الشك في كيفية صدوره من الفعل  
 فلا يحمل بل يرجع الى اصله في الصلوة يحكم بالفساد والتجاسة في ماضيه

وملكه لا بد من العلم بالصلوة او تركها ولا بالتدبر او فسادا بالتدبر بان الامور  
 يدل على ما ذكرنا في الاستدلال باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر ولا بالتدبر  
 تصرفا في المنع ودله في المنع ودله في المنع ودله في المنع ودله في المنع  
 الملك في ملكه من رده فمما لا شك فيه على شئ والثاني اننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر  
 فيكون الوجه خارجا لا جازا لاننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط  
 التمس ولا من باب الاقدام بالتفعل لعدم الاعتقاد باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر  
 ولو لم يكن ملكا او لا نقول باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط  
 فمما لا شك فيه في حملنا الخطأ في فسادا ان يكون المراد من لم يصدر منهم العقد وما  
 يصدر او يكون المراد من وقع عند العقد او يقع او هو امسا او يكون المراد انهم من  
 الاول والثاني والاولى باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط  
 والثاني باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط  
 باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط  
 ان يكون المراد بالعقد والعقد المتعلق بالصلوة او بالتدبر او هو امسا او ما يصدر من ذلك  
 سواء وقع او يقع او لا يقع الاول والثاني والثالث لا يصح الاستدلال بعدم العلم بكون  
 العقود المشكوك في الصلوة منها هو ما وقع من المشايخ او يقع وعلى كل وجه يصح ان  
 استدلالا كعدم مستلزم اليقين الاول هذا الخطاب بالنسبة الى ما يقع وما وقع في  
 والآخر جمل بالنسبة اليه تعليقا وهذا لا يكون اولى من حمل العموم على العموم  
 اعني الله حقيقة السابقة وثالثا باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط  
 كذلك والمعنى المعقود باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط  
 من العموم والثاني ودفعه في الحمل على العموم مستلزم تخصيصه بكونه كقولنا  
 الفاسق اعلم من اننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط  
 ومعه لا يصح الاستدلال واما باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط

ولم يحصل العلم بالتدبر الشئ الذي اختاره واما ان يحصل له الشك في كونه قبل  
 الفعل عالما او جازا هله الاصل يقتضي العلم والاحتياط باختياره  
 البنية التحكيم من حيث الاصل الا في حق الكلام فيه في مقامين في الثاني  
 والشك فيه يصور على قسمين الاول الشك في القرينة بعد القطع بورد الامر في الشك  
 كالشك في ان الصورة جزء للصورة ام لا في الصورة صحيح وهو فمما لا شك فيه  
 بعد كون الصورة مشكوكا فيكون الاصل الصحة والفساد والحق الفساد على ما  
 بلزوم الاحتياط كما هو الحق وعلى ما ذهب القائل باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر  
 او انما يثبتا في هذا واما الشك في الشك في الفساد على ما ذهب القائل باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر  
 وعليها لا يمكن لعدم الامر والصحة على ما ذهب القائل بلزوم الاحتياط لاننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر  
 في المعاملة مع الشك في الشك في الفساد لا يستلزم ملك كل من الثاني  
 والمشتري على ملكه او لا تملك بالاحتياط هذا ولا معنى له في موافقة الشك  
 في القرينة فالفساد لا يصلح المذكور وعلى ما ذهب من قال باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر  
 الصحة على ما ذهب القائل باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط  
 فان لم يكن مائة الاصل الاول في العبادة في حاله وعدم ورود دليل عام يقتضي الصحة  
 نعم في كل مورد خاص كالصلوة والزكاة وامثالهما لو وجد خلافه في الاصل  
 الصحة في الشك في القرينة انا مقلدنا على ما ذهب القائل باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر  
 من مائة الشايع كما على ما ذهب القائل باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر  
 فقال بعض بالصحة مطلقا سواء كان الشك في الشك او في الشك معتقدا بورد دليل عام  
 يقتضي الصحة في المقامين وهو مورد الاول قوله نعم او قوله بالعقد وجه الاستدلال  
 ان الامس يثبت الوجوب بالقرينة بعد تحقق العقد والمراد باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر  
 بانه في حاله ان يكون مشتق من الثاني الى المشتري بعد تحقق العقد او يكون  
 باننا نقول باننا لا نأخذ بالصلوة ولا بالتدبر من باب الاحتياط

الحكم











المتعلق أما ان يكون متعلقا به او بغيره او بطبيعة اخرى وعلى الاول يلزم ان جعل  
الامرى واجبا على الصفة في المتقاربات وعلى الثاني يلزم ان جعل الامرى على الثاني  
خارجا عن هذا الضيق لانه يتحقق الصفة في محل آخر فتدبر ولوجهنا الاول ان  
نأخذ كرسى القواد والكرنار والاصناف الثلاثة أياما ولوجهنا الثاني ان كل واحد من  
ذلكا لظهور ان تمامه فيكون الصلة المتأخر من متى عند نفسه فحين علم كون  
الوصف محض مبداء الفادة مع ان العلة هو تحقق هذا الوصف باهية العملية والوقت  
في عي هذا القسم وبين المتي عن الوصف ما نحن شاع انما هو باهية العملية في  
الاول وهو واضح والتشديد في عين بين كون المتي عن العبادة مع الجهل والشرط  
الى ان يخلو اثر الشرط المحصور والجهل كذلك فلهذا وهكذا وان كانت المتي عن  
التركيب بمعنى تحي المحصور والشرط وهكذا اساءا في اصلها كرسى ومنشأ العلم  
حسب الطبيعة لهذا الوجه في الواجبات كالتي هي صلوة الخاضع عند هب الامة  
ودها في حصة الى ان من متى عند الوصف فيقول ان المحض عند الصلوة فتكون  
التي هي كرسى متبعا من الصلوة الكسنة في حال المحض ويكون انهما ساءا في  
التي هي في الحلف ويكون التفتية في الالف متبعا عن الصلوة او في راجعية ويكون  
التفتية كرسى متبعا في حال المحض من الصلوة او في البتة المحركة يكون التفتية  
المتبعا متبعا عن الصلوة فاما ان كان فاما فاضة او فاما ان الالف الواحدة فلهذا  
كان الظاهر عدم ودود التفتية في حال ما من من قبلها لا كرسى بل هو فاما ودود من يتابعه  
كقولنا الصلوة أيام حينها وما لم يكون من متى عند نفسه فتدبر وقال بعض  
في تأييد ما قال في حينها ان الطبيعة ترد هذا الواجب بعد تشييد هذا الحق وقد قلنا  
زيدا علم من محروفي الطب يكون المتقاربات علم زيد في الطب كرسى لا نولد وود علم قبل  
التشديد وكراسة العود يتو والطبيعة تلي في جميع العلة في فاهم اكر لا ان العلم في  
يكون كرسى علم زيد كرسى من محروفي الطب وعبه ساكن في ان العلم المتفصل في عي انما

[illegible]

الصلوة وسواها بالعدم من وجه كونه لا تعقب وكذلك التي هي عن التكليف فانه وصفها  
عن حقيقة الصلوة وليس مقدم لها والفرق بين علم العلم قبل التي باعتبار هذا الوصف  
في الصلوة وجودها ولا علماً فانه من علم صفات محمد الوجود لا من علم كونه لا  
تعقب وإنما لا تعقب في التي عن لا معناه في غير هذا الوجود كقولنا لا تنظر إلى الاله  
في الكبر والاله لا ينظر إلى الالهية هذا في المعنى عن جهة واحدة التي عنه لعلها ما لا يكون  
لانفاً شرط العباد والاله على كونه لا تنقل مع عدم العباد او مع عدم الله  
ان يكون لنفس الشئ الاخرى عكساً في الوصف المقار تعقبه لا كونه لا تنقل مع  
الشئ المتعصب وانما عنه استقلاله لا يكون لا معناه في محمد الوجود كونه لا تعقب وانما  
المعنى عن الوصف اللان قد يكون لانفاً لا كونه لا تنقل مع عدم الشئ وقد يكون وجوده  
تقيدياً كونه لا تنقل مع عدمه لا ينضم في عدمه واستقلاله من باب العلم بالحق كونه  
لا تعرض في الفصل ولا يعمد في الصلوة ومن باب العلم من وجه كونه لا تنقل مع  
انما التي عنه الوصف الخارج كونه لا تنقل في الحكم المتعصب فان وصف كونه لا والعين  
وكونه انصباً لا ضدية لرف الصلوة ولا يكون مقوماً لها وان كان كونه لا في هذه  
مع احد من ذات الكون المطلق في حق تدلوا عن بطريق الاستقلال لا من صفات  
محمد الوجود كونه لا تعقب وانما المعنى عنه لا معناه في غير محمد الوجود كونه لا تنقل  
مع النظر الى الالهية ولا تنظر الى الاله في الصلوة ولا تنظر الى الاله في هذا المثال لا تنقل  
العبادات وانما انما لا تنقل الخدامات في التي عن نفسه طلاقاً والشيء  
غير التمشيد لا يكون حائزاً لنفسه ولغيره وكذلك انما عنه عند من له رتبة كما لا بد  
وهو تامل لان المثال هو التي في بعينة الخصومة سواء كان انفاً والصلوة وهذا  
سنة بعينه لنفسه لا فيكون من التي عن لوصفه وكيف قد يكون له العلم وتكون  
يعتبه وهذا لا يغيره بالاول وكذلك قد يكون مراداً لاجل انما منه لا من حيث هو  
قد يكون في المعنى عن جهة في بعض كونه انساب مع جهة المشتك في ذلك كانت















مسلم في الصحيح من احاديثهم قال ولولم يجرم هذا الناس ان واج النبي لمزل الله عن  
 وجه وما كان لهم ان يؤذوا رسول الله ولا ان يتكلموا به من غير وجه ابلابهم على  
 الحسن والحسين يقولون انشر وجهك ولا تتكلموا بها في وجهه فنهانا في ذلك فظهر في  
 الاستسقاء بالوجه والوجه على الفناء بل لا ينافي كون الاستسقاء بالوجه كصلب  
 من غير نظر في الفناء ومن الشرا هذا فينبذ للكل في التمسك من اهلهم  
 بنسبنا في الحاملة لما جرمه على وجهه يحصل مع نظر اقرى به الاصل فينا من غير  
 هو الفناء وانما يقتضي له في وجهنا من واحد وهو الوجه وحيث كان الوجه في  
 عن لغيره مستعينا بالدليل الصحيح فبالاثر في الوجه وجب احضار وجهه في  
 وبيته في الفرض الاصل من احكام الحاملة ببيان الصحة والفناء وعين الحاملة  
 الصحيحة من غير هذا فان ذلك هو السبب الاصل في انتظام امرنا لما في الدنيا على  
 تأسيس تلك الاحكام والخطاب في الفناء في الوارد فيها كالايجاب في التمسك  
 تأكيد ذلك الفرض ووجهه لا يوجب احضار الحاملة في الوجه الا بطلان فيكون هذه  
 اجماعنا فيقتضيه من غير هذا ومن الواضح في الفناء في الحاملة ببيان الحكم  
 فتنافي في التمسك من غير ان لا تنافي في الحكم الى معنى لزم انما هو الاصل فينا من غير  
 بيان الصحة والفناء فان خطا في الشرا وانما حدث بصيغة كسر والهي في الياء والصحيح  
 فيها في الصحة والبلالة في ذلك بالعين من ناسه والهي ما هو المقصود الا في مسائل  
 الحاملة بالكتابة وفي كل مسألة ما يبعد من الحكم لوجودها في الشرا ولا يبعد  
 حصرها في الشرا فيكون ذلك في هذه المسئلة هل يكون في غير وجهه فيكون  
 هيما واصوليت هي كما يكون هيما والظاهر هو الاول في الكلام انما هو في وجهه في  
 المكلف وعدمه لا في حوالا الدليل فيكون في وجهه وتبين انما الفقرة لان الكلام  
 يرجع في ثبات دلالة التي وفيما في حوالا كذا في الكلام في ثبات دلالة التي  
 حيث من الخارج فتدبر وانما القاعدة بالنسبة في الشرا في ثبات دلالة التي في حوالا

الاشارة

الاشارة في الصحيح من احاديثهم قال ولولم يجرم هذا الناس ان واج النبي لمزل الله عن  
 وجه وما كان لهم ان يؤذوا رسول الله ولا ان يتكلموا به من غير وجه ابلابهم على  
 الحسن والحسين يقولون انشر وجهك ولا تتكلموا بها في وجهه فنهانا في ذلك فظهر في  
 الاستسقاء بالوجه والوجه على الفناء بل لا ينافي كون الاستسقاء بالوجه كصلب  
 من غير نظر في الفناء ومن الشرا هذا فينبذ للكل في التمسك من اهلهم  
 بنسبنا في الحاملة لما جرمه على وجهه يحصل مع نظر اقرى به الاصل فينا من غير  
 هو الفناء وانما يقتضي له في وجهنا من واحد وهو الوجه وحيث كان الوجه في  
 عن لغيره مستعينا بالدليل الصحيح فبالاثر في الوجه وجب احضار وجهه في  
 وبيته في الفرض الاصل من احكام الحاملة ببيان الصحة والفناء وعين الحاملة  
 الصحيحة من غير هذا فان ذلك هو السبب الاصل في انتظام امرنا لما في الدنيا على  
 تأسيس تلك الاحكام والخطاب في الفناء في الوارد فيها كالايجاب في التمسك  
 تأكيد ذلك الفرض ووجهه لا يوجب احضار الحاملة في الوجه الا بطلان فيكون هذه  
 اجماعنا فيقتضيه من غير هذا ومن الواضح في الفناء في الحاملة ببيان الحكم  
 فتنافي في التمسك من غير ان لا تنافي في الحكم الى معنى لزم انما هو الاصل فينا من غير  
 بيان الصحة والفناء فان خطا في الشرا وانما حدث بصيغة كسر والهي في الياء والصحيح  
 فيها في الصحة والبلالة في ذلك بالعين من ناسه والهي ما هو المقصود الا في مسائل  
 الحاملة بالكتابة وفي كل مسألة ما يبعد من الحكم لوجودها في الشرا ولا يبعد  
 حصرها في الشرا فيكون ذلك في هذه المسئلة هل يكون في غير وجهه فيكون  
 هيما واصوليت هي كما يكون هيما والظاهر هو الاول في الكلام انما هو في وجهه في  
 المكلف وعدمه لا في حوالا الدليل فيكون في وجهه وتبين انما الفقرة لان الكلام  
 يرجع في ثبات دلالة التي وفيما في حوالا كذا في الكلام في ثبات دلالة التي  
 حيث من الخارج فتدبر وانما القاعدة بالنسبة في الشرا في ثبات دلالة التي في حوالا

فصمم وان كان مقصود غير ما قلنا به فهو قاسد لعدم الدليل عليه وبطلان استسقاء  
 به كما عرفت وما ذكرنا من القول بعدم الدلالة على الفناء مطلقا وانما القول يكون  
 دالا على الصحة كما في حقيقته فاستدل به قوله لا تسلم في الحاملة يكون مقادير فعل  
 صلوة صحيحة تكون المادة حقيقة في الصحيح والهي تكليف لبيان يكون المكلف  
 قادرا على اتيان الصلوة الصحيحة بطلان التكليف في الاطراف ووجه مقادير فعل  
 المكلف في اتيان الصحيح ولا يتم التي عدم المطاوعة وهو معنى الفناء لكن دلالة  
 الاول يكون بالمطابقة والثاني بالانضمام ويجب من الشرائع ان لا ينافي في  
 ويكون مقادير الحاملة مع كون الصلوة صحيحة وفيما لا يمنع كون المادة منوعة  
 للصحيح كما في مقامه من جملة ادلة هو هذا كما في فروع العيص يلزم الحاملة  
 فيه انما في الحديث في ثبات التكليف في عدم المقدور او يصح فاعلم انما دلالة  
 على الفناء في المادة بغير هذا هو الصحة كقولنا بشرط في الصلوة كذا في فروع  
 لعدم والاصل عدم ان كتاب الحاملة وثانيا نافع كون دلالة المادة على الصحة بحجة  
 المطابقة لونه اللفظ من منع الصحة المستحقة ويجوز ان لا يوفقا المكلف بعد تعلق  
 الا ان يكون صحيحا للمادة الانضمام قد يقدح عرفا كما في المقام وثالثا بان انسانا  
 قد يكون لاجل انشاء جزء او شرط في اصل ما مودبه وقد يكون لاجل عدم تعلق كل  
 كمال ما منع من اهل الاصل مودبه وان كانا مودبه مستحبا لجميع الشرائع وموجبا  
 والصحة في ذلك فيكون الحاملة في جميع الشرائع والاولى من سواها كما في  
 ام كل وقد يبادر بذلك كون مودبه والمادة فافهم كونها موضوعا للصحة  
 كانت بالحق الاول والمادة يكون التي مقتضية الفناء هو عدم تعلق امرها من  
 ان يكون من باب اول والثاني وبما في الامانات لا في حوالا في جميع عليك الصلوة  
 المستحقة في جميع الشرائع والاولى وهو ان يكون مودبا ام لا ولا يتم التي  
 كون مودبا ولا في زمان الصلوة المستحقة وان كنت قادرا على اتيانها في زمان

والامور المحيطة بالانضمام والاشارة بالامور التي لا يمنع من ان يبدل به يكون  
 مع الشرائع كما لا يخفى وثالثا نافع كون الصحيح هو الفناء لان الصحيح يقتضي  
 الصحة وهو لا يقتضي الصحة في ذلك ان لو لم يضلح من نفي الفعل حكمه في تركه  
 غير الفناء يدل على انما في شوته حكمه في فعله يدل عليها الصحة من وجوب  
 وهما انما يستأويان الاول في الشرائع وفي الاول يجب على الشرائع الحكم  
 بالغير بطلان الترجيع بل من وجوب الثاني يجب ترجيع التي بطلان من وجوب  
 المرجع في الخارج وفي الثالث يجب ترجيع الاصل لما في وجهه ولا ينافي لو كانت  
 الامور من جنس التي عند واما مع عدم الاستعداد فيكون ان يكون  
 له حقا لا يتحقق فيه فتدبر الحكم في الحقيقة في الحقيقة ويجب على الشرائع من  
 باب اللطف الحكم على ما يقتضي الصحة ولا مانع من حيوات الاستعداد المكلف  
 ثانيا ان يري في الفناء لان في الحاملة لا مانع من عدم الحاملة في التي  
 كصحة في عدم كون الصحة في مستلزم ما لا ينافي في المطاوعة والصلوة وثالثا  
 ان هذا الاستسقاء على لا يمنع التسليم به كذا في الشرائع وانما قال بالدلالة  
 على الفناء في انما انما في ثبات الوضع الجديد في زمان الشرائع له هذا في  
 ناسد حيا الفرض عدم ثبات الصحة في مستلزم لم يمنع منهم الفناء من في الحاملة  
 كما وانما ان يدعى يكون القاعدة مقتضية لم يمنع في ثباتها في ثباتها مسلم واما  
 بما ذكرنا من حاشية الحكم في ثبات الوضع فيض مسلم لما عرفت من فناءه وكذا  
 في ثباتها كالمواضع التوسيلة وغير هذا ما ذكرنا في غير مسلم انما ذكرنا ما من  
 قال بالتحصيل فان كان مقصود في الفناء انما لا ينافي في الفناء في غير  
 قلنا به في الحاملة في عدم مفعول وانما في ثباتها في التحصيل في ثباتها في  
 الثباتات وشرا في غير هذا فان كان مقصود في الثباتات في ثباتها في ثباتها  
 المرعية في ثباتها في الحاملة في القاعدة الشرعية في ثباتها في ثباتها في ثباتها

هو



الشيعة كثر من يسمونه مازوراً به ولم يتعلق به إلا من وهو مخف الفساد الحاد هذا منذ بدء  
 راجعاً إليه الدليل على خصوص المدعى أن الكلام في التوراة من أن يتعلق بالشيعة على  
 مستنداً من جانب أشاعرة أولاً وهذا الدليل يجرى على الأول والتميز  
 في العلوم والمخصوص وفيه تفصيل العلم قد يطلق ويراد به العلوم المنطقية وهو  
 المطلق عندنا لا صوري وهو مستند للعلوم والشؤون البدي في الأفراد يقال هذا هو  
 بدي في الكيفيات والعرض في الوضعية وهو صوري في الحكم وعرضه بواسطة صرياته  
 الطبيعية وتقع تحتها في الأفراد كقولنا أبو القيس وقد يطلق ويراد به العلوم والشؤون  
 حقاً كما قلنا وتحتها قولهم إلا ستملأ من الحقيقة في الخارج وإن في الواقع  
 يكون واحد منها أصيلاً للعدم تعيينه عندنا على طبق قولهم لا بينهما والفرق بينهما  
 فيما لا أدركه معنى عند الحكم دون الأول وقد يطلق ويراد به العلوم والشؤون الوجودية  
 كقولهم هذا المورد عام شامل للحسين وفرد لها كما لاصولة في الدار المستوية وقد يطلق  
 ويراد به الشيء سواء كانت لفظة كقولهم هذا اللفظ عام وشياع في العلم مثلاً  
 المعنى عين كقولهم تحقق المهتم الكلي في الوجود شيئاً كقولهم في العلم والمطر والمغن وان كان  
 اللفظ مطلقاً وقد يطلق به ويراد به اللفظ الدال على أحوال موضوع كقولهم في العلم عام وقد  
 يطلق ويراد به مثال على أحواله وهو العلم عندنا لا صوري سواء كان الدال هو اللفظ  
 بالوضع أو بالقيمة أو بالعدد كما في ترك الاستتماع وعمم الحكمة والفرق أن العلوم  
 في البدي والوجودي والشيء في القسم الثاني صفة للمعنى ويسمى باللفظ بالعرض  
 عليه من حيث ما كان خاصية اللفظ بالوضع والقرينة أو حكم العلم والاعتقاد أو عرفت  
 ذلك فاعلم أنها حكمنا في معنا الحقيقة في التوراة الأولى أن لفظ العلوم وما يشتمل  
 حقيقة في اللفظ الدال على أحواله وتندوا في إبانها كانت أحوالاً صفة للمعنى  
 كقولهم في العلم والمعرض وهو مشتق من العلم والضمير والتشديد في معنى الحق الباطن  
 وبعبارة أخرى على السيد أنه عاين أحوال الشافعي أنه حقيقة فاعلم أن

اعني مطلق بالثبوت شيئا مساويا كما هو اللفظ والعنى وهو عين المصنف والظاهر في  
الثالث ان المشتد لا تغل بغير الاسم وما وهو عن الشيء في اللغة وحقها عن قول الله ولله  
الاول بالانفا في الدعاء وفيه كشف العزوبة والحيث وفيه السؤل والابواب  
وفيها في الثاني لا يولي شيئا اشتراكا وعدم تبادره وان لم يكن حقيقة فيناضية كما في  
والثاني لا يلائم له لا يقال كما في الجمع والاشكال في المعاني في الحكمة الشافعية  
في الموجود وقد يقال هذا حسن لو اريد باللفظ الشائع في جميع الخلف الذي يتدرج فيه  
آثارها فخص بالثاني كما في السواء والباقي في ظاهره لا يقال لا يوافق في المعاني بل في  
الما مع في المطلق من المعاني الذات لا توافق عدم كما في طراد دليل في الحان وهو كما  
يتضمن عدم محتملا لا اشتراكا ولو في وجوده لا يوافق سلبه بغيره في المعاني في الحكمة الشافعية  
في الموجود كالخلاف في انساؤه والوجه في انه يجمع عرفا والثاني في دلالة اشتراك المعنى  
وعدم محتمل سلب العموم عرفا فيما كانت المعنى شائعا مطلقا كما في الصرضات في  
بعض الذاتيات بل في اغلبها في العرفية في افع واما في الذاتيات فتكون في بعض  
والثاني في الناس والذهب والغضب والثبات واليقول والاشترى واليتم والكتاب والكل  
ثباتا والعلماء وكذا كل ما لا يكون شيوعه معلوما في جميع الاستعمال في الاشياء  
معلوما كالوجه والحيث والاشترى والظاهر ان عدم محتملا استعمالها في كون  
لا وجه كونها خبرا عن اسم معلوم بل في معنى استعمالها في جهة المعنى وعدم عدم  
الاستعمال وعدم استعمالها في جهة السلب في كونها في جهة اللفظ وانما في ذلك  
في اللفظ وكذا استعمالها في عدم التقيد وعدم التقيد والتأكد وهذا في العرف العام ويشترط  
في اللغة باكمل وظهور انما في ذلك في كلام النحويين في فتره حيث صدره في الاول  
وهو في اخره وسيدد في بيانها في العام في اللغة حقيقة في السؤل ان تستدرك في  
في اللفظ والمعنى في بيان السؤل في يكون دليل في النقص في الينيات والوجهات والكل  
اسما والعدد ويلزم من ذلك انه يكون هذه الخواصات عاما فالحجب اللفظي في

المور

السور قد يكون من الشئ كالواحد البنية الى الشرة وقد يكون من ذلك الشدة  
 البنية الى الجمع وانما الى البنية البر وقد يكون من الخرد الشئ كالواحد  
 الثالث البنية الى الشدة المحمودة من اجمع وقد يكون السود على اكل  
 قد ياد بها الا حاطة من حيث اهن ياد كقولهم جميع هذه الشرة والجمع عليها عند  
 وهم وقد ياد به الا حاطة من حيث الاستقلال كقولهم لكل جزء من اجزاء الشرة  
 عندى وهم وعلى الثالث قد ياد به الا حاطة من حيث الفردية والاستقلال  
 ما به يكون لكل واحد منهما الاستقلال كقولهم لكل رجل عندى وهم واكرم  
 او اكرم لكل ثلثة ثلثة وقد ياد بها الا حاطة من حيث الفردية لاستقلال كل  
 كقولهم جميع افراد الرجل يكون هذا الجمل والرجل عندى وهم اجمع افراد  
 الرجل عندى وهم وعلى الثالث قد ياد به الا حاطة من حيث كونها اجزاء للرجل  
 منها كقولهم جميع افراد اجمع عندى وهم من اجمع ابطال الجمية وقد ياد به  
 الا حاطة من حيث الاستقلال كقولهم اكرم الخدماء على ابطال الجمية وقد  
 للعمم الا حاطة ولا ياد به قبل دخول السود وبهده فويان ان يكون من  
 قبل دخول السود فصاعدا جدينا بعدد وبالعكس ما لجمع الى جميع لما ذكر  
 انه قد يطلق وياد به الا حاطة في الجزيئات من حيث انها جزيئات كقوله  
 اكرم المتقين اكرم كل ثلثة ثلثة منهم ويسمى ذلك بالعمم الجوى وقد يطلق  
 وياد به الا حاطة في اجزاء اهن ياد على سبيل الاستقلال فيش يكون كل  
 منها ما استقله ويش لا يشئ منها على ابطال الجمية ومنه للعمم كقولهم  
 العلماء اكرم كل من افرادهم ويسمى ذلك بالعمم الافرادى وقد يطلق  
 وياد به الا حاطة في اجزاء اهن ياد كاستقلال بل منها كقولهم الرجل استقل  
 وهم اجمع افراد العلم عندى وهم الواحد والثلاثاء الثالث من اجزاء  
 افراد اجمع لا على سبيل الاستقلال بل على سبيل اهن ياد ويسمى ذلك بالعمم















هذا انما قد عدا عن الاستثنى في المستثنى وشمول اللفظ له وضمانا او بالقرينة ولو كان  
وغيره لا بد من قوله وبعثا بقايات على جهة الاستثناء وليلا على الوضع للعدم  
للدلالة العلم بالوضع لم يعرف على جهة الاستثناء وهو من اللفظ الجوهري موقوف على  
ومعنى للعدم كنهه فاسد للزم قواعد الامادة وعدمها في مورد واحد وهو انما  
بل الحق انما يدل على قابلية اللفظ للامادة بدليا او غيره وضمانا او بالقرينة ولو كان  
مع انما يمكن ان يكون لشيء اعادة الوجودية كما هو الدليل على عدمه ليس هو الاصل هو  
يشير قابلية للمعادنة مع ما ذكرنا فانما على طرف الوجود هل يكون موضوعا للعدم  
الجوهري والجوهري والاعادي والحق الاكبر وذلك لانه لو كان للعدم الجوهري لما كان جنة  
الواحد مع موما في مقام التكليف ولا ذاك في الاستثناء عندنا ان ذلك الجوهري في شيئا  
الشيء ولعل سلب اعادة الواحد قد دمرت فسادا الى ان يتبين ان بعض بعض اللفظة  
العدم الجوهري وذلك كما في قوله للرب عندى وهم او اعطى الصلوات ودها او دها  
قال بعض ان في الشيء موضوع للعدم كقولهم لا تفتكوا المشركين وفي الايات مع  
القياس الجوهري كما ذكرنا يدور البتة للعدم كونه لا كونه فانه في الشيء قد يتبادر  
الجوهري كقولهم لا تفتكوا المشركين ودها وفي الايات مع القيد قد يتبادر معناه كذا  
كقوله اهل الفساق اهلنا شديدا او احصاهم بالخصب ولكن الظاهر كونه الجوهري  
مستقرا من القرينة ومن ان كسب لشيء اعادة اعادي من الجمع الجوهري بالعدم الجوهري  
من الشيئ كقوله الصلوات والزخا والفسا واصنافا فانما استثناء في الاصناف  
الخاص كقوله جمع الاصناف الصانع هل يكون حقيقة او في اهل الحق الشاف  
ليشاد كل من اللفظ الجوهري ويتبادر كل فرد من افراد علمه البتة وكذا سبق البلد  
واختصاصا بالبلد في مثال هذه الجزاء يكون العقل على الشايع افراده  
جميع البلية مادة فان استثناء في العهد انما ينبغي على سبيل الاستثناء في كونه كذا

هو في العلم او المضاد هل يكون حقيقة او عينا او متبادلا او لا بد من احوال اخرى  
الى الحق والمضاد ليس راف ونسب الشاف الى من راف البعد عنه في ان يمكن القول  
بالا ولوجوده الاول امثاله اشق الى المعنى والقدار الجامع هو الاستثناء الجوهري  
المقابل لتفقد في اليهودية وفيه بالشرع اليهود الشاف عدم المتأخرة في هذا الكلام  
ويتم عينه بالجامع المذهب الثالث ان لو كان حقيقة في الاستثناء على معنى الجوهري  
حقيقة في كسب من اللفظ الصلوات استثناءا في احوال جميع افراد المدخل الى احوال  
الجموع في كسب من اللفظ الصلوات استثناءا في احوال جميع افراد المدخل الى احوال  
للاشارة الى مدخلها وهو هذا المعهود فالعدم قد يتبادر في عدم وضع الحق في شيء  
ينهم من اللفظ الصلوات ويتبادر وليس بهم المخصوص القرينة ولما لا يتبادر الى العلاقة  
ويمكن القول بالشاف لوجوده الاول ان لو كان حقيقة في الجامع يلزم الحيات بل حقيقة  
لعدم استثناء في الجامع اصلا وهو خلافه في كسب لشيء اعادة على سبيل اشتراك اللفظ  
فانما واضح الشاف عدم يتبادر الجامع ويتبادر المخصوصية لا يتبادر المخصوصية  
وعدم يتبادر الجامع انما يكون اصلا استثناءا استثناءا لا يقول لولا كان ذلك لشيء  
الجامع الا ان بعد ثمانية الكلام وعدم ذلك سبب الاستثناء في الاستثناء الجوهري  
وليس كذلك بل يتبادر او لا يتبادر المخصوصية الثالث وجود المتأخرة في قوله اهل  
هو في ويتم السابق بالجامع المركب والحق ان الماديين يكون من احوال المخصوصية  
وجوه من الماديين او الحقيقة او التفصيل وذلك لوجوده المكونة وضمانا ماما  
الاول لعدم كونه قابلا للمعادنة مع عدم التبادر وتبادر المخصوصية واما الثاني  
فانه خاضعة للمنافرة فيما ذكرنا واما الثالث فانه عدم استثناء في عدم ذلك كونه  
ليتحقق احسان العلماء من حيث العلم وهكذا الرابع فانه في قوله الجوهري والافراد  
لا بالوضع المركب لم يتبادر الاستثناء في اليهود والشاف في الماديين المخصوصية

لو اوردوا في الجامع فتدبر في حقيقة حقيقة في الجامع على الاستثناء في الجوهري  
عند لبناء العرب ولو كان المقام قابلا للعدم كقوله ايسر من العالم وكبر العالم وكبر  
العالم ثم قال اكرم العلماء يكون اللفظ حقيقة وانما كان في احوال جميع اصناف الحقيقة  
من احوال الوصف يكون في احوال جميع اصناف الحقيقة في الاستثناء في الجوهري  
الحق في التفصيل كسب اصنافا وسبب فان هذا الوضع للمركب هل  
يكون في الوضع اللغوي والعرفي متفق اصنافا في احوال جميع اصناف الحقيقة ولا يخفى  
اصنافا في عدم النقل هنا كما في لاد المتيقن في اللفظ هو الوضع الاعادي لا في شيء  
ولكن الحق هو الاول وذلك لوجوده من الاول انما يكون ان الفاسد هو الاعادي  
العرفي واللفظ كانه في نفسه اجماع المركب بل في اجماع المركب بان كل من قال بوضعه  
للعدم فان الوضع اللغوي وتطهر القوة في احوال جميع اصناف الحقيقة من على كلام  
الشاف على الاول والثاني لا فرق في اجماع الحق بين المجموع من  
والكسب والسلامة وذلك لعدم الامانة هل يتفق على احوال جميع  
مدخله لحوادث التعريف او غير ذلك انما هو الموصول قال بعض فلا يراى  
المعصية انما لا يكون الا في احوال جميع اصناف الحقيقة في كلام واحد وانما  
في العهد سبق الذكر في كلام السالك او يتفق بما اذا كان في كلام واحد وانما  
يعني لاداء الاول معللا بانما للمعصية عرفا واختلاف الشاف في معصية والمعصية  
في المعصية في بعينها يتبادر عرفا فتش المسئولية عنه وفي بعضا يتبادر من عدم  
هل يمكن في العهد عدم القرينة على الاستثناء انما بد من القرينة على  
قال بعض انما هو الاول ثم قال وعليه هل حكم الفاسدين حكم الفاسدين او لا بل كان  
من قرينة صلافة من العهد او شاف يدلل على عدمه وجهان بيانتهما فيهم  
كقوله انما هو الاول ثم يتبين ان العهد بعد معصية الفاسدين قد  
الاعتناء راسم اجماع هل يكون كاجمع الفاسدين او لا فاما في كلام السالك في كلام المركب



[illegible]

اللواحق الجولية والبياد والحق كالوجه فان ابتاد من حيثها الجولية من اللواحق  
 والاشارة من الدم والاشارة والاصل لا ينفك عن عشرة مواد لها وقع مخصوص  
 للواحق الخمسة وضع نفوس يتحقق خمسة عشر اوضاعا والواحق الاعلى من وضع  
 نفوس خمسين وضعاً والاصل عدم ابعاد الوضع كمنوال الوضع الشفهي بالنسبة  
 الى هذه الاعلى فاعلم كل واحد من اللواحق جزئاً من كل واحد فانه خوف تلك اللواحق في  
 احاد جميع الاحاد ليس مسبوهاً من العيوب قطعاً بل العرضية من العبادات فاقول  
 والقول بحيث تقديم الوضعية في بعضها على بعضها في بعض الاربعة العشر  
 الاكسما للوضع السبعة في الاربعة العشر من الطبيعة الخاصة والادام  
 ما في الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 لادامة الاشارة الى الطبيعة من طبيعة الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 في اربعة السبعة وهكذا في الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 من الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 لا ينفك بل الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 ولا ينفك بل الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 في كل واحد من الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 بل في الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 قائمة اخرى كحد وثاني الحيات وثاني الحيات وجمعة لادامة الحيات في بعض الاحاد  
 وثاني الحيات في الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 يكون موضوعها الطبيعة المطلقة في الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 السما والارض مع وحدة لابعها كاتسبها الحيات والحيث هو ذلك في الاربعة العشر  
 سلب الوحدة والكمية وعدم التكرار في الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر  
 المفضل المحدود وزد التسوية من بعض الاربعة العشر من الاربعة العشر من الاربعة العشر

هذا السكندر اعظمهم عليه في الحصار اذا تجردت عن عدم القول بالفضل كما انه في بعض  
عازرنا تظن ان ابي الحسن هو الجيعة لا يفرق شيئا في قوله واسم الجيعة  
هو اسم الموضوع وليس غير ذلك في هذه الاسماء بالذات لانها في علم  
الجيعة فان موضوعه ليس مع هذه حقيقة تعيينه وحضوره في الذوات كما كانت  
تفصيلها في هذا الموضوع مجموعهم واد اسم الجيعة والمقادير في هذا الموضوع  
معاملة المعارف واد اسم الجيعة واسم الجيعة الطيعة فلا مناسبة بينه وبين  
اسم الجيعة ومناسبة اخرى في قوله مع تعذر الجيعة وليس كل جين في الجيعة  
لان الجيعة في ذهنهم السكندر في ذهن الجيعة في ذهنهم

الحاصل ان عدم اشتراك العقل وضعه عام والمضيق له الخاص كذا في محرق  
الحاصل في وضعه محروق وما ذكرنا اعطى بطلان سابق القول ان هذه كونه حقيقة في  
العهد والاعتقاد من كون حقيقة في الاول دون الثاني ومنه العكس سلب  
اذا كان كون حقيقة في الاشادة انما من مقتضى العهد والاستقرار وتبين  
من بعض القول بكونه لغويا محض وهو باين فاسد وما يظهر من بعض كونه حقيقة  
في العهد لا في الحقيقة وتبين ما هي اذ كانت كما واما من نفس الذات في  
حالات وان كانت الحاد مستاثرة اليه فهو حقيقة لانه كان المدخول لا للذات  
مع عدم التعرّفية عند المدخول بين في الحس والبيان عند في الحال <sup>بعض</sup>  
بينا معنى الاشادة الى الحس والعكس وذلك لبيان الفرق بين القول بمقتضى  
سواء كان في كماله مع عدم شوق فيه وعدم انتم ذلك الاعتقاد وعدم قربا لغير  
على تركه وتبين ان يرد معه الواحد وكذا الحال عند المدخول في لغوي الحاد في <sup>بعض</sup>  
الجبتيه في حال المدخول يصيب في ذلك يكون مقتضى الوضع ان حاد في بعد الاشادة  
فهي الطبيعية انما صفة وهذا الاستحاط حقيقة لم يكونوا ادخلوا الاستغناء في من هذه  
انحصار صلا في انه لم يكونوا في ادخل هذا الوضع ولم يكون وضعه لغيره <sup>بعض</sup>  
ولم يدرى المحك وضع جديد كالمحس والحقا وكان عرض للاستغناء او غيره <sup>بعض</sup>  
الاول للاصل والاشارة في المبادى من قول الرجل شيئا احد هذا الطبيعة <sup>بعض</sup>  
والاخر الاشادة اليه وهو من الادم وحده سلبا لانه في الحس مع التناقض <sup>بعض</sup>  
فيه وعدم الحاد والاستثناء كقول جاني الرجل انما البصر والاشارة <sup>بعض</sup>  
عدم حيلنا في كونه بالعدم كقول جاني العجل كرم وانما كونه في امر من تائب  
عدم المشاكسة في الحقيقة ويذكر في جلاله الوضع للاستغناء فلفظا في امره <sup>بعض</sup>  
للاستغناء فلفظا في امره كقول الحات فيمن اذ لم اذ فاما الحال مع اذ الواحد <sup>بعض</sup>  
ذلك لعدم وضعه له وعدم العلاقة المحس في عدم المحس والعدم <sup>بعض</sup>



بأنه لو لم يتصوروا العلم لكاملية الوجود الخاص مستلزما لحليته جميع السوء لأنه  
حليته مستلزم حليته جزئيا عن الطبيعة فلو كانت مستلزمة حليته جميع السوء وقدره  
أو كماله على الوجود الخاص مستلزمة حليته الطبيعة من حيث وجودها في ضمن هذا  
الوجود لا من حيث وجودها من حيث العلم وثالثا أنه العلم من ذاته وفي ذاته الجبر كماله  
الافضل مغرور به بالغير مستلزم كماله في الخصوصية وثالثا أنه العلم من ذاته هو في نفسه  
المستلزم في نفس العلم الموجود في ضمن التركيب من هذا التركيب قد يستعمل ويؤدبه  
الجهنم في ذاته مستلزم استناده في ذاته لا في ذاته كماله في ضمنه من الوجود وكذا العلم  
الإنسان جودنا في ذاته لم يمكنه كماله في العلم لا من حيث العلم في ذاته كماله في العلم  
لا يستلزم جودنا في ذاته لم يمكنه كماله في العلم لا من حيث العلم في ذاته كماله في العلم  
كالصورة والعدم من حيث العلم لا يستلزم ويؤدبه العلم في ذاته كماله في العلم  
مغرور به كماله في العلم في ذاته كماله في العلم لا من حيث العلم في ذاته كماله في العلم  
في الحلقه المستلزمة بالغير العلم والعدم قد يستعمل ويؤدبه العلم في ذاته كماله في العلم  
كقولهم والعدم في العلم لا يستلزم وقد يستعمل في كماله في العلم في ذاته كماله في العلم  
أقصى الحد من العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم  
العلم من ذاته العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم  
الخصوصية كماله في العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم  
في السؤال في ذاته العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم  
نفس العلم في ذاته العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم  
أن العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم  
أن العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم  
الخاصة من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم  
بكونه حقيقة في العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم لا من حيث العلم

١٣١  
 الحقيقة فلا دولة لها وأما الثاني فلا بد من العلم بهذا الرجل بقاؤه عندنا <sup>في</sup> هذا  
 زمن أكرم هذا الذي هو فرد من هذا الجنس المشابهة فيكون هذا مستقلا في  
 الإشارة إلى هذا الفرد واسم الجنس في نفس الجنس واللام ولا شائبة الياء  
 في الإشارة الرجل من يكون الفرد بالرجل المفرد وكان هذا ذاتك ليدخله في  
 من ولا شائبة الحقة من أن يكون بابا على الذي في شدة بعدهم بالرجل في هذا الفرد  
 ساستحقاق تحقق من ودة شخص في علم واحد واسم الجنس انما هو متعددة ولا يكون  
 مطابقا لشدة الانتماء إلى الجنس مع هذه نفس الجنس وفي هذا الجمل مستعمل في  
 الجنس انما هو عرفت مع عدم الشدة في علم الجنس وفي المقام يكون قابلا للمعرفة  
 كقولهم زيد عالم ثم قال أكرم العالم فبناء على اشتراك عيب التوقف وعدم تفرق  
 فحقا من علم على الجنس فلا يكون جهة أصالة الحقيقة من باب عدم ظهور <sup>الجنس</sup>  
 وتوقف لو كانت من باب عدم وجود عدم التفرق في حق هو لا وفي هذا سلب التفرق  
 إلا بعد التوقف والآن في هذا السلك نأشأ من كونها المتصلة لا في المقام في  
 التوقف يجب الرجوع إلى الأصل العلية في ما يقتضي أصالة اشتغالها بالوجود  
 كقولهم في حق السحابة على ما يجب بقية المقادير الأصل المذكور وربما يقتضي أصالة  
 البوابة ذلك اسم وذلك في علم اليهود في ذلك السكيات موجودا دائما فيكون  
 أو ثباتا ذلك في نفس عدم العهد أما استقيا وربما يقتضي أصالة العلم على  
 نفس الطبيعة لا لزوم اليهود موجودا في زمان السكيات بعد ديموم اشتغالها بالاعتناء  
 وذلك هو استعمال السكيات في ذكرها ظهر علة من صفات هي بالعلم على وجود  
 وهو أنه فلا زاما اشتغالها بالعلم فكونها لغيرها كالجنس أو العلم على علم العهد  
 أصالة البوابة هو الذي لا بد من تقدم العهد في معرفة العلم وكذا يظهر في  
 ما أوله على بعض من أحد بعدا كذا خاص من كون أصالة الحقيقة مقتضى العلم على  
 العلم أصالة البوابة تقتضي علمه في العلم فانه الشاهد في قولهم السحابة في العلم

فإذا حملنا الحبس ويؤثرنا على أي شيء كانه يجب علينا تحصيل المعهود ولو فرض حصول  
في المعهود مثل الحبس أو غير ذلك فنحن اعني يجب ان نشأ في الحاله باننا في المعهود  
الذي هو في ذلك فلو لم يكن في الحاله الذي ليس يكون متعلقا بالهوى هو المعهود والمعهود  
في الحاله الحكم ووجه الحاطب والدال عليه انما هو العقد بعد ووجه عقد هذا التركيب  
هو ان الحود لم يحصل الطبيعة وكذا السبب وكذا قال في الحاله انما هو العقد وكذا بدو  
شيء مما به العقد وهو لا يكون ام وكذا ليس في العقل وهو واضح ولولا ان العلم  
ككون الحود قابله للعقل الاسمي والآن لم تقدم الفرد على الطبيعة عرفا وليس كذلك  
بل انما بدو هو الطبيعة المحجوزة في الفرد في نفس المعهود اعني ليس وهو متعلق  
في شيء ما ومنع له ان لا يكون له هو لعن في الفرد وعندنا انكره وكذا استعمله في  
لان قوله نعم ان لا نقول في هذا القول انما هو (فما يكون) المعلق هو لا مزيد والدال  
عليه يكون هو لا يستلزم بعد الادارة ليس اسم الحبس كما هو وعنه في  
لا يقال الحبس لا يكون متناهيًا محقق في الاستعمال لان ما قبله سلكه ادم السحول  
المتناهي في واقع لم يوضع له مزيدا لاداءه الحقيقة في الحاله ومن هذا المنظر في  
وما ذكرنا من ذلك كلام القضاة في الحاله حيث قال انما استعمله في الحاله  
ببطلان فاما اطلاق او دال على نفس وفهم الفرد من الحقيقة وذلك لان هذه الادارة  
كما هي الحقيقة بل يكون هو نفس المعهود وهو ذاته وهو الاستدلال بالشيء  
من قول استعمل العلم والحكم والدال على الحاله هو الطبيعة المحجوزة في الفرد لا بطلان  
ينبغي باننا الاستدلال هو طبيعة العلم لا بشرط من المستوي ووجه الاستدلال في الفرد  
لأنه فيكم العقل بما لا يوزن في الحاله في الفرد مدته وهو لا يكون من باب الدال  
اللفظ ولواستدل بان القضاة في الحاله انما هو العقل وقوله في حقه ينبغي باننا الحاله  
سببي في حقه ما دام وليس ذلك امما ففهموا على ذلك وهو من مهم الحاله  
يدل عليه الامارات العربية واستدل من قال بكونه حقيقة في الاستعمال

[illegible]























هذا الكتاب في الفقهين وهو يدعي تفصيلا عما هو في هذه في هيئة وأما المادة فنفي  
ثمة منها النزاع من غير حق وعلمنا بصدقه لا في حق ولا في حق المصنفين  
لنظرا لغير اعتناء به صلاتها بالعلماء وأرضوا لنظرا لجمع أو لم يصدق به على المصنفين  
اعني ان تصديقهم بالجماعة مستطعها انما من على النزاع قال والد وهو خارج عما  
على النزاع هو مادة جمع بمعنى مطلق الصغر والجماعات وانما يصدق على الجماعة  
حقيقة والمحقق ان ما من من النزاع في الهيئة دون المادة ولم يتعرفوا لمقصود  
المادة نعم الذي يتبادر من لفظ الجماعة اجمع كاسي وهو المنة وما في لفظ  
ومن غيرهما من اجمع المصنفين والمستشارين من انما وما فوقهم انهم  
والشئ وحالها يتضح مما هو كونه موهوبا وبالوضع الثاني في الاصل  
الا حيا من الجنب وعلا من المنة موضع في الوضع الثاني لانه من مطلق المنة  
شيئ القابل للتحقق في الاصل الخاصة وقد بدله لان في الكلام ومعدله  
العموم في المنة وقديما وما في نفس وقديما من المنة لذهني وقديما من  
المدة الخاصة وحقيقة في نفس والمدة الخاصة كقولهم اكرم هذين الرجلين  
وقديما كقولهم اصحاب دينك وانا المؤمنين فلا يلحق به والعرف بينه  
بين الجمع ان الجمع يستفاد منه جمعا جنس بالقسمة المنة والادبته وهكذا  
وعنى بالنبذة في كلامه فقص من المنة والادبته وهكذا والنبذة من  
هذا المنة على لسان المطلق بالنبذة الى كذا انما خاصة بالنبذة الى كل فرد من  
من الاشارة الى استفادته من المنة الاول في الجمع بل لا يتصور ان كان النبذة  
عبارة عما لا يشي بمشروطا فندب في جملة من الفاظ الوصية العموم  
وهي كونه لفظا كل ويجمع سواء وما لا يندب المنة وقذفه ومعه بالادبته  
المرتبطة بغير المنة العموم في الجملة ويثبت في اللفظ بالاحل مضانا الى المنة او  
جماع في اللفظ فاما لا من استغنى عن اللفظ علم بالنبذة ان لفظا كل جمع

ومذهبنا المحسن وكذا في هذا ما ذكره في الاستعمال في الحقيقة الاجتماعية  
 على ما ذهبوا إليه وأما مذهبهم كما جاز في كونهم لا يكتبوا الخبر أو يحسبه وكذا في سبب  
 المسألة وهكذا قال في بعض من كلامنا على هذا الخبر المحدث كذا في قوله تعالى  
 اسأل من عند خلقه صلاتا الخ والمقام وهو ليس كذلك ومثل جميع ما يترتب منه كذا في  
 وجهه وأما وجهه في بعض هذا من تأويله في قوله تعالى لعلنا نأخذ به من خلقه  
 على من قال جميع ظاهره وأما في بعض الباقي وهو ظاهر معنيته فلا نرى في مقام  
 الباقي لعلنا نأخذ به من خلقه ولا بد من إيراد ما يرد في الدوام ولا سيما  
 وذهبوا إلى أن هذا الاستعمال لا دليل على ذلك وهو إلا في الباقي  
 فأنه المبادىء من قوله من دخل دارى ويذهب هو السؤال على جميع المحسنين يدخلون  
 المداير يقال لغيره استقامت يادى ذلك فلا يتبين من قوله من دخل دارى بين  
 قوله من دخل سوقا فكان الشان ليس لهم فانه بمنزلة ادخلنا ما سوقا  
 ادسوقا لو بد أو غير ذلك وكذا لا يكتفى به أن يدخل من لم يدخل حقن أو  
 البعد والسطيل المحسن لأننا نعلم من لم يدخل ولم يكن عليه الاستعمال  
 لا على سبيل البذل أو ليس السؤل بعد فوم من على الطبيعة ولا من العهد  
 كما أنما جازى بسؤال المحسن في هذا الوقت وأما استدلاله على الشان  
 مستحقا ولذا لو امتنعنا لجيب من المستعمل في بعض الأوقات يكون مذموما  
 كذلك ادخل سوقا وأما استدلاله على ما ذكره من دخل دارى ويذهب  
 وهكذا عندهم إلا ما ذكره في قوله تعالى لعلنا نأخذ به من خلقه  
 عن العهد الواحد في علم كون المحسن بالداخل وأما ما ذكره من أن  
 تعالى الحد وان موضعى طلب العلم ودفع الإكراه عن المحسن في هذا الوقت  
 الإكراه وأما استدلاله على أن يكون على سبيل الاستعمال كما قيل  
 البذل ويكون الكلام بمنزلة القضية المشبهة قوله انما جازى بسؤال من دخل

مادي فيكون خارج القصد به في الخارج واحد او متعدد وادعي انك في يكون على سبيل  
 العموم فكذلك ما لا يستثنى ايما وهو واضح كما يقال لو كان موضوعه العموم لما حسن  
 الجواب من قولهم دخل وادعي انك في خارج يكون متولد الخ لا تناس دخل مادي و  
 التناقض لا يلزم بل كل صحيح الجواب به عرفا لا لا نقول السؤال يقع من الصدق في تنقيح  
 يقع الجواب بل هو بل وقع هو تصور موضوع الصدق بهذا الصدق لظهوره في  
 جهل السائل بالوضع مع قصد يقع بالاعتناء بهذا الخ لا تناس في فاته ظاهر  
 في السؤال من الصدقين اعني الاعتناء بالصدق مع قصوده الموضوع اعني كل  
 الناس المتألفا طراد الاستثناء كما مر انك في آخره في الفرق لو انصرف على  
 البعض في الجواب ويعتدل ما ذكرنا من انه في الخبر انما يقال في ما يعلم كونها  
 من صيغ العموم بالضرورة بعد الاستعارة واستدل به بتركيبها بوجهين  
 المتقدمه وفيه نظر في موضوعها لا الاستثناء بل في السائل والعموم ان كان  
 مراده ما ذكرنا فاعلم المطلوب وان كان مراده غيره ونوره ما مر انك في ذلك لزم  
 ان يكون هذا ايما استعمل في قول واحد كس والثاني لا يوجب كس والثالث هو عدم هذا  
 كما ما حكى عن اليوناني من انه في الجواب صحيح انه وجه ما س واما ذكرنا ظاهره فلهذا  
 موضوع السؤال من الصدق لا الصدق في ذلك كما لم يلتزم في ذلته استعمل  
 بل استعمل ما س في السائل عن الصدق في مثل هذه الخ هل وجهه استثناء  
 فانما هي حقيقة في السؤال ان الصدق في التبادر من غير هذا في الصدق  
 ما للغير التبادر عليهم اي في الاستثناء لكنه اعلم من ذي الصدق وغيره كما حكى  
 بعض من جمهور الاصوليين وقال بعض ان ليس للعموم وقع عليه ما لو قال في  
 رجل دخل في المسجد فاعلم ودعا فلو انصرف على اعطاء واحد لا يكون صدق  
 مختلف ما لو قال كل رجل فالحق انك كوف بل هو مع اي استعمل في التبادر في خبر  
 المتقدمه في ذلك البعض ومن الخبر في ما س في من وما نسب خلاف الى بعض

وصريح القبول على ما هو عليه خلت في معنى هذا الاستسقاء بقرينة على ثبوت وقا بعض  
يعني قبول قول الحبث لانه مثبت ولا يرد به من دعاوى في الحائزات والاول  
كقول من رد دعاوى قلدوهم والدليل على صحة دعوى هؤلاء انه اذا كان  
معهما لامة على ترك البضق ومن الغرض ايضا انها لا تذكر في الاستسقاء ولا  
الحائزات فيها الحائزات في الاستسقاء وقد عرفت القبول وادعى بعض من قول  
اي يدل ذلك السعد فاعلم دعوا والامر في دفع دعوى العم لا هذا الحق ظاهر من فرض  
العدم فقال صغروا دخلوا متدبرين هل تدعي الاول او يكون هذا الظاهر الاول والاول  
مصدقين في الاستسقاء وجوب اعطاء والوجوب مع التحيق والاول لا ينافي وقول الحق التحيق  
فيما قلتم من غير تسلط للعهد الخارج والذات في غاية الطبيعة والقواعد المنشئة لوجه  
التحيق ولا يكون دليل على تقديم الاول مع ان دعوى من جهة العهد الذي يكون  
الحاجب هو الحق من راب العهد من ايمان يكون مراده انما في هذا الشأن الاول  
في الاول وعدم شموله للثاني على الاعتراف ولا بد من اذاعته منه من الاول والاعتراف  
اي ذكر ولدنا تافيه ودعوى زيف دعوى العم البطل ثبت على الاول في فرض التعريق  
في صفات الاول والثاني وعلى فرض تولد الذكور من غير واحد هي السقوط لعدم  
نصفها فالاولات الى الزوج وشبهها حيثما وادان واي من واثق في شئ  
وكذلك ايضا في كنهها واذنا وكما لا يرد في بيت وكيف كان لها من وجه خلق حيث  
الذئبان ما بين وجهها واي من حيث الحان وكيف من حيثها هو هكذا من دبا السقاء  
من بعض العم المبني سيما اذا كان الموضوع شخصا خاصا كزله كذا كان زيدا  
فاكرهه فذهب واما اذا كان عينا فليس كذلك اذا اعتداه كزله او سقته العالدين  
الخارج ومثلهما ولو ايمان من هذا الحوصلتان فقدما فكل من دعوى الحق  
ومن وقت من دعوى قول الحق للعم ولا يثبت دعوى الذي هو خاصه بل هو عام في  
دعوى ولا يثبت ولا يثبت دعوى العم الا ان يثبت دعوى الشرط وعن النبي صلى الله عليه وسلم



بعد ذكره من صيغ العموم قال وفي من الموصولة خلافاً لم غلبتها في الاستعمال والوصولية  
 كالتي والى ان كان تعريفها الجنس ومثلها التعريف لا يتبادر بعد ذلك فيكون  
 من وما الوصولية على العموم وعن البطاني والنجاشي والعصدي على عدم الوصولية  
 من صيغ العموم وعن الاخري نسبة الى الحقيقة وقيل من الشرف قال بعض المحققين  
 ان تحقيق المقام لا بد من كونها ما هو مسمى في الحكم والحقاط او لا فليكن  
 موصولة على الشا قسماً ان يدعى التسمية ولا فليكن الاول شرطاً وعلى الثاني  
 ان يدعى الاستعمال ام لا وعلى الاول استعملنا ميثاقاً على المهور فاما ان يكون  
 المهور الجنس او كل ما يضاف اليه معنى او غير معنى انما انما انما انما انما  
 ينصرف الى ما اذا انتقل الظاهر الى حقيقة انما انما ينصرف الى ما اذا انتقل  
 عن فالتكليف المهور انما انما من لوازم الوجوه الخادجة ولم يتبين حقيقة  
 الى خصوص النوع ينصرف الى العموم لكن لا يزيد على العموم الاطلاق في الاستعمال  
 اللام الوصولية انما يتبين التعريف ومثاله ان كان وصفاً او فعلاً في بعده انما  
 ولا حين استغراقه في انما بالعرف وايضا المتبادر منه هو غيره ليس انما  
 فابن ظاهراً لا يصلح كغيره عدم الفرق بين لاي التعريف والموصول في نفس  
 المداولة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وينتقل الكلام في منع التجرد عن التعريف من العهد من انما انما انما انما انما  
 الحق الاول للمتبادر من المتبادر من قولهم انما انما انما انما انما انما انما  
 الشا ينشأ من العهد ومن المهور انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 لا يتحقق الوصف الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 متعين انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وصفاً لا يمتنع من العهد انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 اليها فلا يسيك المتبادر وهو المهور بالصفة فيقول من دخله هو العموم بالنسبة

ان

الى ذات المصنعة بالدخول لا مطلقاً من المصنعة به ومن غير انما الذي والى الذي  
 العموم من المداولة المصنعة بالصفة فاذن القول يكون من واما العموم واما الذي  
 التي انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وقضية انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وذلك للمتبادر من غيره ومن بعضهم الخلق ما انما انما انما انما انما انما  
 المصنعة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في حكمه لاطلاق وصف العموم بل لا خلاف في عدم تبادر العهد فيقول من دخله هو  
 لكانه بل لا خلاف في بعض المقامات تكون الدخول مطلقاً فيقول في الشايع  
 صيغ العموم المدخولة على الصيغ انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 مكانها كقولهم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 بل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 العام من جهة كقوله انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 او لا بل يكون من صيغ العموم مطلقاً الحق الشايع فيقول انما انما انما انما  
 من حيث انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ولم يتبادر من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 عاماً من حيث انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 سلام وغيره مطلقاً فيقول في الشايع والدليل عليه انما انما انما انما  
 العموم منه وصحة سلبه انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 المتبادر ولا يندد ولا يكتفاء بالواحد في سطر انما انما انما انما انما

للتكليف لا يشترط في ذلك منها وهو هذه التسمية بحسب عددهم بالقرينة وهو الخطأ  
 مع كونه في مقام البيان مع عدم نصب القرينة المبنية لاداء البعض ثم قد يعمم كونه  
 المداولة هو شوبها الحكم بكل واحد مستقلاً للعموم لولا انما انما انما انما  
 القرينة لامن انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 مثله من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 كما بحسب المداولة مستقلة كالمهمات فيكون من انما انما انما انما انما  
 لبعض قائل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في التسمية المبنية لاداء في انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وحصول انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 عن قرينة او مع قرينة في انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 على عدم القرينة على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 اذ انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 العموم هل هي بالقرينة او لا بل لا بد انما انما انما انما انما انما انما  
 الحقيقة قولاً والحق كونه من انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 تنقل الى القول بالمتبادر انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في الحقيقة اصلها من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 العرف انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من التسمية في سائر النسخ انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 عن الاستغناء ولذا لا يربح حلاً استغناء عليه بل لا يستغنى انما انما انما  
 العقدة عن الشايع عند اعادة الاول ثم يستغنى اعادة انما انما انما انما

العموم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 عقلة ولتة وعرفاً ظاهره انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في الدخول اليها لتبادر وتلقا انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وهو مستلزم للعموم في انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 هذا من الفرض لاداء الفرض شوبها الحكم على وجه العموم جميع انما انما  
 لا مطلقاً بل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وهو خلاف انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 الشكول انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ينصرف اليه ولا يشوب فيه يقتضي الاطلاق فيكون منه فلو دخل فيه مفعول  
 ودخل منه اخرى ولم يكون له انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فتدبر والظاهر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 عن العموم في القاطع انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 التبادر ولا يندد من سائر النسخ انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من لوازم المطلق فتدبر  
 اللام على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فالخارج انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وغيره ولا يصلح من بعض الحقيقة الفرق مثلاً بان انما انما انما  
 به في العموم وبعده انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 اليها تبادر في العموم فقول العلماء فعلاً كذا يكون التعريف على انما انما  
 لها والدليل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فطابقاً الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

لشك







































وكان الشارح متنبها فكذا الوجوب لانه يشوبه في حق الغائبين مع عدم الشرط موقوف على  
الاضطرار والمريض المتأثر وتامع الشرط فكلما يتغير في حادثة الشايف فلا بد فالب  
احوال الكيفية الملقون من الموجود والمعدوم لم يكن هو الوجودان يكون الاطلاق  
موقوف على اطلاق معنى سواء كان حلقا الامام به او تأثيرا للحاصل والاعمال بل انما الجاهل  
وكانه الوجوب في حق الغائبين لانه الشرط في هذه الوجوه نظر الى الاول فلا بد  
ان اصله هو الشايف في كون حلقه هو الوجود به في حق الشايف مستثنا لا يصر في اللفظ  
هذا التام والاصل فيه حتى يثبت وكفى فيه انه لو تم ذلك يلزمه عدم اعتبار الشايف  
الوجود والعدم سببا اما ان يكون غلبة الوجود ينعى بالعدم وان يكون كونه المستحق  
والاصل تاخره عن تمام الشايف حتى يعلم بشروطه في تمام الشايف وهو زاد بل لم يوجد  
ثم يمكن ان يقال غلبة في حق كلام الشايف موقوف على مقتضى العدم وتحتنا في بعضها  
كاشع الا ان يثبت كون الخطا بغيره وهو مقتضى الشايف لانه اذا كان انصراف موقوف على  
كونه ولا بد ان لا يكون الاطلاق موقوف على كون الخطا موقوف على الخطا الطبيعي  
كاشع لا يثبت لاسيما ان الامام يكون النقطة موقوف على الخطا الطبيعي في حادثة الشايف  
الاطلاق والمقتضى من عدم نصب القربة فيقتل الى المقتضى وهو موقوف على كون من  
الشايف ومعنى كون استعماله في القربة مع اعادة الشرط موقوف على انما ينعى فيبقى هو  
موقوف على الشرط في الاصل عليه اللفظ بغير غلبة الوجود به او كونه الاستحقاق فيكون  
انما قد يتبادر كونه ولا بد ان لا يصر في حادثة الخطا موقوف على الاطلاق وثانيا  
بان الوجود انما يكون مستحقا للوجود لان الغلبة لو كانت مستثناة للفظ في حادثة  
المقتضى من الخطا موقوف على اعادة الاطلاق موقوف على حادثة الشايف فيكون من الجاهل الشايف  
ويجب فيه التوقف واللفظ المقتضى هو الشرط ولو لم يكن ذلك فيجب على الاطلاق في  
الشرط وان كان من باب الاطلاق فلا بد ان يكون مقتضى ذلك في اللفظ لا في  
الاطلاق في سوابق الامام انما هو في صورة عدم حدوث الشرط في حادثة الشايف

وانما عند الشارح فيكون من باب الاطلاق والاشارة والاشارة فلا بد من  
التعميم يكون الحكم على سبب الشايف كما في وجوب حادثة الشايف في حق الشايف  
على الاطلاق والاشارة فيكون كونه غلبا على الوجودان مع عدم غلبة الاطلاق في الاصل  
وجوب وجوب الغائبين الى الشايف ان يكون في العلم من جملتهم اطلاقا من انما  
الشايف الى الغائبين او في حادثة الشايف في تمام الشايف كونه حادثة الشايف  
على فرض التعميم مطلقا اما هو بالاشارة الى الغائبين فيصير عدم فهم حادثة الشايف  
فليست الوجوه ان في حلقه في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
وان لم يكن حادثة الشايف في حلقه في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
سواء في حلقه حادثة الشايف في حلقه في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
او لا شراط لا يفتقر الى حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
جميع زعم الحكمين وهو بدعي الفاسد والاشارة في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
مع فهمه الا شراط حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
لوسع فلا ينعى هنا لانه قد يبدى في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
لا يثبت اعادة الاطلاق في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
فمن انما حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
الغائبين موقوف على حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
للحكمة في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
مدد في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
جاء على اصله في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
ما لا ينعى في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
او مطلقا والاشارة في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
في بيان مقتضى الخطا مادة وحيدة اما الاول فاعلم ان مقتضى حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف

العين في علمنا خطاب مع كونه فاعلم ان مقتضى حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف  
كقوله لا بد من حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
الحكمة في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
الاشارة في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
فانما بالاشارة في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
اخرى في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
لذا في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
تكن مقتضى عدم حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
الاشارة في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
بل يشوبه في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
عقله عدم حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
كلام في مقامه ومع وجود الامام في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
ما في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
او في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
يكون استحقاق الخطاب حقيقة واستحقاق الخطاب حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
بالخطا في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
انما الخطا موقوف على حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
هو في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
ولذلك من ذلك حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
والحضور في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف

السلب هنا مقدم لا يتم لانه من حيث هو في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
يكن حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
او الحادثة في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
فكذلك لا بد من حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
فقول يثبت ذلك بعدم حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
او في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
الحكم في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
ام لا في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
التعميم في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
فليست حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
من الوجوه او المبدء او الحلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
كن لا يربطه ان حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
مقتضى حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
الحلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
اللفظ في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
العنوانات كقوله لا بد من حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
العدم والشك في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
للمهم هنا بل يكون حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
الا بد من حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
الاشارة في حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف  
وفا حلقه حادثة الشايف في حلقه حادثة الشايف في حلقه اما في حلقه حادثة الشايف















































عند مدنا الشاكتين فترى انهما قد اتفقا على العلم في جميع احوالهما ثم لا يجوز ان كانا  
خاصيتين وكذا القول لا يجوز من قبل الحكم لان كل ما كانا عليه الراجح التكرار  
الاول والاولاد ذهبت الى السقوط فاستقر حالهما في انهما لم يذهبا لوجب عليهما ان يكونا  
فيما لا ينافي عدم صحة سلب الامارة والبرهان الثاني على الصحة وجوه اوله وثانيه  
الثاني انه لو كانا حقيقة في ذلك يلزم ان يكونا على خلاف الطريق فكيف لو كانا في  
كان حيوانا والثاني باطلا وكانا ايضا استعمالا في الشريط لاصولهما في ان صفت في المجلس  
في جميعها والصرف والثاني باطل في الشاكتين فلهذا جهة المذهب جهة مكان الاكرام عند عدم ايراد  
المخصص من احاد قوله نعم ولا يكره اوجهه فثبت انهما في الشاكتين ان ادخلت تحتها والثاني  
اجماع الراجح في حيوانا في مواد اسباب معتقدة في الشاكتين في الاول واحد في انهما  
السبب فخاص من الشريط لا يزيل عدم السبب الا يخرج في يلزم ان الشاكتين في سبب  
يكون في مقام اثبات كيفية الملائمة وكما ان اسلاما لا يجوز سبب في الجواب عند ايضا  
وما الاول لعدم قابلية التعلق واما الثاني في الملائمة الاول ان كانا عدم الملائمة  
العدم في الخارج لا يستلزم عدم ايراد المظهر به وثانيه التسليم في ثبوت الملائمة في الاول  
الاكتفاء ثم علم من الخارج علمه ولو لم يعلم في حكمه لا ينافيه واما الثاني فلهذا هو مقتضى  
يلزم اولاً كون المذهب اتفاقاً مؤكداً في الشكوك خلافاً عما رأينا في الشاكتين في عدم وجوده  
وعده كراديس وثالثاً ان الشك في الوجود في علم يكون مراداً يكون معاً في الشاكتين وثالثاً  
بل لا يصح استعمالها في كون فعلها كراماً في الشاكتين ان الملائمة معاً في كون الخار  
فيها تحصيل الدلالة او الامارة والاول مسلمة لكنها لا تستلزم الوردية والثانية حجة لعدم  
التكامل بين الوضع والوردية والاولى عدم وقوع الخار في هذين العلمين في الخارج  
الشرط ووردية الغالب لكون الاكرام على ما في صورة اذارة المخصص فلا يكون  
سبباً في جعله سبباً في المذهب يكون من باب سلب الخوض اعون عدم الاكرام ولا يكون  
له موضع وقد ثبت بان الوردية سبباً في هوسورة التعلق ونسباً مع الشاكتين في

[illegible]

أما حالت فيدها فمعرفة أنه لا يتم معي الخلق إلا بتمام حتى يحصل التسليم بالإنسان من دون الاعتقاد  
لوجوده أو علمها بالحقائق التي لا يلتصق بها عادة التحكيم ولا يرتبط بآثاره وقد ظهر سبق  
أن منسوب الشرط داخل في التسليم في الحكم من غير ما يلحقه المطابقة أو الاختلاف ولا يلتزم والحق  
الثالث يتبعه الملبس أن النوع المتعلق بالجنس يمكن أن يكون من باب الوضع كمثل لا يشيط  
الأحر ولا يشيط عديم كما هو مصداق السلب أو في وضعه كالحذر والكل يشيط أو اعتقاد كما هو  
مصدق السلب أنها لا تقع من حيث الجمع أو السلب منها من باب الوضع في العموم في العموم  
أراد ما لا يتطرق والعكس والكل فاصداً أو لا من باب السلب فلا يكون كذلك بل من حيث  
استعمال السلب في العموم فثبت بغيره من عدم سبق العموم في الوجود وبيّن أيضاً أن الجملة  
في صورة عدم التوفيق والثبات في الخلق والحق في الشافعي والحق في الوجود كذلك فيكون أن  
يكون التسليم على أنها أو الثاني داخل والذين يكونون لا تسلمها من حيث اعتبارها والثالث على  
الاعتقاد أو الثاني الثالث وكذلك في الثاني والثالث والاربع من حيث الوجود ولا يكون كذلك كما  
الجنس بعد اعتقاد المتعلق بآثاره والثالث داخل ولا في الخامس فلهذا من حيث كماله في الخلق  
فالمعنى من ذلك أن لا يتبادر عند ذكرها في العموم ولا ولا ولا في العموم اعتقاد في المتعلق  
لأنها والثالث في الخلق في جميع بقى الأعيان وهذا الحق ولا في ذلك بغير اعتقاد المتعلق في  
الوجود لا في العموم من باب الاعتقاد فلهذا من حيث اعتبارها بل السلب في وجوده على عدم ذلك  
من وجهه أو لا ولا في الأول والثاني من حيث حقيقة ذلك كاعتقاد غير متفق في العموم  
وكذلك كاعتقاد في الثاني في الخلق لا يكون في نفسه على هذا الباب باعتقاد هذا المعنى الثالث في الخلق  
معتبرة لوجهي الحكم في الخلق وإلا فلا باعتبار السلب لا في ذلك من حيث يتصل به غيره والثالث  
داخل في هذا الشأن الدلالة لا لتسليم الاعتقاد والحق في الاعتقاد لا من حيث الاعتقاد  
أو لا ولا في الخلق على وجه الاعتقاد في السلب وغيره فلهذا من حيث الاعتقاد في الاعتقاد  
من شأنه ولا كالحذر أو علمه وذكره لا في الثاني باعتقادها في السلب في الخلق لا في الاعتقاد في  
الاعتقاد في العلية لا يكون جهة في العموم المعرفة لا في الاعتقاد في اعتقاد واصلق الدلالة



[illegible][illegible]

المتبادر من الجملتين هو عدم التجاز، فعدم التجاز لا يثبتا الحكم إلا عند عدم العلم ولا عند العلم ولا عند الجهل  
 سلب إذا دلت المعرفة في الجملة على كماله المتعلق بشيء لا يعوجب دينا يترك في العوجب، إذا  
 المتعلق بكونه لا يعوجب ناداه حقيقة هذا العلم العوجب لليقين وفي الجملة يتبادر  
 العوجب بالحق الذي هو اليقين والعقيدة عرفا ولا بد لاستلزامه على الحاصل لليقين لأمر في  
 الأعيان العقيدة **الثالثة** انه بجية الجملة مشروط بعدم كونه الجملة أولى بالعلم من المتعلق  
 وذلك كقولنا لا يقرب هذا العقل الذي لا وجه له المتعلق من غير ما هو له يستلزم  
 أولوية عدم التقرب وصحة عدم الأولية وهو محب صرف، ولأنه لا يحل في الجملة  
**الثالثة** صحة الجملة مشروط بعدم وجوده عند الغالب كقولنا إذا دلت استلزامه على  
 ما هذا كقولنا والله ما لك زيد في الدار فلو كان معك كونه حجة غالبا في الدار هو صحتها  
 والخاص على بل في علمنا لا نعلمه إلا لأحكام وفي بعض شروط الحادى ودنيا يظهر من هنا  
 السؤال وجود المتبادر فانه ثابت ناسخا به، فإذا كان هو المعروف قال وقولنا في الجملة  
 في البشاعى الشافعى ثم خالفه وقال انه العقلية لا تدفع كونه حقيقة كونه الجملة مع تنقيصها  
 الخطأ فلا يثبت بالعقيدة، وكيف ذلك؟ فالأحق العلم انه العقلية ينصرف الى العند الشافعى  
 ويكون العند التبادر والخاص التبادر خارجا ويحتاج الى تنقيحها الى النسخ العقيدة فنقول  
 العقلية تنافي مع وجودها لا صحيح الذي هو له لا بد ان يكون له كونه في نفسه  
 انه الحاد أم لا يكون انه المتعلق المشكك ينصرف الى الشافعى ولو لم يكن العند التبادر من  
 قابلية الاختصاص من دون استفادته الحكم منه فبذلك لا يثبتا الحكم كونه سلكا فهو مسلم  
 لكن انه يقيد بفعل الحكم فيكون مقيدا لا لا يستفاد من نفس الحق المشكك فذلك مختار  
 اليه ويجب حمل ما عرفت وأما ان يكون الحاد انه الشكك بعيد فنقول الحكم كونه الحاد فهو  
 فاسد والخاص من لم يتألفا مع منوع الشكك وحقيقة في الواقع والحق لا يستلزم  
 فعل الحكم من العند ان لا يدل على غاية القوة تنقيح الموضوعية بالحق الشافعى مع انقضاء الجملة  
 لكنه مقول بأنه استفاد من الشكك لاسوه انه كان لا كونه أخرى وهو يدل على استلزامه

التاميم والشرط المذكورين لولا عدم الجهوم لهذا الكلام اذ لا بد ان يكون محصرا هذا التاميم  
 وشيئا للجهوم فلو ان لم يكن هذا الشرط لكان من متنا المحقق بل يكون ما عاينته  
 بما يتعلل به لا بد ان يتصوره التاكيد ولا يصح ان يقال ان التاميم هو اول الاصلية لانا  
 نقول على فرض تسليم التاميم وهيئة الحق السعادية انها لا يكون هذا الحق بل لا بد لها وصلة  
 مع وجود اداة الحقيقة الناشئة من العقل والاشياء صحت في قوله حاشا زيد زيد وافق  
 في الختام لا بد ان التاكيد قد يحصل في الحقائق بمعنى الثبات التاميم والشرط السامع  
 وعدم الثبات في الوجود لانا قد علمنا ان السمع والذهن في ذلك غير الخاضع للشا لا يقين  
 في الحكمين حكمه بالذهن يكون متعلقا بالذهن من الشا ومعتقد بوقوعه في احد  
 مبداهما بالذهن ولا يكون متعلقا بالاشياء وهو خارجي ونفعا لا يقتضي الحق بالاشياء  
 اتفاقا الحكم من الموضوع عند شاة الشرط وهو يقتضي ان لا يتناظر الخاضع في مبداه  
 الشرط اوس ودال على جعل الخاضع بين التاكيد في التاكيد يقتضي عدم الاتفاق على  
 الوجود الواحد وعدم ادايته وهذا يقتضي ان يكون لا بد من ذكره اخرى ونفعا لا يقتضي  
 الاتفاق ويكون التاكيد هذا اتفاقا علمه شفاء اوجه جعل الخاضع بين التاكيد وشيئا  
 التاكيد في اداة الجهوم ويلزم سقوطه من درجة التاكيد لا يقال ان التاكيد لا يكون لولا  
 هي الجهوم لانا نقول بعدم العلم بالعدم يكون مع اتفاقا لا يورث الكلف من الخاضع  
 التاكيد لاثبات اعم عن تحقق الوجود التاكيد في الوجود في الوجود الخاضع في الوجود  
 مخالفات الحقوق في التاكيد لا يكون موافقا لغيره ويكون على النفس والحق اجماع ذلك  
 لانه الحقوق لما لا يكون شرا او غيرا مشددا على المعنى العيني ان شاء الله فيقدر  
 هذا التاكيد يكون موافقا ومن وافق ولو كانت مشددا على التاكيد في الحق على سبيل التاكيد  
 كقولهم لا بد ان يكون زيد ما يكون هذا التاكيد حيث لا يكون في الحقوق بل  
 وفي الجهوم استغنى في لولا في سبيل التاكيد كقولهم لا بد ان يكون زيد فلا يتصل به  
 ودها يكون ايضا لانا في الجهوم على عكس السابق ولو كان متعلقا في الوجود يكون























الاستعانة يدل على إعادة العود إلى المشتبه منه لما ذكرنا من المكسب في القاتل من العود والاعتذار  
وبغيره من المكسب فربما قد افادة العاصم في التفتي في بعض المقامات كقولنا ما جازي  
القوم كمن حاق به وبهذا الصنيع بلطف العاصم في بعض منبهاً ألغيت كقولنا زيد ساء  
ولا يستأمر زيد شاعر لا غيره وفيه لسانه كان الحاد افادة العاصم بمعنى وفادته ولا اول  
في عدم كونه زيد كذا ولا كذا ولا في لسانه ساء في الصفات وفي القاطع عاصم كونه  
يزيد شاعر اجازي في جازا لمعنى جاز العاصم في العرف ذلك ولو كان مرادنا من زيد في قول  
عاصم كونه زيد كذا في القاطع عاصم كونه زيد شاعر فعلى ما في اختيارنا في القاطع  
وكن ذلك بل كونه صيت زيد بل كونه عاصم او ما صيرت زيد بل كونه عاصم كان للترقي او  
للمضارب فلا ينفيد في الاول والعاصم الصريح في زيد وعمر دون في هذا وفي القاطع في القاصم  
عمر او اثباته لعينهما في غير قولنا في الترتيق وكذلك الوجه على عاصم كضارب فلا ينفيد في  
القاصم في غير غير عمر او التباين عليه الاصل عدم التباين في صفة صلبا او اداءه وعنه  
لنوم استعنى في التكرار **وهنا** اتينا بذلك لظهوره في التباين وتبادله في القاصم وفيه  
في حصة الصفته على الموصوفين كقولنا في القاصم زيد وبأد عدم امتثاله في زيد في القاصم  
في العكس كقولنا اياد القاصم في القاصم ان عرف القاصم الاول عمر قائم وفي القاصم زيد  
ق ادلا الاستعانة. وكذلك لا ينفيد العاصم بالسنن انما الخ كقولنا ذاكنا لتعصب كونه صيت  
رتباين عمر قائم المقصود ما صيرت زيد بل كونه عاصم في القاصم **وهنا** تعصب  
المستعانة بمغير الفصل كونه زيد عمر قائم وزيد هو امير اشجع ولا ريب في تباين  
في الغالب الواحد وكن لا للصدق في اوله بعد عمر امير اشجع ومصر بافا تباينهم في القاصم  
وحكمه في الحق عيش كونه اشجعين ورتباين عليه بانه لم ينفذ العاصم على الصنيع  
الفريق لا ينفيد في القاصم كونه عاصم حياض تباين العاصم بالحق في جميع بغيره الا في  
ولا فاد ما ينفذ القاصم ولا غير بل ان توليد في القاصم لعاصم الاستعانة في القاصم فاصم  
لنوم كونه العاصم ساء في القاصم **وهنا** تعصب المستعانة استعانة في زيد بل كونه عاصم في القاصم

أقوة الحصر وهو المجهول بل قال الشافعي في المنهاج جازم فيه هذا لما قال في  
علمه نسب هذا إلى المذنب والكتبوا تحفيظاً لما قال فيكون واجبة من المحذور  
الثالث أنه لا يبيد الذوق في غير الشيء وأما منعه من أحد الأمرين فيقبل أحدهما الأول كونه  
المعجزاً أحسن من المشارة بحسب المفهوم ومعدسوا إلى صفة أواسم جنس وسد ما تهيضه الفيا  
الم وسواً كان الخبي على ما كقولهم العالم زيد والرجل عمرو والأمر زيد والشيخ عمرو  
الثاني أن المشارة وصفا كان حقاً ما بيننا وبينه كانت التسمية من وجهه الخبيض  
كقولهم الشيخان في قولنا شاعروا المود وتعرف من المشارة من كونه من العلم كما هو واضح  
مما في قولهم صديق زيد وأما إلى الحصر كقولهم زيد بكر والدليل على ذلك  
وجوه الأول ظهور عدم الخفاء من هذا لما في قولنا الشاهد ويشك في ذلك الثاني  
عرفاً فذلك بالامتداد المكتوبة فيبين خلافه ولو لم يكن فاعلم أن يكون محذوفاً وأما  
كونه زيداً بجلى وقولنا الشهود فيمنع ويدل على أن ما في قولهم بعض الشجاع وعدا في الخافين  
كونه من باب مكية وهكذا الثالث أن أصل السأف والأداة والمبالغة والمجوز  
فيكون زيداً لما في قولنا العالم زيد ومعهود في بيان أن العالم مبالغة لا يقتد به قولهم هذا  
الأمر كونه أصل الفعية لا ما يحصر فأن استعمل في اللفظ أو الحصر لا دعا في قولهم  
لا هرا بحسب الحالة في تحقيق زوجه ما ذكرنا التيق في كتب حديث محمد بن سويلم  
الما ظاهر إلى حلال بمنزلة ليلانه ظاهر وكل من حلال ومعهود في الأصل في صحة كل  
بيع وههنا دلالة على ما حصر فيه من المعاد في قولهم في ذلك الأمر في قول الشيخ محمد بن زيد  
ليس الشجاع في نفس الشاخص لو كان بعد ذلك في بعض الشجاع لا يقال لو كان مع هذا المضم  
الآن في قولهم العالم زيد أمر التالي بالمثل لا تقول في معنى المبالغة فقولهم تعزينا  
الحصر في قولهم الواحد عمرو لا يقال في موضع المنكدر ولا في مذهب من معارضها  
الآن في قولهم في بعض الملمات ويكون ما ذكرنا عليه من عدم الخفاء لا يقال يمكن أن يكون  
المادة حصر لا دعاء بل هو صمد ذلك غالباً ومعهود في أن حصره دليل على حصر

[illegible]







وكان المذهب كونه بالقرينة وان لم يعلم بانه مسلم الحاد  
في مذهبهم الحزب المشددا لا كقولهم انهم وقلنا انما هو المؤمن كقولهم من برع عشر اسواط والمعلق  
بالحكم كقولهم انما هو جانيكم فاسبق ببناءه فينبوا وان لم يعلم المذهب للاصل عدم البناء  
والدليل على صحة ان كان هو الدليل العقلي عن اركان التعيين فكذا هو جانيكم عند ان كان  
هو الذي ادعى في بعض المقامات فهو معارض بعدمه في بعض المقامات ويسبق الاصل ليليا  
عن المعارض  
فهو من الذين ان كقولهم يوم الخميس او في يوم الخميس ما لم يعلم المذهب كقولهم انهم  
اليقين والدليل عليه ليس الا ما من فيه وقد عرفت الجواب عنه فقدم المذهب الثاني  
كما ان حقيقة الاصول السبيل في ما ههنا هو في العموم والخصوص والمطلق والمقتضى  
والاحتمال والمبين والمفاهيم ويتلوه المذهب الثاني اقتدار الله تعالى وتوحيده المذهب الثالث  
المشتمل على الادلة الشرعية والعقائد والتراجم اشكر الله سبحانه على توفيقه و  
مسئله بخلافه ان يجعله هذا الصالح احمد والرحمن ايلع على عسر يده او عفا ان يمسحه  
ويؤخره ويزغ من فتورته وتصفهه ولهذا الغرض الحقرا خطا في الموقل لا والله في بعض  
الوثائق عبد الرحيم بن علي النجاشي ابا دى الاصل في في شهر ربيع الاول ١٢٦١ احدى  
وايعود وما لنا نقدر ان نكتبه الحجج النبوية المستوفية خاصة فيها الا في الحجج والاثبات









